



المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT

الشباب الفلسطيني من الحركة إلى الحراك (1908-2018)

أحمد جميل عزم





المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT

الشباب الفلسطيني من الحركة إلى الحراك (1908-2018)

أحمد جميل عزم

مساعدو/ات بحث:

آية زيناتي، ريثا الصانع، سماح كساب، عايدة الحجار،

عفاف الشمالي، لبنى قطامي، مهند الأخرس

2019

الشباب الفلسطيني من الحركة إلى الحراك
(1908-2018)

الطبعة الأولى: كانون الثاني 2019

جميع الحقوق محفوظة

ISBN: 978-9950-400-17-7

يصدر هذا البحث في إطار برنامج «تعزيز المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني» الذي ينفذه
مركز مسارات بالتعاون مع مؤسسة أكشن إيد - فلسطين



المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)

المقر الرئيسي: مقابل بلدية البيرة، عمارة كراكرة، ط 2

هاتف: +970 2 297 3816

مكتب غزة: الميناء، مقابل فندق غزة الدولي، عمارة أبو العوف، الطابق الأرضي

هاتف: +970 8 288 0020

بريد إلكتروني: masarat.ps@gmail.com

الصفحة الإلكترونية: www.masarat.ps

مركز مسارات Masarat Center 

تصميم وطباعة: مطبعة ثيرد دايمنشن 02-2413903/4

ما يرد في هذا الإصدار من آراء ومواقف يعبر عن وجهة نظر المؤلفين
ولا يعكس بالضرورة موقف مركز مسارات ومؤسسة أكشن إيد

المحتويات

5	تقديم
9	ملخص
13	مقدمة
19	الفصل الأول: إطار نظري ودراسات سابقة
29	الفصل الثاني: بانوراما تاريخية للحركات الشبابية الفلسطينية
31	1-2 الشباب في مرحلة ما قبل النكبة
36	2-2 ما بعد النكبة
42	3-2 مرحلة الثورة إلى أوسلو (1994-1967)
50	4-2 مرحلة أوسلو (1993-2000)
53	5-2 انتفاضة الأقصى
64	6-2 ما بعد الصدمة (2005-2011)
81	الفصل الثالث: الحركات والمجموعات الشبابية (2011-2018)
83	1-3 الضفة الغربية وقطاع غزة - حركات ومجموعات
116	2-3 القدس
119	3-3 قطاع غزة
123	4-3 الأراضي المحتلة العام 1948

129.....	الأردن.....	5-3
131.....	سوريا.....	6-3
133.....	لبنان.....	7-3
140.....	الولايات المتحدة الأمريكية.....	8-3
149.....	المملكة المتحدة.....	9-3
157.....	الفصل الرابع: من الحراك إلى الحركة (خاتمة سياسية)	
167.....	قائمة المصادر والمراجع.....	
173.....	المشاركون/ات.....	

الملخص بالإنجليزية

تقديم

يأتي إصدار هذا البحث انسجاماً مع الدور الذي يلعبه مركز مسارات في تعزيز المشاركة السياسية للشباب؛ إذ أولى المركز اهتماماً رئيسياً وامتزائداً بالشباب من الجنسين، نظراً للحجم الذي يمثل في المجتمع الفلسطيني، ولما يتميز به من طاقة وحيوية وقدرة على الإنتاج والإبداع، كما يظهر من خلال البرامج التي يواصل المركز تنفيذها منذ تأسيسه في العام 2011.

بدأ المركز عمله مع الشباب ضمن برنامج التواصل الشبابي الذي تُفذ في العام 2011، وهدف إلى تأمين جسور من التواصل بين مجموعات مختلفة من الشباب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده، وإلى تحقيق مستويات من تفهم تطلعات واحتياجات الشباب في كل تجمع، وتطوير دوره على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما يكفل المشاركة في صنع القرار وتطوير بنية وبرنامج وآليات عمل النظام السياسي الفلسطيني.

وواصل المركز العمل مع الشباب من خلال البرنامج التدريبي والمعرفي «التفكير الإستراتيجي وإعداد السياسات» الذي بدأ منذ العام 2014، وخرج أربع دفعات (90 متدرباً/ة) امتلكوا مهارات في مجال التفكير الإستراتيجي واستشراف المستقبل، وأنجزوا 90 ورقة تقدير موقف وتحليل سياسات، ومن ثم أسس «منتدى الشباب الفلسطيني للسياسات» دعماً لخريجي هذا البرنامج، الذي يهدف إلى المساهمة في تعزيز مشاركة الشباب الفلسطيني من خلال إنتاج أوراق سياسات وتقدير موقف بمجالاتها المختلفة.

كما نفذ المركز في العام 2017 برنامج «الشباب يريد»، الذي شارك فيه 420 شاباً من مختلف التجمعات، وهدف إلى تطوير رؤية شبابية فلسطينية تساهم في الإجابة عن الأسئلة، السياسية والوطنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية الفلسطينية، ذات الصلة بحياة الفلسطينيين في الحاضر والمستقبل في ظل ما يواجهه المشروع الوطني الفلسطيني من أزمات وتحديات.

ويأتي بحث «الشباب الفلسطيني ... من الحركة إلى الحراك»، تنويعاً وتطويراً للجهود الذي بذله مركز مسارات مع قطاع الشباب، ويدرس هذا البحث تجليات الحركات الشبابية الفلسطينية منذ مطلع القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر، من خلال دراسة أشكال نموذجية للمشاركة السياسية للشباب الفلسطيني في الشرط الاستعماري الصهيوني الذي تعيشه فلسطين، قادرة على تعزيز الدور الوطني والسياسي للشباب. وتقوم الفكرة الأساسية للبحث على وجود تحول في نمط العمل الشبابي مما يسمى من «الحركة» إلى «الحراك».

ويعد هذا البحث بمثابة تأريخ وتحليل للحركات الشبابية، مع هدف سياسي هو تقييم التجربة ووضع توصيات وأسس تتعلق بأي حراك مستقبلي. وبذلك، يتضمن البحث ثلاثة مخرجات: أولها، إطار نظري للحركات الشبابية الحديثة، وهو أمر يغني المكتبة العربية. ثانياً، وهو الأمر الأساسي، توثيق تحليلي بانورامي للحركات والمجموعات الشبابية الفلسطينية حتى العام 2018. ثالثاً، رؤى سياساتية مستقبلية تتصل وأشكال مشاركة موصى بها من جانب، ومحددات ومعالم برامج بناء قدرات للشباب يعكف مركز مسارات على تنفيذها بالتعاون مع مؤسسة أكشن إيد - فلسطين، بهدف دعم تحقيق الرؤية السياساتية المستقبلية ذات الصلة وتعزيز مشاركة الشباب الفلسطيني من جانب آخر.

وفي هذا السياق، سعى البحث إلى تقديم صورة أشمل للحركات الشبابية، بدراسة عدد أكبر من الحالات، منتشرة جغرافياً في مناطق أوسع. فكما يلاحظ أن أغلب الدراسات السابقة، ركزت الاهتمام على الداخل الفلسطيني، وأهملت، بشكل خاص، الشباب خارج البلدان العربية، على الرغم من أنه، وكما يتضح من هذا البحث، هناك نشاط شبابي

فلسطيني متميز في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، لم يُوثَّق، وقد عمل هذا البحث على توثيقه. فضلاً عن ذلك، يجري في هذا البحث دراسة جوانب من الحركة الشبابية تتعدى الحركات التي حدثت في الميدان، وحققت تغطية إعلامية، إلى دراسة واقع الأطر والاتحادات والانتخابات الطلابية، التي لم تتناولها دراسات أخرى، بمعنى أنَّ البحث يدرس ما هو متحرك وجديد.

في النهاية، يعرب مركز مسارات عن شكره للباحث الرئيسي ومساعديه، وكل من ساهم في إنجاز هذا البحث المتميز، ونأمل أن يشكل إسهاماً في تطوير المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني.

مركز مسارات

ملخص

يدرس هذا البحث تجليات الحركات الشبابية الفلسطينية منذ العام 2011، ولكن من أجل فهم السياق التاريخي، وإدراك خلفيات المشهد الراهن، تمت دراسة الحركات الشبابية منذ مطلع القرن العشرين.

تقوم الفكرة الأساسية للبحث على وجود تحول في نمط العمل الشبابي مما يسمى «الحركة» إلى «الحراك»، لكن هذا التحول يبدو أنه بلغ مداه، وهناك إرهاصات للبحث عن أشكال أقرب للحركة. ويتضمن نمط الحركة تبني القائمين عليها مشروعاً وطنياً شاملاً، ويأتي هذا، أحياناً، في حالات الفراغ السياسي والشعور بعدم وجود قيادة وأطر سياسية فاعلة تعمل على تطوير برامج ومواقف قادرة على مواجهة التحديات الخارجية، واستقطاب التأييد الشعبي. ومن الأمثلة على ذلك، تأسيس مؤتمر الشباب الفلسطيني في الثلاثينيات الذي نشأ بعد حالة الشلل التي أصابت المؤتمر العربي الفلسطيني، والذي كان أشبه ببرلمان وقيادة فلسطينيين. وهو ما تجسد، أيضاً، في رابطة طلبة فلسطين، في القاهرة مطلع الخمسينيات، ومجموعات الطلبة التي نشطت تحت اسم جمعية العروة الوثقى في الجامعة الأميركية في بيروت، ونتج عن الأولى حركة التحرير الوطني الفلسطيني، «فتح»، وعن الثانية حركة القوميين العرب، التي انبثقت عنها «الجهة الشعبية لتحرير فلسطين».

عندما لم تكن هذه الحركات الشبابية مقدمة لمشروع وطني شامل، نتيجة وجود فراغ، فإنها شكلت ذراعاً لفصائل أو أحزاب تعلن امتلاك مشروع وطني عام، وتستقطب تأييداً شعبياً على أساسه، وهو الوضع الذي ساد في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته،

عندما أسست الفصائل الفلسطينية أذرعها وكتلها الطلابية والشبابية، التي انتظمت، أيضاً، وتحالفت وتنافست داخل الاتحاد العام لطلبة فلسطين، الذي شكّل إطار عمل مهماً وناشطاً في بلدان الشتات الفلسطيني المختلفة.

بدأت في العالم مع مطلع تسعينيات القرن العشرين ظاهرة «الحركات»، وهي عبارة عن موجات من الاحتجاج والنشاط الجماهيري، المفتقر للأيدولوجيا إلى حد كبير، وغير المرتبطة بالأحزاب، التي تؤمن بالعمل المباشر في الشارع لتحقيق هدف ما، مع ترك تطورات الحدث في الميدان توجه دفة الأمور، دون خطط ومطالب وبنى معدة مسبقاً، ودون قيادات واضحة للحركات. ومع نهاية الحرب الباردة، وسقوط الاتحاد السوفيتي، والمعسكر الاشتراكي، وما تبع ذلك من ظاهرة العولمة الرأسمالية، ووسائل التواصل الإلكترونية التي منحت الأفراد قدرات عالية، أو -على الأقل- الإحساس بالقدرة العالية، على الفعل، والتواصل، لم تراجع قوة ومركزية دور الدولة في العالم وحسب (على الأقل هكذا بدت الأمور لعدد من السنوات)، بل تراجعت أهمية الأحزاب، والفصائل، والقوى المنظمة، ودورها وجاذبيتها، وهو ما سيقدم هذا البحث شواهد عليه.

كانت الحالة الفلسطينية في التسعينيات استثناءً إلى حد كبير من الاتجاه العالمي لضعف السلطات والقوى المركزية، وذلك لأن هذا العقد شهد عملية بناء السلطة الفلسطينية بعد اتفاقيات السلام المؤقتة الانتقالية، وكان مخطط قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أو رهانها، تحول هذه السلطة إلى دولة، لذلك زاد التركيز على الفعل الرسمي (الحكومي) والبيروقراطي، بدل الفعل الشعبي غير الرسمي، ما أدى إلى حالة من «اللاتسييس» (أي ابتعاد الشباب عن العمل السياسي المباشر المؤطر ضمن منظمات ووفق رؤى فكرية وأيدولوجية)، وأدى إلى انهيار كثير من المنظمات الشبابية والطلابية والشعبية الفلسطينية حول العالم، بما في ذلك الاتحاد العام لطلبة فلسطين، الذي توقفت انتخاباته منذ العام 1990، وتلاشت الغالبية العظمى من فروعها حول العالم.

تراجعت حالة تهميش دور الشباب ودور المبادرات الشعبية عندما جاءت انتفاضة الأقصى العام 2000، ولكن أدت عوامل، من بينها السياسات الإسرائيلية، إلى عسكرتها، ما أدى إلى التركيز على المقاومة العسكرية كرد على الاعتداءات الإسرائيلية العسكرية. وعلى

الرغم من عودة حالة المقاومة المسلحة، وبالتالي عودة درجة من درجات التسييس، بين العامين 2000 - 2005، فإنّ النشاط المدني الشعبي، وكنتيجة لحالة العسكرية والقمع الإسرائيلي الشامل، لم يبدأ بالظهور فعلياً إلا مع نهايات تلك الانتفاضة نحو العام 2004-2005.

كانت ثورات الربيع العربي في تونس ومصر، العامين 2010 و2011، نقطة بارزة في مشهد الشارع الشبابي الفلسطيني، داخل فلسطين وخارجها، بأشكال وطرق متفاوتة، وبشكل عام، انتشر استخدام تعبير الحراك في الساحة الفلسطينية.

يمكن تتبع وتحليل مجموعة سمات للحركات، تختلف عن الحركات. أولاً، أنه على الرغم من أن جزءاً من ظهور الحركات جاء تعبيراً عن شعور بالفراغ السياسي (عدم وجود عمل مؤطر جاذب) وعدم قدرة البنى السياسية الراهنة على القيام بأعباء المشروع الوطني، فإنّ الحركات جاءت تتحرك لأجل هدف محدد ومحدود، آني يبرز في لحظة معينة، مع توقع أن يؤدي تحقيق هذا الهدف (إنهاء الانقسام مثلاً) إلى تغيير في مجمل مكونات المشهد السياسي، وبالتالي سيحدث تغييراً إيجابياً، تتحدد معالمه لاحقاً، بعكس الحركات والأطر التي عملت في القرن العشرين، مع تصور واضح -إلى حد كبير- للمستقبل ومتطلباته، بل مع تصورات لكيفية تكامل العمل الفلسطيني مع سياقات عربية وعالمية أوسع.

وكذلك كان تركيز الحركات على ما ترفضه، أكثر من سعيها إلى ما تقبله (فهي لم تحدد أهدافها بشكل شامل وواضح). واختارت، غالباً بقرار متفق عليه، أن تكون لديها بنية قيادية جماعية تقوم على التوافق، والتشاور المطول، بين أكبر عدد ممكن من «الناشطين»، بعيداً عن البنية التنظيمية التقليدية، وأصرّت على أن وسائل التواصل الاجتماعي، والفعل المباشر في الميدان، يؤديان إلى قرارات بالتوافق والإجماع، دون بنى تراتبية تقليدية، وهذا كنوع من النفور من العمل الحزبي واحتكار السلطة من قبل قيادات تستمر في مناصبها دون تغيير، وبدرجة من التفرد. ويتبع هذا، أيضاً، رفض تبني أنماط عمل تحتاج إلى تفرغ ونفقات مادية كبيرة.

بدراسة التجارب الفلسطينية الشبابية في الضفة الغربية، والقدس، وقطاع غزة، والأراضي

الفلسطينية المحتلة العام 1948، ولبنان، وسوريا، والأردن، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، يتضح أنّ هذه السمات السالفة، لم تكن نقاط قوة تماماً كما اعتقد القائمون على هذه الحركات، وأدت إلى عمر قصير للأطر الحراكية، ولتواضع النتائج التي حققتها، وبالتالي بدأ الحديث مجدداً عن أهمية تبني أشكال وأطر عمل أكثر ديمومة ومركزية، بل وظهرت نقاشات تدعو صراحة إلى العودة إلى مفهوم الحركة (Movement)، بدل الحراك (Activism).

ولذلك ظهرت أشكال جديدة للعمل الشبابي تقع في مرتبة وسط بين الحركة والحراك، تسمى في بعض الحالات باسم «مجموعة» أو «ملتقى» وتركز هذا المجموعات، حتى إنهاء هذا البحث على الأقل، على بناء شبكة شباب يتآلفون للتفكير والقيام بنشاطات توعوية وإعلامية معاً، مع السعي إلى الانتشار في المجتمع، وذلك قبل تبني أي خطط ومواقف سياسية محددة، على عكس الحراك الذي ينطلق من موقف معين يبني حوله التحرك.

في المرحلة الراهنة، ما زال شكل التنظيم الشبابي (والمديني الشعبي) الجديد لم يتبلور، وهو موضع نقاش، ويُقدّم هذا البحث في الفصل الرابع عناوين لأجندة بحث ونقاش تساعد أي منتديات أو برامج شبابية على التفكير في المرحلة المقبلة.

مقدمة

عندما اندلعت انتفاضة الأقصى، العام 2000، وردَّ عليها الاحتلال الإسرائيلي عسكرياً، وبعنف بالغ، براً وبحراً وجواً، بدأت حملة تضامن نشطة مع الفلسطينيين، في بريطانيا، حيثُ كنت أقيم حينها. كان جزء من الحملة مجموعات شباب فلسطينية، أذكر منهم شاباً لم ألتقه يوماً ولا أعرفه، اسمه ربيع.

لم يكن هناك فيسبوك حينها، بل كان البريد الإلكتروني (الإيميل) هو الأداة، وكان أداة جديدة نسبياً، وكان ربيع أكثر من يتردد اسمه، كمنظم مركزي للحدث. كنت أستخدم بريدي الإلكتروني في جامعة إدنبرة، وبت أستقبل يومياً مئات الرسائل، وهنا لا أبالغ «مئات الرسائل»، من عناوين مختلفة، حاولت وقف هذا السيل لم أنجح، استعنتُ بفنيين في الجامعة، ولم ينجح الأمر تماماً.

لكن كان هناك شيء جديد يتشكل تلمحه في هذا «الحراك»، ومن ذلك أنه لا يوجد اسم للفصائل، أو للاتحاد العام لطلبة فلسطين، وكانت هناك طريقة جديدة في العمل، تعتمد على التنسيق اليومي المباشر بين أعداد كبيرة من الناس، لا يعرفون بعضهم بالضرورة، وقد يتدخل أي شخص جديد في أي لحظة في النقاش وعملية صناعة القرار (حول الفعاليات والتظاهرات التضامنية).¹

بعد أشهر أرسلت لربيع رسالة أشكره على جهده، لم يجبني. ولم أسمع عنه أو منه

1 لم يكن الاتحاد العام لطلبة فلسطين غائباً تماماً، كان أعضاؤه يشاركون في بعض النشاطات، وكان رئيسه حينها، في بريطانيا، حسام زملط، يقدم محاضرات ولقاءات في أماكن مختلفة، وكان هناك بعض النشاطات الاجتماعية، بشكل خاص، وهو شبيه بما سيمر ذكره لاحقاً عند التعرض لنشاط الاتحاد، في مرحلة ما بعد العام 2011، ولكن النشاط الأساسي كان مبادرات موقعية مستقلة، وتحت عناوين بريطانية من أحزاب وقوى، كما سيتم إيضاحه في الفصلين الثاني والثالث.

شيئاً بعد هذا. هل توقف عن العمل؟ هل ضاعت رسالتي له في طوفان الرسائل؟ هل هذه سمات الشبكات؟ أو ما صار يسمى «الحركات»، بلا وجوه أو قيادات مستمرة؟ بدون بنية أو عناوين واضحة؟ ماذا حدث لتلك الشبكة من الناشطين؟ لماذا لم تتحول إلى تنظيم؟

سألت أكثر من ناشط وناشطة حاليين في بريطانيا عنه، وعن تلك الشبكة، ويبدو أن المعلومات لديهم محدودة، كأن تلك «الموجة» من النشاط دخلت بحر التضامن العالمي الممتد مع الشعب الفلسطيني، ولم يعد ممكناً معرفة معالمها، ولم تؤثّق.

هل كل الحركات اللاحقة هكذا: عمرها قصير؟ لا تترك ورائها خلفها؟ لا وجوه كارزمية أو تاريخية باقية لها؟ وبلا خطة إستراتيجية؟ ودون عنوان أو بنية تنظيمية؟ وتعتمد مُسمى «ناشطين» متطوعين بقدر استطاعتهم ورغبتهم، بدل «الأعضاء» المنظمين الملتزمين، الذين يقبلون الالتزام بقرارات مركزية وتعليمات قيادية.

هل هذا هو النمط الجديد من النشاط المجتمعي، لا يبدأ ليستمّر، بل ليتولى مهمة معنية، ثم يُخلي المجال لحملة أو «موجة» أخرى؟ ولكن لماذا اختيار هذا النوع من النشاط؟ ما الجذاب فيه؟ وهل يمكن أن يستمر؟ أو هل يمكن أن يتطور؟ وما مدى نجاحه أو فشله؟

كما سيوضح هذا البحث، فإنّ الشباب أنفسهم، بدأوا بعد العام 2014 تقريباً بالوعي أن فكرة الحراك بحد ذاتها غير كافية، وبدأوا بدراسة العودة إلى فكرة الحركة، وإلى السعي إلى بناء مجموعات للتفكير والتوعية وامتلاك القدرة على التخطيط للمستقبل، وهذا شيء يمكن مشاهدته في أكثر من ساحة يتواجد فيها الفلسطينيون، كما سيوضح البحث.

لقد شكل العمل الشبابي والطلابي جزءاً أساسياً من تاريخ العمل الوطني الفلسطيني. لقد كان تأسيس الفصائل الفلسطينية التاريخية الأساسية، وبخاصة حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، والجهة الشعبية لتحرير فلسطين، في ستينيات القرن العشرين، نتاجاً أو تطوراً، لنشاط مجموعات وأطر طلابية وشبابية، منها على سبيل المثال «رابطة طلبة فلسطين» في مصر، مطلع الخمسينيات. فلماذا لم يكن التحرك المشار إليه أعلاه، في

بريطانيا، وباقي مناطق العالم، ضمن هذه الفصائل أو ضمن الفصائل الأخرى؟ وأطرها، وأطر منظمة التحرير الفلسطينية الطلابية والشبابية؟ و/أو لماذا لم يتطور عن مثل هذا الحراك تنظيم مستمر وقوي؟

بدأت ظاهرة الحركات الشعبية التي تحقق ثورة، في الظهور بعد الحرب الباردة مطلع التسعينيات، وأدت إلى سقوط الأنظمة الاشتراكية والشيوعية في دول المعسكر الاشتراكي السابق، مثلما حدث في تشيكوسلوفاكيا العام 1989، أو التي اندلعت في دول الاتحاد السوفييتي السابق، والدول الاشتراكية بعد سنوات من سقوط الحكم الشيوعي فيها، مثل يوغسلافيا السابقة العام 2000، وجورجيا 2003، أو كتلك التي اندلعت في أوكرانيا العام 2004 طالب بوقف التدخل الروسي في البلاد. وأخذت هذه سمة الثورات (الثوران الشعبي) السريعة التي تؤدي إلى تغيير سياسي، بعيداً عن فكرة الثورة ذات التركيب الأيديولوجي والتصورات بعيدة المدى.

لم يحدث شيء شبيه في فلسطين، فانتفاضة الأقصى العام 2000 داخل فلسطين، سرعان ما أخذت وجهاً عسكرياً، مرتبطاً بالفصائل الفلسطينية التقليدية. ولم تبدأ ظاهرة النضال المدني غير المرتبط بفصائل بالتطور إلا في السنوات التي أعقبت تلك الانتفاضة، على شكل مقاومة شعبية لمناهضة بناء جدار الفصل العنصري، داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، العام 1967، أو ضد الاستيطان، أو حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات. أما شبابياً، بشكل خاص، فلم تتبلور تحركات تذكر، إلا نحو العام 2011، كنوع من الصدى والتفاعل مع الثورات في تونس ومصر، ولكن هذه التحركات، أيضاً، لم تُعمر، ولم تتطور إلى شيء مستمر أو مؤثر بوضوح.

لقد جرت محاولات لتوثيق ودراسة هذه التحركات في الماضي، كما جرت محاولات لوضع خطط عمل وسياسات تؤدي إلى تطوير عملها. يهتم هذا البحث بشكل خاص بالنشاط الشبابي، في المرحلة التالية للربيع العربي، أي بعد العام 2011، وتبني على نتائج وخلاصات دراسات سابقة، ولكنها تضيف أبعاداً جديدة إلى البحث، فهي تحاول رؤية هذه الحركات في سياق مراجعة طويلة زمنياً بانورامية سريعة للعمل الشبابي الفلسطيني منذ نهايات العهد العثماني، وتتبع الظاهرة حتى لحظة إعداد هذا البحث (أواسط العام 2018)، كما أنها تتضمن عدد ساحات ممتدة جغرافياً على نحو أكبر مما تناولته دراسات سابقة.

إلى ذلك، بدأت تظهر مجموعات شبابية تركز على العمل التطوعي والثقافي الهادف إلى توفير نوع من التفكير الجديد في العمل السياسي الفلسطيني، وقد بدأت هذه المجموعات تظهر نحو العام 2014، وفي سمات تتوسط المسافة بين الحراك والحركة، فلا هي ذات بنية تنظيمية تراتبية، ولا هي بدون نظام عضوية بالمطلق، كالحراك، ولا يوجد لها برنامج متكامل، ولكن لديها شعارات ومبادئ عامة.

لقد بدأت تجليات الربيع العربي بالثورة التي حدثت في تونس، بعد أن قام مواطن يسمى محمد البوعزيزي، بحرق نفسه يوم 17 كانون الأول (ديسمبر) 2010، فيما يبدو أنه نتاج أزمة حياتية شخصية، وإن جسدت أزمة نظام سياسي واقتصادي-اجتماعي، من صعوبة العثور على عمل، ومصادرة شريطية لعربة خضار كان يبيع عليها، وإهانتها له، ورفض السلطات المحلية استلام شكوى ضدها، لتبدأ في اليوم التالي حركة احتجاجات ضخمة، تواصلت حتى ترك الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي، للحكم، وخروجه من البلاد يوم 14 كانون الثاني (يناير) 2011. ولم تكن تنتهي الاحتجاجات التونسية، حتى بدأت المصرية، في 25 كانون الثاني، ولكن هذه المرة بناء على استجابة لدعوات متظاهرين من مجموعات شبابية، تشكلت للاحتجاج على الأوضاع العامة، وفي مركزها، تجاوزات رجال الشرطة في التعامل مع الناس، فتظاهر عدة آلاف فيما يعرف باسم «يوم الشرطة»، لتحدث ردة فعل قوية من الأجهزة الأمنية، نتج عنها وفاة متظاهرين، ولتنزل جموع بشكل مفاجئ في حجمها للشوارع يوم الجمعة 28 كانون الثاني، وتبدأ حركة الاحتجاج التي أدت إلى تنحي الرئيس المصري، محمد حسني مبارك، يوم 11 شباط (فبراير) 2011.

بعد ذلك اندلعت احتجاجات في بلدان عدة، ولا سيما ليبيا (حيث رحل النظام، ثم حدثت حرب أهلية)، واليمن التي رحل الرئيس منها قبل أن تدخل في حرب أهلية، ودخول سوريا حرباً أهلية شارك فيها آلاف من غير السوريين، وشهدت البحرين احتجاجات سرعان ما تم تحويلها أو تصويرها على أنها خلاف طائفي، وشهدت بلدان أخرى مثل الأردن والمغرب احتجاجات لم تستمر طويلاً.

وفلسطيناً، أدت هذه الثورات إلى حفز قطاعات شبابية، لمحاولة تبني نهج جديد في العمل، وهذا ما سيدرسه هذا البحث بشكل خاص، سواء من حيث حجمه وامتداده أو طبيعته التنظيمية.

منهجية البحث

يسعى هذا البحث إلى تقديم صورة أشمل للحركات الشبابية، بدراسة عدد أكبر من الحالات، منتشرة جغرافياً في مناطق أوسع. فكما يلاحظ أن أغلب الدراسات السابقة، ركزت الاهتمام على الداخل الفلسطيني، وأهملت، بشكل خاص، الشباب خارج البلدان العربية، على الرغم من أنه، وكما يتضح من هذه الدراسة، هناك نشاط شبابي فلسطيني متميز في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، لم يتم توثيقه، وقد عمل هذا البحث على توثيق هذا النشاط. فضلاً عن ذلك، يجري في هذا البحث دراسة جوانب من الحركة الشبابية تتعدى الحركات التي حدثت في الميدان، وحققت تغطية إعلامية، إلى دراسة واقع الأطر والاتحادات والانتخابات الطلابية، التي لم تتناولها دراسات أخرى، بمعنى أن البحث يدرس ما هو متحرك وجديد، كما يدرس ما هو قديم وقائم أو غائب عن النشاط على الرغم من أنه، كإطار سياسي وقانوني، موجود.

استعان هذا البحث بسبعة مساعدي بحث يغطون الساحات التالية، كلاً على حدة: الضفة الغربية والقدس، الأراضي المحتلة العام 1948، قطاع غزة، الأردن، سوريا ولبنان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأميركية.

اعتمد مساعداو البحث في جمعهم المواد الخام الأولية، بداية، على معيشتهم، ومشاركتهم، في هذه التجارب في مكان معيشتهم، ثم على مراجعة الأدبيات المنشورة والمتاحة، ثم على مقابلات ومتابعات شخصية. والواقع أن عملية جمع وتوثيق المادة تفاوتت بطريقتها من ساحة إلى أخرى، فأحياناً اعتمدت على مصادر ثانوية، وأحياناً على البحث الميداني، ونتيجة لخصوصية موضوع هذا البحث، لم يتم في بعض الحالات كشف أسماء الأشخاص محور الأحداث المختلفة (ومصادر المعلومات)، لعدم رغبتهم أحياناً بذلك لأسباب أمنية وسياسية وشخصية.¹ وتم استكمال المعلومات التي أوردتها مساعداو البحث من قبل الباحث، بالاعتماد على مصادر أساسية وثانوية مختلفة.

1 على سبيل المثال، في حالة كل من الأردن، والولايات المتحدة، وبريطانيا، كان هناك اعتماد مكثف على لقاءات مع أشخاص لم يرغبوا في كشف أسمائهم، وفي حالة الأردن، مثلاً، أجرى الباحث الرئيسي مقابلات شخصياً بالتشارك مع مساعد البحث هناك، وفي حالة هذه البلدان الثلاثة، فإن مساعدي البحث هم ذاتهم جزء من النشاط الشبابي المعاصر، وجزء من المعلومات التي قدموها هو أقرب إلى الشهادة التاريخية، لكن مع استكمال المعلومات وتوثيقها، أحياناً، من مصادر جرى توضيحها في البحث.

هيكلية البحث

يبدأ البحث في الفصل الأول، بمراجعة الدراسات السابقة، وبلورة إطار نظري ومفاهيمي. وفي الفصل الثاني خلفية تاريخية للعمل الشبابي الفلسطيني، في مراحل زمنية مختلفة، تسبق العام 2011، على أن وظيفة هذا الفصل هي توثيقية، لتوضيح السياق العام، فيما سيكون الجانب التحليلي في فصول لاحقة، ومن الجدير ذكره أن هذا الفصل جرى تقسيمه زمنياً، وفق حقبة مختلفة تبدأ من العهد العثماني وتنتهي ببداية الربيع العربي.

ثم يأتي الفصل الثالث حول المرحلة ما بعد العام 2011، وتشمل توثيقاً وتحليلاً لهذه المرحلة في ست ساحات رئيسية هي فلسطين، مقسمة إلى أربع ساحات فرعية، (الضفة الغربية، والقدس، وغزة، والأراضي المحتلة العام 1948)، ثم الأردن، وسوريا، ولبنان، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، أي أن تقسيم هذا الفصل جاء جغرافياً. وقد اختيرت الساحات الأولى (فلسطين والدول العربية) لخصوصيتها وللوجود الفلسطيني المكثف بها، أما المملكة المتحدة والولايات المتحدة، فهي، من جهة، عينة للشئات الفلسطينية في الغرب، وهي، من جهة أخرى، ذات أهمية سياسية معروفة، نظراً لمكانتها الدولية والتاريخية، ولكن هذا لا يغني أن دراسات أخرى مستقبلية يجدر أن تدرس مزيداً من الساحات.

ويتضمن الفصل الرابع تحليلاً لأهم الملاحظات والاستنتاجات التي تمخضت عن الفصلين الثاني والثالث، إضافة إلى توصيات ورؤى سياسية لتطوير العمل الشبابي الفلسطيني، ولأجندة بحث مستقبلية.

الفصل الأول

إطار نظري ودراسات سابقة

في دراسة نشرت العام 2018، يقول الباحث السياسي الأمريكي، وولتر راسل ميد، إن «ثورة المعلومات شأنها شأن «الثورة الصناعية»، هي عبارات مستهلكة جداً، وباتت تشوش عمليات التغيير التي كان يفترض أن تبرزها. هذه العمليات ذات أثر أكبر من الثورات السياسية، تمتد من العائلة إلى الدولة، ومن الشركات إلى غرف الصف، ومن الدين إلى الحكم، ومن الجندر إلى التمويل، لم تسلم مؤسسة اجتماعية واحدة من التغيير». ويضيف «لقد تفتتت الأحزاب السياسية؛ وأعيد بناؤها وفق أسس جديدة، وبرزت أيديولوجيات سياسية جديدة، بعضها متطرف، ظهرت من الفوضى وحصلت على تأييد واسع»¹.

مثل هذا التعميم يشير، أولاً، إلى كيف أن الثورة المعلوماتية (التي هي جزء مهم من ظاهرة العولمة) غيرت الكثير، بما في ذلك البنية السياسية للجماعات والنشاطات، ولكن، في الوقت ذاته، كثير من التفسيرات والمقولات للتغيرات اتضح أنها مشوشة وغير دقيقة.

لقد كانت هناك فرضية شائعة أن مجتمع الشبكات يقلل الحاجة إلى الحزب، وإلى القيادة المركزية، وأن وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الجديد، توفر فرصاً للتواصل والتنسيق والتنظيم، لا يعود معها ضرورياً الانتماء لفصيل، أو تشكيل قيادة مركزية. وأن مجموعات وقوى العمل الشعبي المدنية الناشطة في الميدان مباشرة، التي تستخدم شبكة الإنترنت، لرفض الواقع الراهن في بلدانها، هي الشكل المقبل للعمل السياسي.

1 Walter Russell Mead, The Big Shift, How American Democracy Fails Its Way to Success, Foreign Affairs, Vol.97, No.3, May-June 2018.

ولكن اتضح، تدريجياً، وعلى الرغم من أن هذه القوى الجديدة (في مجتمع الشبكات)، وإن أصبحت قوة ثالثة بجانب الأنظمة والمعارضة التقليدية الحزبية، فإنها لا تشكل بديلاً؛ فهي «حركات احتجاجية»، وليست «حركات تغيير»، ولا توجد لديها آليات لفرض الإصلاح، وهذا حال حركات مناهضة الرأسمالية، ومناهضة العولمة، والدعوات إلى الإصلاح الديمقراطي ومكافحة الفساد، وغيرها. فعلى الرغم من أنها تعرف إلى حد ما ماذا تريد، فإنها تعرف أكثر وتعرف نفسها بما لا تريده، وكثيراً ما تفشل في وصف ماذا تريد فعلاً.

ما حدث منذ العام 2011 عربياً، هو أن الحركات الاحتجاجية المدنية المستاءة من سياسات الأنظمة وغير المقتنعة بأداء المعارضة التقليدية، حاولت تخطي عتبة الاحتجاج والرفض، وأن تصبح حركات تغيير، ولكن ليس تغييراً إصلاحياً تدريجياً، بل تنشد التغيير الجذري السريع (كما حدث في أوروبا الشرقية مثلاً)، ودون تحديد البديل المنشود بدقة. وقد حصل في كل من مصر وتونس تغيير في طبيعة الحراك السياسي والشعبي عبرت عنه ثورات حدثت هناك، ولكن التغيير الحقيقي في بنى الدولة لم يحصل. وهذا ما لاحظته فريد زكريا في صحيفة «واشنطن بوست»، فهو يقول معلقاً على الثورة المصرية، إنه إذا كان قد تمت «التضحية» في الأيام الفاتنة (بداية الثورة) برجال أعمال سعدوا في السنوات الأخيرة، وأصبحوا رمزاً للمرحلة، فإن النخبة الآتية للحكم من الخلفية العسكرية تعيد بناء تماسكها. بكلمات أخرى، ما يقوله زكريا إنه حتى سنوات قليلة، قبل العام 2011، كانت نخبة ذات خلفية أمنية وعسكرية تسيطر على كل شيء تقريباً في مصر، ومنها يأتي المسؤولون، ثم جاءت مجموعة رجال الأعمال متحالفة مع نجلي الرئيس جمال وعلاء (أنهمتهم الثورة بالفساد) ليصبحوا شركاء في المشهد، ولكنهم، في الحقيقة، كانوا شركاء غير مرحب بهم، سواء من قبل الشباب الثائر، أو من قبل النخبة القديمة (العسكرية)، التي راقبت الوضع وأدارته واستفادت منه، بفضل ما تمتلكه من مؤسسات، وأدوات، وتقاليده، وإمكانات عمل.

لقد توقع زكريا، مع بداية تلك الثورة في مصر، أن تحصل انتخابات حقيقية، ولكن بفضل سيطرة النخب العسكرية والأمنية، لا تكون الحكومات فاعلة، وستُقاد البلاد من غرفة خلفية، كما حصل مع تركيا في السابق، وكما يحدث مع باكستان، فلا يكون هناك

حكم ديمقراطي حقيقي¹. وبالفعل، اتضح أنَّ الشباب لم يستطيعوا متابعة الطريق، وأنَّ التغيير الذي حفزوه، تم احتواؤه من قبل النخب القديمة، وقطفت ثماره القوى المنظمة التقليدية (بداية الإخوان المسلمين، ثم بعد ذلك مؤسسات الدولة العميقة، والمؤسسة العسكرية)، وبالتالي اتضح أنَّ توقع أنَّ تؤدي الحركات الاحتجاجية التي تفتقد للبرنامج والبنية القيادية والسياسية إلى تغيير سريع إيجابي، أمر غير واقعي.

لا يقوم هذا البحث على إطار نظري محدد، بل تستخدم المذهب الاستقرائي، القائم على قراءة البيانات والمعلومات الميدانية (الإمبريقية)، ولكنها تستفيد من الدروس التي نتجت في تجارب غير فلسطينية، مثل مصر ودول عربية أخرى. ومن أهداف هذا البحث، إضافة إلى فهم الظاهرة موضوع البحث، الإسهام في التأطير النظري لطبيعة الحركات المدنية الجديدة، وهنا يجدر التنويه إلى عدد من المصطلحات التي يجدر دراستها في إطار هذا البحث.

أول المصطلحات هي الحراك، وهو لفظ بات مستخدماً بكثافة بعد العام 2011. وفي البداية، لا يبدو أنه كان هناك تفكير جدي في معنى هذا المصطلح، ولكنه، بشكل عام، عكس نوعاً من النشاط الشعبي المكثف (أو نشاط قطاعات شعبية)، ضمن حركات احتجاجية تهدف إلى تغيير شيء معين، وسرعان ما اتضح أنَّ هناك سمات للحراك، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- إعلان البراءة من الحزبية والفصائلية: وتقوم الحركات عادة بالتأكيد على أنَّ أفرادها، ومن يتحركون عبرها، هم مستقلون عن الأحزاب، وحتى لو كانوا أعضاء فيها، فإنهم يتحركون بمبادرة وقرارات ذاتية.
- المناهضة والرفض: هذه الحركات تعرف ما لا تريد أكثر مما تعرف ماذا تريد، فهي مناهضة، ولكن دون تصور واضح للبدل. وبالتالي، هي حركات «احتجاج» و«إزالة»، وليست حركات بناء وتطوير وتغيير، على الرغم من أنها تأمل في تحقيق ذلك.
- رفض القيادة المركزية: هذه الحركات تعلن أنه لا قيادة لها، ولا بنية محددة، وأنَّ قراراتها توافقية جماعية.

1 Fareed Zakaria, Egypt's real parallel to Iran's revolution, Washington Post, 7 February 2011.

- الفعل المباشر: تؤمن هذه الحركات بالفعل المباشر، أي النزول إلى الشارع، وليس بتطوير برامج وأيديولوجيا.
- عدم الاستمرارية: لا يوجد لدى الحركات تصور واضح كيف يمكن أن تستمر حتى لو رغب المشاركون فيها في الاستمرار، ويكون هناك دائماً بحث عن سبيل للانتقال لمرحلة ما بعد الحراك، وإلغاء الحراك.
- ناشطون بدل الأعضاء: بما أنه لا يوجد بنية تنظيمية محددة، فإن لفظ حراك يستخدم بدل حركة، ولفظ ناشط بدل عضو، والفرق الأساسي بين الناشط والعضو، أن الأول أقل التزاماً، وأقل استمراريةً، فالناشط عادة يؤمن بقدر من الفردية والحرية في بدء النشاط متى شاء، وإنهائه متى شاء، ولا يوجد لديه ما يدعوه، مثلاً، إلى إعلان الاستقالة من شيء ما، ويؤمن بحريته بالمبادرة أو تغيير المواقف، ولا يوجد من هو أعلى مرتبة منه في اتخاذ القرارات.

وسيقوم هذا البحث بوضع هذه السمات موضع الاختبار عند بحث الحالة الفلسطينية.

وتعتبر الفرضية الأساسية لهذا البحث أن «الشباب الفلسطيني انتقل من السعي إلى تأسيس حركة أو الانضمام لها، إلى البحث عن حراك، لكن دون إدراك لما يفعلونه». والحركة هي، بشكل أساسي، تنظيم له بنية واضحة وقيادة، وإن كانت فضفاضة ومرنة تتسع لكثيرين. والحركة، تاريخياً، وبخاصة في التطبيق الفلسطيني، أوسع من الحزب. والجهة في السياق الفلسطيني كانت تعني جمع قوى مختلفة معاً، ولكن الحقيقة أنها استخدمت لتعني الحزب المقاتل أو المسلح. وإذا كان من المفهوم أسباب انتقال الشباب والابتعاد عن الحركات والجهات، وذلك أنها تحولت إلى أحزاب سلطة أو معارضة تعاني من البيروقراطية والتكلس الفكري، ودون تقديم برامج جديدة، كما سيلي توضيحه لاحقاً، فإن هذا البحث يبدأ بفرضية أن هذه الأسباب غير واضحة في خطاب الحركات الشبابية.

هناك بعض الكتابات والدراسات التوثيقية للحركات الشبابية، وتفتقر للتحليل المعمق، وإن قدمت مواداً خاماً مهمة للتحليل والفهم، ولكن هناك استثناءات، منها أكثر من دراسة لجميل هلال، ودراسة مشتركة للباحثين لندا طبر وعلاء العزة، وأهمية هذه

الدراسات أنها تقدم مجموعة استخلاصات مفيدة جدا في تطوير الإطار النظري لدراسة ظاهرة الحركات الشبابية، ويمكن عرضها فيما يلي.

ظهر في العام 2013 كتاب عن مركز «مسارات»، من «إشراف وتقديم» جميل هلال، وتأليفه مع مجموعة بحثية ضمت مناطق فلسطين المختلفة، ولبنان، وحملت عنوان «الحركات الشبابية الفلسطينية، رؤية نقدية استشرافية». ولا شك أن هذا البحث يسجل له السبق في صدوره في وقت مبكر، من عمر ما صار يسمى «الحركات الشبابية»، كما أنه تضمن مساهمات من شبان قرييين أو منخرطين من الحركات ذاتها. يعكس عنوان الكتاب نزعة سياساتية واضحة، هدفها تحسين نمط المشاركة، والتنبؤ بما هو آتٍ. ولعل عنوان المقدمة التي كتبها هلال، تؤكد ذلك، فقد جاءت تحت عنوان «نحو شروط مشاركة أوسع للشباب في حركة تحرر الشعب الفلسطيني». ويسجل لهذه الدراسة توثيق التجربة، فضلاً عن تقديم مفاتيح تحليلية مهمة.¹ وقد قدم هلال دراسة أخرى، يمكن اعتبارها تتعلق بحالة عملية مختلفة قليلاً من الحركات الشبابية هي هبة العام 2016/2015.² فيما نشرت لندا طبر وعلاء العزة بحثاً في مجلة الدراسات الفلسطينية بعنوان «المقاومة الشعبية بعد الانتفاضة الثانية»،³ ثم صدرت دراسة للباحثين في كتاب منفصل عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، حول الموضوع ذاته.⁴ والواقع أن استخلاصات هؤلاء الباحثين هي جزء من الإطار النظري لهذا البحث، التي يمكن تلخيصها تحت مجموعة عناوين، هي:

دور الأحزاب والفصائل: تشير طبر والعزة إلى نشوء ظاهرة الحركات الشبابية الجديدة، (بعد العام 2010)، باعتبار أن جزءاً من أهميتها «عملية الخروج إلى الشارع والاعتصام ونصب الخيام والإضراب عن الطعام؛ أي احتلال الحيز العام كمكان لإجراء حوارات بشأن قضية الانقسام». وأن هذا «جعل الشارع وسيلة للاستعاضة عن غياب الأحزاب السياسية والبنى التنظيمية، حيث مثل الميدان الفضاء الذي تدور فيه عملية التثقيف السياسي.

1 جميل هلال، (محرر)، رؤية استشرافية: الحركات الشبابية الفلسطينية، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات، البيرة، 2013.

2 جميل هلال، (محرر)، «الشباب الفلسطيني .. المصير الوطني ومتطلبات التغيير، مؤسسة الأرض للأبحاث، رام الله، 2016.

3 لندا طبر وعلاء العزة، «المقاومة الشعبية بعد الانتفاضة الثانية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 97، شتاء 2014.

4 لندا طبر وعلاء العزة، «المقاومة الشعبية الفلسطينية تحت الاحتلال، قراءة نقدية وتحليلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2014.

واعتبرت العودة من جديد إلى الشارع للتعبير السياسي في الأراضي المحتلة تغييراً، بعد فترة اللاتسيّس التي جرت بعد الانتفاضة الثانية، أو اختزال العمل السياسي في المكاتب السياسية، وتركيزه على قضية المفاوضات، أو في حالة غزة الوصول إلى تفاهات بشأن فك الحصار وإطلاق صواريخ بين الحين والآخر، ويعد ما قامت به الحركات الشبابية مرة أخرى عملية إعادة اعتبار إلى السياسة باعتبارها فعلاً شعبياً وتعبيراً عن الهم العام، أي أن الحركات الشبابية عملت على ديمقطة العملية السياسية من خلال فرض النقاشات بشأن القضية الوطنية، وما آلت إليه بعد الانقسام. وتكمن أهمية «المكان» في أنه أصبح بديلاً في غياب الأحزاب السياسية القادرة على مواجهة تحديات الواقع الاستعماري، من خلال قوة بقاء الشعب في الشارع»¹.

ولكن جميل هلال يشير إلى إن التحولات التي شهدتها الانتفاضات الشعبية بعد الانتخابات التي جرت، كشفت سطحية الفكرة التي تبناها البعض بأن لم تعد هناك ضرورة ولا حاجة للأحزاب والأيديولوجيات والحركات الاجتماعية والنقابات ومجموعات الضغط. دون أحزاب واتحادات ونقابات وحركات اجتماعية، فإن أقصى ما يمكن أن يتم هو تحركات موقعية ذات جمهور ضيق العدد، دون أن تملك أفقاً للاستمرار والاتساع، إن لم تتحول إلى حركة سياسية تبني لنفسها قاعدة جماهيرية.²

وهكذا فطبر والعزة يشيران إلى وجه مهم من الحركات الشبابية، وهو سد الفراغ في الشارع الناتج عن غياب الأحزاب، ولكن هلال تنبه مبكراً إلى خطورة غياب البنية المؤسسية والقيادية.

الشباب كفئة متميزة: لا شك أن حصر حراك بشريحة اجتماعية دون غيرها يضعف هذا الحراك، وهذا ما فات الشباب في كثير من الحالات، وتنبهوا إليه أحياناً. ويشير هلال شكوكاً حول جدوى التمييز بين الشباب وغيرهم، بل يقول إن هناك «خلفيات غير بريئة»³ ويشير إلى أن الشباب في كثير من المواقف والقضايا قد لا يختلفون عمن هم ليسوا شباباً، كما أن الشباب لا يشكلون فئة متجانسة، برأي واحد. وتبدو غير البراءة

1 طبر والعزة، «المقاومة الشعبية بعد الانتفاضة»، مصدر سبق ذكره، ص 132.

2 هلال، رؤية استشرافية، مصدر سبق ذكره، ص 16.

3 المرجع السابق، ص 11.

كما يرى هلال، مثلاً، عندما تتعامل الحكومات مع متطلبات مثل مشاركة الشباب في العمل السياسي، وصنع القرار، وغير ذلك، وكأن باقي القطاعات في المجتمع لا مشكلة أو متطلبات لديها في هذا الجانب. هذا فضلاً عن البعد الاستهلاكي الرأسمالي في جعل الشباب فئة خاصة، وذلك لترويج منتجات مثل الأزياء والموسيقى وغيرها خاصة بالشباب. دون أن يلغي هذا وجود سمات خاصة لهذه الفئة، مثل أنها في السن الذي يقع فيه الزواج غالباً، أو التي تكون على مقاعد الدراسة، والباحثة عن عمل، فإن هناك مشكلات تتعلق بإشراك الشباب والشابات في مواقع صنع القرار، ولكن هلال يعود ويقول إن «الشباب ليسوا فئة «متخارجة» عن المجتمع»، باعتبارهم جزءاً من التركيبة المجتمعية والسياسية والاقتصادية والتاريخية، وقضاياهم جزء من قضايا المجتمع، والعكس كذلك، إلى حد كبير.¹ وهو يعتبر، أيضاً، مقولة «صراع الأجيال» نوعاً من «التسطيح»، بدل الحديث عن قوى اجتماعية وسياسية متباينة من حيث السلطة، والثروة، وفرص الحياة.²

دور وسائل التواصل الاجتماعي: هناك قناعة بأن التجربة العملية أثبتت مدى المبالغة في الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي مقارنة بالبنية التنظيمية. تقول طبر والعزة «إن الضخ الإعلامي الكثيف عن أهمية وسائل التواصل الاجتماعي في الثورات العربية، جعل الحركات الشبابية تستند إليها في محاولة لتحريك الشارع الفلسطيني، وخلق التفاف حول شعاراتها، لكن الأهم كان غياب بنية تنظيمية للأحزاب السياسية في الأراضي المحتلة، الأمر الذي جعل الحيز الافتراضي، وتحديدًا فيسبوك، إحدى الأدوات التي يمكن استخدامها في إيصال الأفكار والحوار بشأن قضية سياسية بعينها، هي في هذه الحالة قضية إنهاء الانقسام». ولكن يوضح الباحثان أن هذه الأداة سرعان ما أثبتت أنها غير كافية. «ففي كثير من الحالات، واجهت الناشطين الشباب مشكلة أن عدد المشاركين في نشاطاتهم في الشارع قليل جداً قياساً بالعدد المساهم في الحوار الافتراضي».³

المحلية والمحدودية: يلاحظ هلال أن قراءة المراجعات التي قام بها الشباب تسترعي الانتباه إلى «قصور معظم المجموعات الشبابية في التحول أولاً إلى حركات شبابية خارج

1 المرجع السابق، ص 14.

2 المرجع السابق، ص 16.

3 طبر والعزة، «المقاومة الشعبية بعد الانتفاضة»، مصدر سبق ذكره، ص 125.

محيطها المحلي الضيق، وقصورها ثانياً في التحول إلى حركات مدعومة شعبياً. لقد فشل معظمها في الحفاظ على زخم انطلاقته وتواصلها، وبقي محاصراً في الموقع المحلي، ومسكوناً بالتردد في أغلب الأحيان، في تحديد ما يريده من حراكه، وفي كيفية مخاطبة الجمهور الأوسع بدلاً من التركيز على الذات». ويضيف هلال إنَّ أغلب الحركات الفلسطينية «لم تعمل على تطوير وتنويع أشكال حراكها (كما كان في حراك الشباب المصري حيث التنوع الشديد)، وأظهرت قصوراً فاضحاً في القدرة على بناء جسور مع بعضها البعض، وميل معظمها إلى الانسحاب من ساحة الفعل المنفتح إلى دائرة العمل الحلقى والروح الشللية». ويوضح هلال أن الأمر «لا يتعلق بنقص في الطاقة (الهمة)، وفي الاستعداد عند معظم هذه المجموعات الشبابية، فهذان توفرا بكثرة، بل يعود جزء مهم من القصور (وليس جميعه) إلى الشروط الموضوعية التي أحاطت بهذه الحركات، ولموجبات الشرط الفلسطيني في كل تجمع»¹.

الافتقار إلى البرنامج: هناك سمات عامة للحركات الشعبية الجديدة، لا تتعلق فقط بالشباب، فأحدى هذه السمات هي الافتقار إلى الرؤية، فعلى سبيل المثال، تذهب ليندا طبر وعلاء العزة، في بحثهما عن «تجارب المقاومة الشعبية» في فلسطين، بعد انتفاضة العام 2002، بما فيها الحراك الشباني، إلى أنها تتسم بـ «افتقارها إلى الرؤية السياسية الشاملة التي تضع الفعل الذي يقوم به الناشطون في إطار مقاومة المشروع الكولونيالي الإسرائيلي»². وتضع طبر والعزة، سمات عدة يلمحانها في المقاومة الشعبية في المرحلة المشار إليها، من ضمنها، أن حركات الاحتجاج تتسم بمركزة «الناشطين المحليين» في حملاتهم «في قضية واحدة»، «إذ يغيب المشروع السياسي عن هذا الحضور»³. وتشير طبر والعزة، أيضاً، إلى غياب البنية التنظيمية، ففي حالات الاحتجاجات المناهضة للجدار، بدأت بمشاركة أهالي في المواقع المتضررة، وناشطين، ومتضامنين أجانب وإسرائيليين، ومع الوقت تراجعت مشاركة الأهالي وبقي الناشطون والمتضامنون، وفي حالات مثل مسيرات في ذكرى معينة كالنكبة، أو التضامن مع إضرابات الأسرى، «نرى اختفاء البنية التنظيمية مع انتهاء الحدث ذاته»، و«من دون الأخذ في الاعتبار بناء قاعدة تنظيمية تقود أشكال

1 هلال، رؤية استشرافية، مصدر سبق ذكره، ص 17 - 18.

2 طبر والعزة، «المقاومة الشعبية بعد الانتفاضة»، مصدر سبق ذكره، ص 119.

3 المرجع السابق، ص 124.

المقاومة الشعبية الأخرى.¹

الرمزية والمشهدية: يغلب على النشاط الطابع الاحتجاجي، الموسمي، وكما تقول طبر والعزة، «إن ما يحدث اليوم من احتجاجات هو أقرب إلى حدث رمزي الطابع تعود بعد انتهائه، الحياة الاعتيادية»، وبحيث تسيطر «الأبعاد الرمزية والمشهدية في الاحتجاج؛ أي أنّ الاعتماد يكون في الغالب على الاستعطف الأخلاقي، إذ نرى التركيز على الإعلام كوسيلة لفضح ممارسات الاحتلال من أجل جلب التضامن من الخارج، وليس بناء قاعدة داخلية تعزز الصمود المقاوم». وإن هذا الاتجاه إلى الخارج «وليس نحو إيجاد واقع اجتماعي محلي يرفد الاحتجاج بأنماط عيش بديلة تخرج عن الحيز الاستعماري».² وبهذا، فإنّ طبر والعزة، يذهبان إلى أنّ المقاومة الشعبية تشاطر السلطة الفلسطينية، في الاهتمام بالخارج على حساب الاهتمام بالشعب المُستعمر، ويتركز الاهتمام «إلى المشاهد الغربي لا الفلسطيني»، ومن هنا استعطف المشاهد الغربي من خلال أننا «غير عنيين».³ وهناك خروج في بعض الحالات عن الإطار المشهدي للمستعمر، إلى مواجهة المستعمر، بالخروج إلى الطرق بين المدن، التي يمر بها المستوطنون لرفع الأعلام هناك، أو الوصول إلى المحلات التجارية الاستيطانية، والتظاهر هناك طلباً لمقاطعتها، ولكن يبقى كل ذلك كما يريان في الإطار الاحتجاجي، وليس لبناء وعي يشكل مقاومة شاملة.⁴ وتعتقد طبر والعزة أنّ الأحزاب والتنظيمات تعيش حالة شبيهة من غياب البرنامج والرؤية، والمشهدية الإعلامية، وما إلى ذلك.⁵

ستتضح نماذج وتطبيقات من استنتاجات هلال وطبر والعزة في الفصول المقبلة للبحث، ولكن سيتضح وجود حالات أخرى تتضمن، أيضاً، الإصرار والقدرة على التجدد، وأحياناً محاولات شباب إعادة تفعيل الأشكال القديمة من أحزاب وفصائل، بغض النظر عن نجاح هذه المحاولات، فضلاً عن اتضاح أن جزءاً من الشباب، أدرك فعلاً أهمية الخروج من دائرة الحراك إلى أشكال أعمق من التنظيم.

1 المرجع السابق.

2 المرجع السابق.

3 المرجع السابق، ص 125.

4 المرجع السابق.

5 المرجع السابق، ص 128.

الفصل الثاني

بانوراما تاريخية للحركات الشبابية الفلسطينية

لعله من المشروع، التساؤل متى بدأت ظاهرة بلورة الشباب لحراك مستقل عن باقي المجتمع، وتعامل الشباب مع أنفسهم ككيان مختلف؟ أي متى الشباب يعتبرون أنفسهم أنهم إطار متميز لا بيولوجياً وعمرياً فحسب، بل وكمجموعة سياسية ذات تنظيم خاص.

في السياق الفلسطيني، وبيئته المحيطة، ربما تكون تجربة حركة «تركيا الفتاة» هي بداية لهذه الفكرة، وبغض النظر، عن دقة هذه الفرضية (أنها الحالة الأولى لتحرك يحمل اسم الشباب وقريب من المحيط الفلسطيني)، فإنها تقدم مثلاً مبكراً لتمييز مجموعة نفسها عن باقي قطاعات المجتمع بالقول إنها «شبابية».

لقد نشأت هذه الحركة في تركيا، وتتصل، بشكل أساسي، بقيام السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، بوقف العمل بالدستور العام 1878، خوفاً من الفوضى والمعارضة. وكنتيجة للتضييق على الحريات، هاجر وسافر أفراد من المعارضة إلى أوروبا والقاهرة، ونشطوا من هناك، دون تحقيق نتائج تذكر، في مسعاهم إلى إحداث تغيير يؤدي إلى إصلاح في الحكم، وتحسين الوضع الاقتصادي، وخفض الأسعار، والتصدي لظاهرة عدم دفع الرواتب. بعد ذلك، قرر ضباط شبان، وبخاصة في دمشق، ويافا، والقدس، منذ العام 1906، تنظيم معارضة، ولكن الذي نجح هم مجموعة ضباط أتراك في مدينة سالونيك، وتحركوا تحت اسم «تركيا الفتاة»، أو «الشبان الأتراك»، وهددوا بتحريك عسكري أدى إلى قيام السلطان عبد الحميد بالموافقة على إعادة العمل بالدستور، العام 1908. ثم

حصل حزب «الاتحاد والترقي» المرتبط بهذه الحركة، على أغلبية مقاعد البرلمان، نهاية ذلك العام. ولكن اتضح لهؤلاء الشباب أن تغيير الدستور، وإبعاد مسؤولين من رموز الفساد والتسلط، والحصول على غالبية مقاعد البرلمان، كل هذا غير كافٍ لعلاج أوضاع الدولة، وبخاصة مع حدوث ثورة مضادة من مسؤولين وضباط جيش وطلاب المدارس الدينية، فقام «الاتحاد والترقي» بانقلاب العام 1909، ونقلوا معظم صلاحيات السلطان إلى الحكومة والبرلمان.¹

الملاحظ، هنا، أنَّ هؤلاء الضباط الشباب، كان لديهم تصور مسبق لما يريدون، عبر دستور معين، ولآليات عمل، من ضمنها الوصول إلى السلطة والحكم، وتشكيل حزب، وهذا ما سيلاحظ تكرار وجوده عن حركات سياسية شبابية في القرن العشرين (كما سيلي ذكره في الحالة الفلسطينية) بعكس فكرة الحركات الشبابية بعد العام 2011.

تفاوتت ردود الفعل في المدن الفلسطينية، على حركة «تركيا الفتاة»، ولكن، بشكل عام، لم تكن هناك حماسة شديدة، وبينما كان الموقف أقرب إلى المعارضة في نابلس، كان هناك مؤيدون في القدس ويافا.² وفي القدس، مثلاً، قامت مجموعة من الشخصيات، من ضمنهم خليل السكاكيني، بتأسيس مدرسة سميت «الدستورية» (لاحقاً تغير اسمها إلى الوطنية)، تيمناً بعودة الدستور.

لقد كانت حركة «تركيا الفتاة»، ذات أهداف عامة لا تتصل فقط بالشباب، ويصعب معرفة مدى أثر تأسيس مثل هذه الحركة على الشباب الفلسطيني، إلا أنه يجب أن يشار إلى أنَّ شباباً فلسطينيين تواجدوا في الوقت ذاته في الأستانة (إسطنبول)، نشطوا لدى عودتهم في جمعيات ومنتديات ذات دور سياسي، نشأت أو أنشأوها في فلسطين، مثل جمعية المنتدى الأدبي 1909، وجمعية العلم الأخر 1912 التي أنشأها عاصم بسيسو ومصطفى الحسيني وشكري غوشة، وهم من العائدين من إسطنبول، كما نشأت «جمعية فلسطين» في الجامعة الأميركية في ذلك الوقت، وشكل طلبة نابلس في كلية بيروت الأميركية، جمعية (الشبيبة النابلسية)، وشكل الطلبة الفلسطينيون في القاهرة

1 عادل مناع، تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني 1700-1918، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2003، ص 239-242.

2 المصدر السابق، ص 243.

جمعية «اللاصهيونية»¹ وفي العام 1918، أسس الحاج أمين الحسيني، الذي كان قد عاد بعد خدمته في الجيش العثماني، النادي العربي في القدس.²

2-1 الشباب في مرحلة ما قبل النكبة

في الحالة الفلسطينية، فإنّ الشباب، كان لهم مكانة واضحة في العمل الفلسطيني، منذ بدايات المشروع الصهيوني، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإنّ الحاج أمين الحسيني (1897-1974)، الذي تسلم الموقع الأبرز في القيادة الفلسطينية، منذ عشرينيات القرن العشرين، وبغض النظر عن أن تسلمه المنصب كان في جزء منه نوعاً من أنواع توريث المنصب داخل عائلة الحسيني، ضمن عملية انتخابات أثير فيها الانتداب البريطاني لصالح الحسيني، كان عمره يوم أصبح مفتي القدس خمسة وعشرين عاماً،³ ولم يكن من حوله كبار السن.

وبالتالي، لم يكن الأمر نوعاً من المزاحمة مع الأكبر سناً، بقدر ما هو ملء فراغ، لم يملأه هؤلاء، فبعد سقوط الحكم العثماني، وتحول فلسطين لوحدة إدارية وسياسية، محددة الحدود الجغرافية، تحت الحكم البريطاني، افتقدت فلسطين لأطر عمل، وفي المرحلة ما بين العامين 1919 و1928، كان المؤتمر العربي الفلسطيني، أشبه ببرلمان فلسطيني، يجمع وجهاء ومندوبي المناطق المختلفة، وقد عقد المؤتمر جلسته الأخيرة في 20-21 حزيران (يونيو) 1928، وقد شهد هذا المؤتمر خلافات عديدة، وجرت، لمحاولة استيعاب القوى المتنافسة الكثيرة، توسعة اللجنة التنفيذية إلى 48 عضواً، وهو رقم غير عملي ليكون بمثابة لجنة قيادية أو تنفيذية. والأهم من ذلك، أنّ المؤتمر كان ضمن نهج يعتمد على النضال السياسي والديبلوماسي لمواجهة المشروع الصهيوني، ولكن الوضع تغير نهاية العشرينيات بوصول هذا النهج إلى مداه، وتزايد المواجهة الميدانية، التي وصلت إلى مستوى جديد مع هبة البراق العام 1929، وتزايد الدعوات إلى التحول إلى النضال المسلح. لقد بدا أنّ

1 انظر: عماد غياظة، الحركة الطلابية الفلسطينية، الممارسة والفاعلية، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، رام الله، 2000، ص 14. وانظر أيضاً: زياد عثمان، المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني: ظلال الماضي تحاصر المستقبل، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله، 2008، ص 48-49.

2 المصدر السابق.

3 عيسى خليل محسن، فلسطين وسماحة المفتي الأكبر الحاج محمد أمين الحسيني، (د.ن)، عمان، 1998، ص 12-13، 389.

مرحلة تنتهي.¹ ففي العام 1929، على سبيل المثال، كان رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني موسى كاظم الحسيني، يبلغ من العمر خمسة وسبعين عاماً، وربما أضاف هذا التقدم في أعمار القيادة، مع حالة الانقسام في المؤتمر، الدعوات إلى تحركات شعبية وشبابية جديدة.

كان وصول المؤتمر العربي الفلسطيني، إلى حالة الشلل، متزامناً مع تصاعد المواجهة مع المشروع الصهيوني على الأرض. ومن هنا انعقد، بعد هبة البراق العام 1929، التي تضمنت صدامات بين الفلسطينيين العرب والحركة الصهيونية (المستوطنين والتشكيلات العسكرية الصهيونية)، على خلفية ملكية حائط البراق في القدس، المؤتمر الطلابي في عكا في آب (أغسطس) 1930، وكان من أبرز قرارات المؤتمر تشجيع البضاعة الوطنية، وطرح مشروع قرش الطالب،² وهو ما يعكس أمرين أساسيين، أولهما، أنَّ القضايا التي تصدى لها الطلاب حينها، تتضمن مزاجاً بين الشائين؛ الوطني العام (الصناعة الوطنية)، والشبابي/الطلابي الخاص (قرش الطالب). والأمر الثاني، أنَّ السمة الطلابية للمؤتمر تعني ضمناً أنَّ الانتساب إلى الدراسة هو معيار العضوية في هذه الحركة.

كان الحاج أمين الحسيني في العام 1928، يشغل منصب مفتي القدس، ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى، ويبلغ من العمر 33 عاماً، فبدأ أنَّه قيادة شابة (وإن اعتمد في البداية، على الأقل، أيضاً، على انتمائه العائلي). إلى ذلك، انعقد في نابلس في شهر آب (أغسطس) 1931، مؤتمر شعبي،³ وكان المؤتمر واضحاً في رفضه سياسات اللجنة التنفيذية (للمؤتمر العربي)، وتحديدًا «كل سياسة تتعلق بتعاون العرب مع الحكومة»، بعد أن تم تجريب هذه السياسة «مدة الثلاث عشرة سنة الماضية»، ودعا المؤتمر، بشكل خاص، إلى «مقاطعة جميع البضائع التي ترد بواسطة الجمارك»، وأن «تقاطع البلاد جميع ما يأتي بدخل على ميزانية الحكومة (البريطانية للانتداب) وأمكن مقاطعته».⁴

1 الموسوعة الفلسطينية.

2 زياد عثمان، المشاركة السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 48-49.

3 تشكل المؤتمر، بشكل أساسي، على ما يبدو، بناء على دعوة من الجمعية الوطنية العربية (الذي هو اسم جديد للجمعية الإسلامية المسيحية)، انظر الموسوعة الفلسطينية.

4 للاطلاع على قرارات المؤتمر، انظر: مقررات مؤتمر نابلس، 1931/9/18، مؤسسة الدراسات الفلسطينية: <https://bit.ly/2ADIFXh>

الملاحظ، هنا، تشابه وضع انعقاد واتجاهات مؤتمر نابلس مع الوضع الراهن الفلسطيني، من حيث تآكل وتعثر الهيئات التنظيمية، وتقدم سن القائمين عليها (المؤتمر العربي الفلسطيني مقارنة بمنظمة التحرير الفلسطينية الآن)، والدعوة إلى المقاومة الشعبية والمقاطعة. ودعا مؤتمر نابلس، ضمن قراراته، إلى تفعيل دور الشباب، وخصص بنداً من بنود بيانه الستة لذلك، فجاء القرار التالي:

«لأجل تحقيق ذلك، يدعو هذا الاجتماع الشباب في البلاد إلى عقد مؤتمر ينظمون فيه صفوفهم، ويقررون هذه المبادئ، ويجعلون تنفيذها باكورة أعمالهم، مع التأكيد على الشباب أن هذا أمانة في أعناقهم، وأن ينشر بيان على السيدات بترك الألبسة الأوروبية»¹.

انتهز الشبان الفرصة والدعوة، فبادر عدد منهم إلى اجتماع في دار «اللجنة التنفيذية» (للمؤتمر العربي الفلسطيني) في القدس، فيما قد يعد مؤشراً على العمل من داخل المؤسسة القائمة. وحضر عدد من الشبان، واتفقوا على تشكيل «لجنة تحضيرية» لعقد مؤتمر الشباب في يافا. وبالفعل تشكلت اللجنة، واتفق على عقد المؤتمر يوم 4 كانون الثاني (يناير) 1932، وتم ذلك فعلاً. وفي مؤتمر يافا، الذي حضره كذلك الحاج أمين الحسيني،² جرى وضع هيكلية تتضمن انتخاب لجنة تنفيذية (على غرار ما للمؤتمر العربي الفلسطيني)، وهذه اللجنة انتخبت «المكتب» الذي شكل قيادة المؤتمر الفعلية.³ والملاحظ أن هذا المؤتمر أصبح، عملياً، أو كما كان يتصرف أعضاؤه، باعتباره حزباً، له أهداف عامة، لا يشكل موضوع القطاع الشبابي سوى جزء منها، فمثلاً تركّز البرنامج السياسي للمؤتمر على، «وحدة البلاد العربية»، والدعوة إلى استقلال هذه الدول استقلالاً تاماً، مع رفض «كل فكرة تدعو إلى الاقتصار على العمل على السياسات المحلية»، وعلى رفض الاستعمار، واعتبار كل من «سعى، أو سمح، أو ساعد على بيع كل أو جزء» من

1 عبد الوهاب الكيالي، (تحرير)، وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية 1918-1939، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1969، ص 243-244.

2 عصام الغريب، الحاج محمد أمين الحسيني، ودوره في الحركة الوطنية الفلسطينية (1897-1974)، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2014، ص 165.

3 قاد المكتب في المرحلة الأولى راسم الخالدي الذي أصبح مقرباً ومرافقاً للحاج أمين الحسيني لاحقاً، وفي 5 أيلول (سبتمبر) 1932 انتُخب مكتب جديد برئاسة يعقوب الغصين (1900-1947).

أراضي فلسطين، قد اقترفت خيانة عظمى.¹ وهذه النقاط، مجملها، لا يوجد فيها خصوصية شبابية. ولعل التمييز جاء في عمل المؤتمر أنه ركز على حشد الشباب وتنظيم حركة كشفية منظمة، وقد تصدى المؤتمر فعلاً لكثير من النشاطات والمهام، بدءاً من إرسال مذكرات احتجاج للحكومة البريطانية في فلسطين، ودعوات ناجحة إلى الإضراب والتظاهر، وبخاصة العام 1933، وشكل المؤتمر لجاناً لحماية الحدود والسواحل، لمكافحة تهريب اليهود وهجرتهم للبلاد، وقد كان لهذه اللجان حضور ملموس، ودخلت في صدامات مع المستوطنات اليهودية والسلطات البريطانية.²

كانت نشاطات المؤتمر أشبه بنشاطات حركة وطنية عامة، وليست حكرًا على الشأن الشبابي، وعلى الرغم من أنه يصعب القول إن المؤتمر يتمتع بمكونات الأحزاب، من أيديولوجيا وبرامج اقتصادية ذات نهج محدد، ولكن، وربما لعدم التمييز بين مفهومي الحركة والحزب، تحول المؤتمر، رسمياً، إلى حزب، بقرار في مؤتمر الشباب الثاني، الذي عقد في يافا يوم 10 أيار (مايو) 1935، الذي جمع نحو ألف شاب، فيما صار يعرف باسم «حزب مؤتمر الشباب العربي». وتبنى برنامجاً شبيهاً بما كان قد تبناه المؤتمر، تمثل البعد الشبابي فيه بنقاط مثل «تنظيم الشباب في مدن وقرى فلسطين»، وإقامة «صندوق الشباب»، و«العناية بالحركة الكشفية»، فيما كانت باقي النقاط وطنية وعربية عامة.³

انضم الحزب لاحقاً بعد أضراب العام 1936، إلى اللجنة العربية العليا.⁴ هذا الانضمام، يعكس ضمناً معضلة استمرارية العمل الشبابي، فالحركات الشبابية، بطبيعتها مؤقتة، إما أن تستمر كإطار متجدد، بينما يصعد أعضاؤها الذين يكبرون سنًا إلى أطر أخرى، أو يتوقف الحراك. ومن هنا فالحراك الشبابي (إن جاز التعبير) الذي انطلق العام 1932 تحول إلى حزب العام 1935.

على أن التشابه بين ظروف نشأة الحركات الشبابية الفلسطينية في أعوام ما بعد العام 2011 والنشاط الشبابي نهاية عشرينيات القرن العشرين، لم يؤدِّ إلى تطور متشابه في

1 الموسوعة الفلسطينية.

2 المرجع السابق.

3 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، حزب مؤتمر الشباب العربي: <https://bit.ly/2Rs0Y7q>

4 الموسوعة الفلسطينية.

طريقة العمل، فلم يتطور في هذا القرن، مثلاً، مؤتمر عام وحزب للشباب، وربما يكون من أسباب ذلك اختلاف موقف القيادة السياسي من هذا التحرك الشبابي، ولكن ربما اختلفت، أيضاً، طرق التفكير، وهناك اختلاف بالتأكيد في السياق والظروف السياسية ككل.

شهدت العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات نشوء الكثير من الروابط الطلابية، وروابط الخريجين، من مثل رابطة خريجي الكلية الإسكتلندية في صفد (1935)، ورابطة خريجي مدارس الزراعة (1931)، ورابطة الطلاب الأدبية- رام الله (1944)، ورابطة الطلبة العرب في القدس (مطلع الأربعينيات)، ورابطة الطلبة العرب في يافا (1938)، وجمعية الطلاب الفلسطينيين في بيروت (1932)، والنادي الفلسطيني، في الجامعة الأميركية في بيروت، ونادي اتحاد الطلبة في رام الله (1929)، وغيرها العديد من الروابط، وبخاصة ما كان يعني مدرسة أو منطقة واحدة.¹

استمر النشاط الطلابي والشبابي في الأربعينيات، حيث أنشئت منظمة النجادة الفلسطينية، التي هدفت، بشكل أساسي، إلى تدريب الشباب تدريباً عسكرياً في إطار التصدي للمشروع الصهيوني، مع أخذ الرياضة والنشاطات العامة، واجهة، للنشاط العسكري، وعلى الرغم من ذلك، لم تحصل المنظمة على موافقة رسمية من سلطات الانتداب بالعمل العلني حتى تاريخ 1945/12/21.² وبعد أن تم الترخيص، رسمياً، للمنظمة أنشأت المعسكرات واتخذت زياً موحداً شبيهاً بالزي العسكري، توزعت مراكز النجادة في المدن الفلسطينية: الناصرة، وحيفا، ونابلس، ويافا، والقدس، وغزة. وكان يشرف عليها جميعاً قيادة مركزية، ومجلس أعلى، ومجلس قيادة، ومجلس استشاري، تم انتخاب المحامي محمد نمر هواري قائداً عاماً للنجادة، وأعلن ولاء النجادة للمفتي الحاج محمد أمين الحسيني، و«للعروبة».³ على أن الملاحظ، هنا، الحرص على المؤسسة، وعلى بنائها، قبل الشروع بالنشاط.

1 غياظة، الحركة الطلابية، مرجع سبق ذكره، ص. 18- 19.

2 عبد الفتاح القلقلي، «الشباب الفلسطيني ما قبل منظمة التحرير»، مجلة حق العودة، العدد 49، 2012، استرجعت بتاريخ 17/4/2018 : <https://bit.ly/2H8B6si>

3 المرجع السابق.

وقد أسس الحزب الشيوعي الفلسطيني، إطاراً، سمّاه «اتحاد الطلبة العرب»، العام 1937، وتغير الاسم إلى «رابطة الطلبة العرب» في العام 1938، ليكون إطاراً للتجنيد في المدارس العربية، وجسماً للتعاون مع الحركات الطلابية العالمية، مثل المؤتمر الطلابي العالمي، الذي انعقد في باريس سنة 1938.¹

تعكس هذه النشاطات السابقة الذكر، أنّ النشاط الشبابي في بدايات تاريخ فلسطين الحديث، كان دائماً جزءاً من أطر أوسع، فهو إما ضمن أطر وطنية أعلى، وإما هو أصلاً جهد وطني عام مخصص لفئة الشباب، يشرف عليه قادة العمل الوطني، أو بالتنسيق معهم. ولكن لم يوجد فعلاً نشاط شبابي مستقل دون تنظيم، وكان العمل الشبابي والطلابي، في إطار حشد الطاقات لخدمة القضية الوطنية، والمصالح الطلابية، في إطار وطني أوسع، وليس بديلاً عن الأطر القائمة. لكن، بشكل عام، يلاحظ أنّ النشاط الشبابي، وبخاصة عندما يأتي في حالة شبه فراغ سياسي، (كما حدث في مطلع ثلاثينيات القرن الفائت من حيث عدم فعالية القيادة السياسية والانقسام في صفوفها)، فإنّ هذا الحراك يأتي كنوع من التعويض والتفعيل بانتظار استعادة عافية الحركة السياسية، ومن هنا يمكن الاستنتاج أنّ الهدف الأول الممكن للحركات الشبابية هو التفعيل والتعويض لحين التمكين، أما الشكل الثاني، فهو القيام بدور «الذراع» للأطر (السياسية) الموجودة.

2-2 ما بعد النكبة

في مرحلة ما بعد النكبة، تغير الوضع نسبياً، لقد جاء العمل الشبابي كجزء من محاولة لاستبدال الأطر القديمة مثل الهيئة العربية العليا، التي تشكلت في العام 1946 لقيادة العمل الفلسطيني، وغيرها من الأطر والقيادات الفلسطينية التي وجدت في زمن النكبة، التي لم تعد تستطيع تحريك الشارع، ووضع قوى جديدة في موقع المسؤولية والقيادة، جاء العمل الجديد، طارحاً تنظيمًا، وفكرًا، وأدواتٍ جديدة.

في داخل الأراضي المحتلة (أراضي 1948)، كان النشاط دون صبغة شبابية خاصة، بل في إطار العمل الحزبي، وكان أبرز نشاط هو للحزب الشيوعي، ولم يكن هناك، فعلياً، حركة

1 غياظة، الحركة الطلابية، مرجع سبق ذكره، ص 16.

طلابية تذكر، بسبب محدودية عدد الطلاب العرب بعد أن تم تهجير نحو 750 ألف فلسطيني، وبقاء 150 ألف شخص، تحت الحكم العسكري الإسرائيلي. هذا لا يمنع أن حركات نشأت حينها، قام عليها شباب، مثل حركة الأرض، التي تأسست العام 1959، لتمثل مشروعاً قومياً عربياً، متأثرة بالمشروع القومي الناصري في مصر، قام عليها شباب في العشرينيات من أعمارهم، كان جزءاً من محركهم رفض السياسة التي تبناها الحزب الشيوعي، أو الشيوعيون الفلسطينيون، الذين تعايشوا مع فكرة قيام إسرائيل، وقد حاول هؤلاء الشباب العام 1958، تأسيس «الجهة العربية»، التي غيرت اسمها لاحقاً إلى «الجهة الشعبية»، ولكنها لم تعمر وتوقفت في العام التالي (1959). لينشط هؤلاء الشباب مثل حبيب قهوجي، وصبري جريس، وصالح برانسي، من خلال حركة الأرض، وفشلت محاولاتهم، حتى نهاية الستينيات، في الحصول على ترخيص رسمي للحركة، التي تشنت مؤسسوها وقادتها؛ إما في السجن، وإما في المنفى.¹

وفي الأردن (هما في ذلك الضفة الغربية)، أصبح الفلسطينيون، إلى حد كبير، جزءاً من الحركة السياسية الأردنية، بما في ذلك العمل الشبابي والطلابي، ولم تتبلور أطر عمل جماهيرية فلسطينية، إلا مع منتصف الستينيات؛ عقب تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، والفصائل الفلسطينية.

إلا أن الحراك الشبابي الفلسطيني أخذ مداه، في ساحتين أساسيتين، هما قطاع غزة، وارتباطاً بذلك الساحة المصرية التي ذهب إليها كثير من شباب غزة للدراسة، وهناك تشكلت رابطة طلبة فلسطين، العام 1949.² والساحة الثانية، هي بيروت، حيث احتضن لبنان عدداً كبيراً نسبياً من اللاجئين الفلسطينيين، وكانت جامعاته، وبخاصة الجامعة الأميركية، ميداناً لنشاط وتنظيم عدد من الطلاب الفلسطينيين لأنفسهم سياسياً، قبل أن تتأسس جامعة بيروت العربية (1960)، الأقل كلفةً من الناحية المادية، وبالتالي الأكثر جاذبية للطلبة الفلسطينيين، وبخاصة اللاجئين منهم. وكانت جمعية العروة الوثقى هي الإطار الأشهر للعمل حينها. ويمكن القول إن رابطة طلبة فلسطين تطورت إلى حركة

1 سليمان أبو ارشيد، «صبري جريس: حركة «الأرض» تجربة فلسطينية بعد النكبة»، موقع عرب 48، 11 آب (أغسطس) 2017.

2 لتفاصيل تأسيس الرابطة، انظر معين الطاهر، «بين تأسيس رابطة طلاب فلسطين ومقاومة الإسكان والتوطين»، مجلة سطور، العدد 5.

التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، أمّا العروة الوثقى، فإنّها تطورت إلى حركة القوميين العرب، ثم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

وإذا كان الفرق الأساسي بين التجربتين، أنّ التجربة الغزّة-القاهرة أخذت البعد الوطني الفلسطيني الخاص، والتجربة البيروتية أخذت البعد العربي الأوسع، (قبل العودة إلى الإطار الوطني بتشكيل الجبهة الشعبية)، فإنّ المشترك أنّ كلتا «الحركتين» سعيتا إلى أن تقودا عملية إعادة إنتاج العمل السياسي، وواجهته، ولم تكونا تعملان في إطار التفكير بمرحلة مؤقتة، أو بالبقاء في الإطار الطلابي والشبابي. فمنذ البداية، كانت أعين الشباب الذي شكّل التجربتين (الحركتين) هو التحول إلى قيادة وإطار للعمل الوطني الفلسطيني أو القومي العربي العام. مع التنويه، هنا، إلى تردد جزء من الشباب الذي شكّل تجربة رابطة طلبة فلسطين، في تشكيل إطار جديد مستقل، بسبب انتمائهم إلى جماعة الإخوان المسلمين، وهو انتماء بدأ بالتلاشي بدءاً من العام 1954.¹ وقد أسس الشباب الذين ارتبطوا بالرابطة، أو شباب قريب منهم، والذين شكلوا حركة «فتح» لاحقاً، مجموعات عدة للعمل المسلح، في قطاع غزة، غلب عليها الطابع الشبابي، وحملت أحياناً اسماً شبابياً. ومن ذلك، على سبيل المثال، «كتيبة الحق» التي أسسها خليل الوزير نحو العام 1953/1954، وضمت عشرات، أعمارهم تحت حوالي العشرين.² وفي الوقت ذاته، تقريباً، أسس صلاح خلف ومعه أسعد الصفطاوي وسليم الزعنون، وهم من الأعمار ذاتها، مجموعة «أسرة الفداء»، التي صار اسمها لاحقاً «كتيبة الثأر»³ وبحسب مصادر أخرى باسم «شباب الثأر»، وهذه المجموعات كانت من شباب قرروا ترك جماعة الإخوان المسلمين، لأنها لم تستجب لتصورهم لعمل نضالي فلسطيني وطني مسلح.⁴ وكان هناك، أيضاً، محاولات لتكوين مجموعات شبيهة، بتلك في غزة، مثل «جماعة أبناء فلسطين»، التي تشكلت في دمشق، وقادها أشخاص مثل محمود عباس، وعبد الله الدنان، وهدفها أيضاً تنظيم العمل الفلسطيني، والتدريب العسكري، عبر الكليات العسكرية السورية.⁵

1 معين الطاهر، «فتح» البدايات والمنطلق والمعنى»، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 28، العدد 110، 2017.

2 يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2002، ص146.

3 Jean – Pierre Filiu, Gaza A History (London: Hurst & Company, 2015), p.84

4 صايغ، الكفاح المسلح مصدر سبق ذكره، ص 146.

5 عصام عدوان، حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، 1958-1967، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2010، ص 50.

وقد اندمجت هذه المجموعات وأخرى شبيهة، في بلدان عديدة، لتأسيس حركة «فتح» لاحقاً، بحيث يعتقد أنه في العام 1962 كان قد تألف 40 مجموعة شبيهة لتشكيل «فتح».¹

أما في حالة التيار الآخر (القومي العربي)، فهو كما في حالة «فتح»، بل وقبل «فتح» زمنياً، بدأ من محاولات شبابية، لتأسيس إطار عمل جديد، قام عليه الشباب، ولكن لم يطرح نفسه كتحرك شبابي. ويعتبر تنظيم «كتائب الفداء العربي»، الذي تأسس في آذار (مارس) 1949، في بيروت، هو من التجليات المبكرة للتيار القومي العربي، طريقاً لتحرير فلسطين، وتشكل التنظيم من توحيد ثلاث مجموعات من الشباب، الأولى، قادها الفلسطيني جورج حبش والسوري هاني الهندي (وكلاهما مؤسسان في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لاحقاً)، وعناصر هذه المجموعة هم طلاب نشيطون في جمعية «العروة الوثقى» في الجامعة الأميركية في بيروت، وانضمت لهم مجموعة سوريا يقودها طالب في كلية الحقوق في الجامعة السورية في دمشق، يدعى جهاد ضاحي، وأغلب أعضائها من طلبة هذه الجامعة. وكانت المجموعة الثالثة مصرية، يقودها حسين توفيق،² الذي كان عمره حينها 24 عاماً. وقد تبنت هذه المجموعات، عن سابق إدراك، أنماط عمل مجموعات شبابية، ألمانية وإيطالية.³ ولاحقاً، ونحو العام 1951، جرى حل هذه الكتائب لخلافات حول أسلوب العمل، وشكل ثمانية من الطلاب الفلسطينيين والعرب، من طلبة الجامعة الأميركية في بيروت، نواة ما سيصبح لاحقاً حركة القوميين العرب،⁴ التي سينبثق عنها في 11 كانون الأول (ديسمبر) 1967، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.⁵

إلى ذلك، استمرت الروابط والأندية الطلابية في التواجد فيما يخص مدرسة أو منطقة، مثل رابطة خريجي المدرسة الرشيدية، في القدس (1954)، ورابطة شباب الطبقة الثقافية (القدس) (1951)، ورابطة الشباب الكاثوليكي في القدس (1952)، ورابطة الطلاب العرب

1 صايغ، الكفاح المسلح ...، مصدر سبق ذكره، ص 150.

2 محمد جمال باروت، تلخيص وعرض لكتاب حركة القوميين العرب (النشأة - التطور - المصائر)، تأليف: محمد جمال باروت، (كراس صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الدائرة الثقافية المركزية، 2007)، ص 6.

3 المصدر السابق، ص 8.

4 المصدر السابق، ص 9.

5 بسام أبو شريف، وعوزي محناي، أفضل الأعداء، دار الساقي، بيروت، 2011، ص 76.

الفلسطينيين في دمشق (1959)، ورابطة الكلية الأهلية والثقافية في رام الله (1950)،¹ واتحاد طلبة الثانويات في غزة (1951).²

ومن المهم ملاحظة أنه في حالة الضفة الغربية، فإن تحول الفلسطينيين هناك إلى مواطنين أردنيين، من الناحية القانونية، حال دون بناء أطر ذات هوية فلسطينية عامة شاملة، لذلك فإنّ الأطر واللجان ذات الطابع المحلي في المناطق، والمعاهد العلمية، كانت هي النمط السائد، وفي حال سوريا، فإنّ التركيز على التسمية العربية أمر أساسي لتمير تأسيس روابط فلسطينية.

أما في الساحة اللبنانية، فكان المكتب الثاني اللبناني، (جهاز الاستخبارات)، يعيق أي عمل سياسي فلسطيني يذكر.

وفي ساحة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، فإنّ العمل في الستينيات، كان بالدرجة الأولى تحت مسمى «رابطة الطلبة العرب»، التي كانت في الخمسينيات وحتى العام 1963، تحت سيطرة حزب البعث، عندما فازت قائمة برئاسة حركة «فتح» يقودها نبيل شعث، الطالب في جامعة بنسلفانيا حينها، لتصبح قاطرة العمل لأجل فلسطين.³

كان تأسيس الفصائل الفلسطينية نهاية الخمسينيات يتوازى مع نضوج فكرة الكيان الفلسطيني المستقل، التي سينشأ عنها العام 1964، منظمة التحرير الفلسطينية، وفي هذا السياق، تأسس في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1959، الاتحاد العام لطلبة فلسطين، بحضور وفود طلابية من سوريا ولبنان إلى القاهرة، حيث شاركت الروابط الفلسطينية في مصر أيضاً، وبحضور وفود طلابية عربية وأجنبية، وكل ذلك بتشجيع الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وكانت القضايا التي يتولاها الطلاب حينها، إلى جانب مساعدة الطلبة مالياً واقتصادياً،⁴ تتضمن، أيضاً، دعوات إلى التسليح والتجنيد الإجباري للفلسطينيين، وإنشاء كيان مستقل، وتمثيل الفلسطينيين في المحافل الدولية.⁵ وقد وصل عدد فروع الاتحاد

1 غياظة، الحركة الطلابية، مرجع سبق ذكره، 27-28.

2 سليم الزعنون، السيرة والمسيرة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 33.

3 نبيل شعث، حياقي من النكبة إلى الثورة، دار الشروق، القاهرة، 2016، ص 165-170.

4 الزعنون، السيرة والمسيرة، مرجع سبق ذكره، ص 44.

5 غياظة، الحركة الطلابية، مرجع سبق ذكره، ص 32.

حول العالم أكثر من 50 فرعاً¹

يشير ما سلف بشأن الحركات والأطر الشبابية، بين النكبة والعام 1967، إلى قضيتين مهمتين، تشكلان جزءاً من الإطار النظري لهذا البحث، ومن أسئلته لدراسة المرحلة بعد العام 2011، وهما:

- كان العمل الشبابي في السنوات التي أعقبت النكبة ضمن تصور لتأسيس وتولي الحركة السياسية الفلسطينية ككل، وليس ليكون هذا العمل رديفاً أو ذراعاً لتنظيمات وأطر أخرى. أي كانت هذه حركات شبابية تتحرك باعتبارها بداية إنشاء حركة سياسية جديدة بالكامل.
- إنَّ طريقة التشكيل والتطور ذات أهمية في تحديد البنية التنظيمية السياسية المنبثقة عن التحرك الشبابي. ففي حين أن حركة «فتح» نشأت من ائتلاف عشرات المجموعات دون تدقيق في أفكارها وبرامجها، ما دامت تتبنى تحرير فلسطين، وهذا انعكس في طبيعة تنظيم «فتح» الذي رفض فكرة القيادة المركزية، وبخاصة فيما يتعلق بالنشاط الميداني، وكانت المركزية غير الحازمة، تقتصر على الموقف السياسي في القضايا الرئيسية، فالحركة أعطت أعضاءها هامشاً واسعاً من تبني أيديولوجيات وأنماط حياة اجتماعية بحسب اختيار الأعضاء، وسمحت بهامش واسع من المواقف السياسية والعقائدية داخلها، إلا في إطار تحديد الموقف السياسي الفلسطيني الرسمي من قضايا الصراع الأساسي، مثل الحل السلمي، وحل الدولتين. على العكس من هذا، فإنَّ حركة القوميين العرب، والجهة الشعبية، تبني المركزية الديمقراطية، التي تعني تنظيماً حزبياً فيه هيراركية (تراتبية) في صنع القرار، ورفض تباين المواقف السياسية والفكرية المعلنة للعلن.²

1 المرجع السابق، ص 37.

2 أبو شريف ومحناني، أفضل الأعداء، مرجع سبق ذكره، ص 51.

3-2 مرحلة الثورة إلى أوصلو (1967-1994)

بعد أن تحقق هدف تأسيس الكيانات الأوسع (حركة فتح والجبهة الشعبية وما تفرع عنها من فصائل) إضافة إلى فصائل أخرى، وسيطرة هذه الفصائل على العمل السياسي الفلسطيني، عبر تأسيس وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بات العمل الطلابي والشبابي مجرد جزء من الأطر الجديدة. وبكلمات أخرى، فيها استعارة لغوية أدبية، كانت الحركات الشبابية في سنوات الخمسينيات بمثابة «الرحم» أو «الحاضنة» التي أنشأت الحركة الوطنية. أما في نهاية الستينيات، فقد باتت الأطر الشبابية والطلابية (والقطاعية الأخرى كالمراة، والعمال ...) أذرعاً للحركة الوطنية وفصائلها، مع استثناءات محدودة.

بعد العام 1968، صار للأطر الشبابية أهداف هي بالدرجة الأولى تعبئة الطاقات الجديدة، وتجنيد عناصر جدد يدخلون الفصيل الأكبر، دون أن يلغي هذا أنَّ الطلاب والشباب كانت لهم برامج وأجندات خاصة بهم، تتعلق بحياتهم الجامعية والشبابية.

في هذه المرحلة، أصبح الاتحاد العام لطلبة فلسطين، ممثلاً لفلسطين في اتحاد الطلاب الدولي الذي تأسس في أوروبا العام 1946، حيث خلف الاتحاد العام، رابطة طلبة فلسطين (القاهرة) التي صارت عضواً في الاتحاد العام 1958. وفي العام 1962، انضم الاتحاد إلى اتحاد آخر انشق عن الأول، العام 1950، هو «المؤتمر الدولي الطلابي»، ويضم دولاً إسكندنافية وأنجلو أمريكية وأوروبية غربية. وبهذا، أصبح الفلسطينيون عضواً في الاتحادين. وصار جزءاً مهماً من نشاطه فيهما، التصدي للطلبة الصهاينة الإسرائيليين، والحصول على تأييد الطلاب عالمياً للقضية الفلسطينية.¹

اتسمت علاقة الاتحاد العام لطلبة فلسطين ومنظمة التحرير بين العامين 1964-1967، بالتوتر، لرفض الاتحاد سيطرة منظمة التحرير عليه، أو التدخل في شؤونه، ولطلب الاتحاد من المنظمة توفير تمويل له، ولعل هذا التوتر هو انعكاس لحقيقة أنَّ الفصائل، وبخاصة حركتي «فتح» و«القوميين العرب»، كانت تتوجس من قيادة أحمد الشقيري للمنظمة، وعمل مؤيديه على السيطرة على الاتحاد.²

1 غياظة، الحركة الطلابية، مرجع سبق ذكره، ص 38-39.

2 المرجع السابق، ص 39-40.

في هذه المرحلة، أصبحت الفصائل الفلسطينية هي المكون الأهم والمهيمن على العمل الفلسطيني، وسيطرت على منظمة التحرير الفلسطينية. ومن هنا، على الرغم من زيادة الانضمام، مثلاً، إلى الاتحاد العام لطلبة فلسطين، فإنّ الاتحاد أصبح أقرب إلى منظمة التحرير الفلسطينية، ومواقفها، وخلافاتها أيضاً. لقد عقد الاتحاد العام لطلبة فلسطين، منذ تأسيسه وحتى العام 1990، عشرة مؤتمرات عامة، تجددت فيه قيادته، وكان يحظى باهتمام كبير من قادة الفصائل والمنظمات، فعلى سبيل المثال، حضر جزء من مؤتمراته، كل من قادة منظمة التحرير والفصائل، مثل ياسر عرفات، وجورج حبش، ونايف حواتمة، وسليمان النجّاب، وخليل الوزير، وصالح خلف، وأمناء عامين لفصائل مختلفة.¹ وقد تحول جزء كبير من الطلاب الذين قادوا الاتحاد، إلى جزء من القيادة الفلسطينية، أو قيادة فصائلهم.

كان الطلاب ممثلين لفصائلهم، وصارت التنظيمات الطلابية للفصائل هي نوع الأذرع في الجامعات وبين الشباب، الذين انخرطوا في الفصائل، دون تمايز حقيقي في مواقفهم عن قيادة فصائلهم. ولعل أحد الاستثناءات هو إطار سمي بالسرية الطلابية، داخل حركة «فتح»، التي تأسست في العام 1973، وكانت جزءاً أساسياً من البناء العسكري لحركة «فتح»، ولكنها تبنت، أيضاً، مسحة فكرية يسارية ماويّة، ما لبثت أن تحولت لدى جزء من رموزها إلى الإسلام السياسي، بعد العام 1978. وقد حاول القائمون على السرية تكوين ما يسميه أحد مؤسسيها وقادتها، معين الطاهر «نظريتنا الخاصة للثورة».² وحاولوا أن يكونوا تياراً داخل حركة «فتح»، يبقى عضواً فيها، ولكن يحفز تغييراً في المسلكية الثورية، وفي طبيعة التنظيم، وفي الموقف السياسي «بدرجة من الاستقلالية والتمايز»، وقد جمع التيار طلاباً فلسطينيين ومعهم عراقيون، وتونسيون، ومصريون، وسوريون، وحتى إيرانيون، وأتراك، ويساريون غربيون.³ ولاحقاً تحولت هذه السرية، أو التنظيم الطلابي، إلى كتيبة رسمية، داخل حركة «فتح»، والثورة الفلسطينية، أخذت اسم كتيبة الجرمق «غير أن التنظيم السياسي والخط السياسي؛ سواء في الجامعات أو في المناطق

1 المرجع السابق، ص 56-61.

2 الياس خوري وميشال نوفل، حوار مع معين الطاهر، الكتيبة الطلابية تأملات في التجربة، ص 33.

3 المرجع السابق، ص 34.

البنانية المتعددة، بقيا رديفاً لهذه الوحدة»¹. والواقع أنَّ هذه العلاقة هي نموذج إلى حد كبير لعلاقة الشباب والطلاب بالفصائل في السبعينيات والثمانينيات، فالتمايز غير واضح، وبخاصة في الشتات، ويمكن تسمية هذه المرحلة بمرحلة التسييس العالي للشباب والطلاب.

على صعيد سوريا، فإنَّ العمل السياسي، بشكل عام، لم يكن مفتوحاً، وكان بالتالي مرتبطاً بالفصائل التي يتركز نشاطها في لبنان.

أمَّا في الأردن، فمر الوجود والعمل الطلابي والشبابي في الأردن بمرحتين مختلفتين، الأولى قبل العام 1970، حيث كان هناك عمل علني وواضح، ولكن في سياق دعم الكفاح المسلح من جهة، وفي نطاق الصراع السياسي مع النظام في الأردن. على أنَّه تدريجياً أصبح التواجد الطلابي والشبابي بمثابة أذرع للفصائل الفلسطينية، تعمل في الساحة الأردنية، بوجود برامج أردنية للفصائل اليسارية، ولا سيما الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين. وفي مرحلة الانفتاح الديمقراطي في الأردن بعد العام 1989، حدث تحول مهم، تمثل في تأسيس الفصائل الفلسطينية، أحزاباً أردنية تعمل في الشأن السياسي الأردني، وتحديدًا حزب الوحدة الشعبية (امتداداً للجبهة الشعبية)، وحزب الشعب الديمقراطي (امتداداً للجبهة الديمقراطية). أما حركة «فتح»، فمرت بمرحلة من التخبُّط، وحاولت أجنحة فيها تأسيس جناح طلابي، وحركة سمتها «الشبيبة الطلابية - الكرامة»، وأصدرت بياناً تعلن فيه قيام الحركة في العام 1990، قبل أن تصدر توجيهات من قبل رئاسة الحركة، بحل الحركة، وعدم الاشتغال بالشأن الأردني الداخلي².

كان الوضع مختلفاً نسبياً داخل فلسطين، وزاد اختلافه بعد خروج كوادِر المقاومة من لبنان في العامين 1982 و1983. ففي هذه المرحلة، تراجع دور الكفاح المسلح نسبياً، لصالح العمل على تنظيم شعبي مدني مقاوم، دون التخلي عن الكفاح المسلح.

هناك اتفاق أن الحزب الشيوعي الأردني، (الذي صار اسمه لاحقاً التنظيم الشيوعي، ثم

1 المرجع السابق، ص 48.

2 مقابلة مع أحد قيادات حركة فتح الطلابية في الجامعات الأردنية في الثمانينيات وحتى العام 1991.

الحزب الشيوعي الفلسطيني، ثم تحول إلى حزب الشعب)¹، كان الأقدر على تشكيل أطر طلابية وشبابية، داخل فلسطين المحتلة بعد العام 1967، وهو لم يمارس الكفاح المسلح تقريباً، باستثناء اجتهادات فردية لبعض أعضائه. وكان لدى الحزب إطار طلابي سمي «اتحاد الطلبة الفلسطيني»، بجانب لجان الطلبة الثانويين.² وتغير اسم الكتلة إلى «كتلة اتحاد الطلبة التقدمية»، في العام 1982.³ ولكن، بشكل عام، طغى الاتجاه إلى العمل السري المسلح على فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى الرغم من تأسيس الفصائل كتلاً طلابية خاصة بها، فكان للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، «اتحاد الطلبة الثانويين»، بعد العام 1967،⁴ فإن التركيز بقي على الكفاح المسلح السري، ولم يتغير الأمر إلا نهاية السبعينيات، ومطلع الثمانينيات، بعد تأسيس الجامعات الفلسطينية.⁵ وفي البداية كان النضال الطلابي يركز على قضايا مطلوبة مثل الرسوم والمقصف، إلى جانب التفاعل مع القضايا السياسية، وكان طلبة المدارس أكثر نشاطاً من الجامعات في هذا الصدد، حتى منتصف السبعينيات.⁶

شكل نشوء الجامعات الفلسطينية في الداخل (الأراضي المحتلة العام 1967)، حاضنة للتنظيم الشبابي والطلابي الثوري، المدني، إلى حد كبير، بدعم من منظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما بدأ يتضح نهاية السبعينيات، وهنا بدأت الفصائل بتشكيل كتل طلابية خاصة بها، من مثل تأسيس الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين العام 1979، «كتلة الوحدة الطلابية» في جامعة بيت لحم، وتأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في الجامعة ذاتها والعام ذاته، ميلاد «جبهة العمل الطلابي التقدمية» التي عمت لاحقاً.⁷ فيما

1 انضم الشيوعيون الفلسطينيون في الضفة الغربية إلى الحزب الشيوعي الأردني بعد العام 1948، وفي العام 1982 أعلن إطار خاص للشيوعيين الفلسطينيين، تحت اسم الحزب الشيوعي الفلسطيني، وفي العام 1991، أعيد تسمية الحزب إلى حزب الشعب الفلسطيني.

2 غياظة، الحركة الطلابية، مصدر سبق ذكره، ص 81.

3 المرجع السابق، ص 125.

4 أحمد قطامش، في التنظيم الثوري السري، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الوطن المحتل أمودجاً، حزيران 1967 - أوسلو 1993، دار الأمين، رام الله، 2011، ص 310.

5 المرجع السابق، 313.

6 غياظة، الحركة الطلابية، مصدر سبق ذكره، ص 92.

7 أحمد عيسى، «دور الحركة الطلابية في انتفاضة الحجارة (1987)»، مجلة سياسات، العدد 42. وأحمد قطامش، في التنظيم الثوري، مصدر سبق ذكره، ص 327.

شكلت حركة «فتح»، التي كانت حتى نهاية السبعينيات الأقل اهتماماً بالعمل الشعبي النقابي، بناء على اجتماع بين ممثلين من طلاب الحركة، من جامعات عدة في فلسطين، كتلة طلابية عرفت في البداية باسم «الاتجاه الفتحاوي»، ثم سميت نحو العام 1982 باسم «الشبيبة الطلابية» كذراع نقابية للحركة،¹ علماً أن هذه الأذرع حاولت أن تكون مرنة، فلا تقتصر عضويتها على الأحزاب والفصائل التي تتبع لها.² وهذا ينطبق، وإن بشكل مختلف نسبياً، مع حالة الكتلة الإسلامية، فبينما تشكلت الكتل الأخرى من فصائل، حاولت أن تتسع للآخرين، فإن الكتل الإسلامية، يبدو أنها بدأت، أيضاً، نحو العام 1979، بكتلة في جامعة بيرزيت حملت اسم «كتلة العمل الطلابي»، وكانت تصدر بيانات بأسماء مثل «الشباب المسلم، والأيدي المسلمة، وحركة الإصلاح الإسلامية، والكتلة الإسلامية، والحركة الطلابية الإسلامية»، قبل أن تستقر على مسمى الكتلة الإسلامية نحو العام 1983.³ وعلى نحو مماثل، بل وسابق، لحركة الشبيبة، ولكن بأثر أقل وضوحاً، شكلت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ذراعاً هي منظمة الشبيبة الديمقراطية، التي تحولت لاحقاً إلى «اتحاد الشباب الديمقراطي-أشد»، وبدأ تأسيس هذه المنظمة نحو العام 1977، ومع نهاية الثمانينيات، كانت لها فروع في لبنان، وسوريا، والأردن، والكويت، والولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا الغربية، ودول أخرى. وإن كان جزء كبير من نشاطاتها مرتبطاً بالكفاح المسلح، وبخاصة في لبنان، فيما كانت ذراعاً شبابيةً أثناء انتفاضة العام 1987 في فلسطين.⁴

لقد شكلت مرحلة الثمانينيات مرحلة حاسمة في تطور العمل الطلابي الشبابي في الأراضي المحتلة، بدعم من قيادات الفصائل الفلسطينية في الخارج، فمع الخروج من بيروت، أصبح التركيز على المقاومة المدنية في داخل فلسطين، وعلى سبيل المثال صارت هذه الفصائل، وبخاصة حركة «فتح» تحرص على عودة الطلبة من الخارج، بعد تخرجهم، إلى فلسطين للنشاط هناك. وصارت فكرة لجان الشبيبة أساسية جداً في قيادة المرحلة.

1 أحمد عيسى، دور الحركة الطلابية، مصدر سبق ذكره.

2 أحمد قطامش، في التنظيم الثوري السري، مصدر سبق ذكره، ص 329.

3 غياظة، الحركة الطلابية، مصدر سبق ذكره، ص 118-125.

4 يوسف حمد، «34 عاماً على تأسيس اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني (أشد)»، *دنيا الوطن*، 29 حزيران (يونيو) 2011.

<https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/231459.html>

وهو ما نتج عنه اندلاع انتفاضة العام 1987.¹

في الأراضي المحتلة العام 1948، كان من أبرز ملامح العمل الشبابي هناك، تشكيل لجان الطلبة العرب في الجامعات، فتأسست لجنة لهم في جامعة تل أبيب العام 1968، وفي حيفا أخذ تشكيل لجنة طلابية عملاً استمر بين العامين 1970 - 1973، وفي معهد التخنيون في حيفا العام 1972، وفي بار إيلان في رامات غان العام 1974، وفي بن غوريون في بئر السبع العام 1975. وشكل الطلبة اتحادات ولجاناً عليا تجمع هذه اللجان. وقد توزع عمل هذه اللجان بين قضايا نقابية طلابية وموضوعات وطنية، مثل رفض المشاركة في حراسة الجامعات خوفاً من العمل الفدائي، ومثل عقد الندوات عن القضية الفلسطينية.²

كانت الحركة الطلابية في الأراضي المحتلة العام 1948، من حيث علاقتها بالأحزاب نوعين؛ الأول مرتبط بالأحزاب، وتحديدًا بالحزب الشيوعي، والثاني أنتج أحزاباً، فحركة «أبناء البلد» هي امتداد للحركة الطلابية أوائل السبعينيات، واللافت، أنه بالتزامن مع تأسيس الفصائل الفلسطينية أذرعاً طلابية كحركات منظمة في جامعات ومدن الأراضي المحتلة العام 1967، تأسست في أراضي 1948 أذرع مشابهة، ففي العام 1977، تأسست «جبهة الطلاب العرب» التي هي امتداد للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (ورثة الحزب الشيوعي)، لتضم شيوعيين وغير شيوعيين. أما «الحركة الوطنية الديمقراطية»، فكانت امتداداً لحركة أبناء البلد، وأقيمت العام 1979.³ ولكن بينما كانت الأذرع الطلابية في الضفة وغزة تتحول في الثمانينيات إلى قوة العمل السياسي الأساسية، تراجع العمل الطلابي في أراضي العام 1948، وربما يكون هذا انعكاساً لتراجع الحركة السياسية الفلسطينية، ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية وخروجها من لبنان، وبدء الحديث عن حل الدولتين بشكل أكبر، ولعل ما يؤكد هذه الفرضية استمرار حالة الكمون في التسعينيات.⁴

على صعيد الساحات الخارجية، غير العربية، وتحديدًا بريطانيا والولايات المتحدة، فإن وصول الاتحاد العام لطلبة فلسطين، ولعبه دوراً فاعلاً انتظر حتى السبعينيات على ما

1 أحمد جميل عزم، «استعادة «خليل الوزير» في الراهن الفلسطيني»، جريدة الغد، 16 نيسان (أبريل) 2009.

2 محمد مصطفى، «الحراك الطلابي والنشاط الطلابي الفلسطيني في إسرائيل»، في: الفلسطينيون في إسرائيل، قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع، مدى الكرمل، حيفا، 2013، ص 29 - 31.

3 المرجع السابق، ص 30 - 31.

4 المرجع السابق، ص 32 - 33.

يبدو¹ وقد بدأ الاتجاه نحو إطار طلابي فلسطيني خاص ينمو بالتوازي مع الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً للفلسطينيين، وعضواً مراقباً في الأمم المتحدة. وكان للثورة الإيرانية، دور مهم في إنهاء اعتماد منظمة الطلبة العرب، ساقفة الذكر، قاطرةً للعمل الفلسطيني، في الولايات المتحدة، إذ حدث خلاف على خلفية التأييد البعثي (السوري على ما يبدو) للثورة الإيرانية، وقرر الطلبة الفلسطينيون، الانسحاب، واعتماد الاتحاد العام لطلبة فلسطين إطاراً للعمل، فيما شكل طلبة عرب آخرون منظمة الطلبة العرب التقدمية (The Arab Democratic Student Association). أدى هذا إلى تراجع البعد العربي في النضال الطلابي/الشبابي، لأجل فلسطين، وبخاصة أن هذه المنظمة تلاشت لاحقاً ولم تعمر طويلاً.

شكل الاتحاد العام لطلبة فلسطين، فرع الولايات المتحدة، نوعاً من البوتقة لجمع الطلاب الفلسطينيين، الآتين للدراسة في الولايات المتحدة، فيعتقد أنه في منتصف الثمانينيات، شكل الطلبة الفلسطينيون القادمون من الكويت، المجموعة الأكبر في الاتحاد، يليهم الآتون من لبنان، ثم من الضفة الغربية، وتنافست فيه فصائل منظمة التحرير الفلسطينية.

وبرز توتر آخر داخل التجمعات الشبابية الفلسطينية، كما في حالة الولايات المتحدة، تمثل في صعود التيار الإسلامي، وإذا كان هذا التيار قد بدأ يلعب دوراً بعد الثورة الإيرانية العام 1979، فإن الانتفاضة الفلسطينية العام 1987 لعبت دوراً مهماً في تعزيز الأطر الإسلامية.

ربط الاتحاد العام نشاطه بالغرب بحركات التحرر العالمية، وانخرط في النضال المشترك، مع قضايا مثل السود في الولايات المتحدة، وجنوب أفريقيا. وقد كان لمجازر صبرا وشاتيلا دور في تعزيز دور الشباب الفلسطيني في الشتات، وبخاصة الاتحاد العام، وذلك بالتوازي مع بدء العالم الغربي بالحصول على معلومات مختلفة، عن السياسات الإسرائيلية، إبان حرب لبنان العام 1982 وعقبها.

ومثلما أن الخروج من بيروت، ساهم في تعزيز دور الحركة الشبابية والطلابية في داخل

1 هذا ما ذكره فؤاد شعث، رئيس اتحاد طلبة فلسطين في بريطانيا، في لقاء مع تلفزيون TRT، 9 شباط (فبراير) 2016، بشأن الساحة البريطانية.

فلسطين، وذلك بعد أن توقفت بيروت عن لعب دور أشبه بعاصمة النضال الفلسطيني، شهدت ساحات العالم الغربي، وبخاصة الولايات المتحدة، نشاطاً لظهور أذرع شبابية وشعبية للفصائل وللاتحادات المهنية والشعبية الفلسطينية، أخذت شكل بناء جمعيات، وحتى مؤسسات عمل عام مثل المكتبات، وتنظيم دورات لتعليم اللغة العربية، والدبكة، وجمع التبرعات لمساعدة اللاجئين في لبنان، وفتحت الفصائل مكاتب كواجهات لها. وقدر عدد أعضاء الاتحاد العام لطلبة فلسطين (في الولايات المتحدة ككل)، في العام 1987، بنحو 5800 عضو، كما يشير ناشطون في العمل الطلابي.¹

ولكن، بشكل عام، فإنّ غالبية المنتسبين إلى الاتحاد العام لطلبة فلسطين جاؤوا كطلاب للدراسة، ومهاجرين جدد، أما الفلسطينيون من أبناء المهاجرين، والجيل الثاني، فرغم نشاطهم الفلسطيني، فإنهم عملوا بشكل مستقل أو ضمن جمعيات وأطر، مثل اتحاد أبناء رام الله (American Federation of Ramallah)، وجمعية أصدقاء بيرزيت. ولعبت مثل هذه المجموعات دوراً مهماً بين العامين 1987-1989، لتشجيع بلديات عدة في مدن أميركية لتعلن تأييدها لقيام دولة فلسطينية على حدود العام 1967، وحرص هؤلاء الفلسطينيون - الأميركيون (من أبناء المهاجرين الذين جاؤوا إلى الولايات المتحدة في الستينيات وما قبل ذلك)، على الانخراط في النشاطين السياسي والثقافي الأميركيين. ومثل هذه التحركات كانت بالتوازي مع نشاط الاتحاد العام لطلبة فلسطين، لحشد التأييد الشعبي للانتفاضة الفلسطينية حينها في الولايات المتحدة، بالحدّث مع الصحافة والإعلام، والسياسيين، وتنظيم النشاطات العامة. وهذا انعكس بتوتر مع الجماعات اليهودية، وملاحقة أمنية أميركية أكبر. وكما يلاحظ، ويرد في الفصل الثالث، فإنّهُ بينما نشط الشباب الفلسطيني في الثمانينات لترويج فكرة الدولة الفلسطينية كجزء من حل الدولتين، فإنّ الحركات الفلسطينية الجديدة، بعد العام 2011 على العكس قادت احتجاجات ضد هذا الحل، وهنا ربما يلاحظ أمران: أن مجموعات ونشاطات الثمانينيات كانت مرتبطة بمنظمة التحرير وفصائلها، وبالتالي تبنت مواقفها، بعكس الحركات الجديدة. والأمر الثاني، أن فشل اتفاقيات أوسلو، وعدم وجود حل لقضايا اللاجئين، أوجد ردة فعل ضد حل الدولتين.

1 أرشيف جامعة سان فرانسيسكو، اطلعت عليه الباحثة لبنى قطامي.

4-2 مرحلة أوسلو (1993-2000)

تتسم هذه المرحلة -إلى حد كبير- بأنها مرحلة «اللاتسييس»¹ للشباب،¹ فعقب بدء حرب الخليج الثانية، وغزو العراق للكويت، بدأت العملية السياسية عبر مفاوضات مؤتمر مدريد للسلام، ومن ثم توقيع اتفاقيات أوسلو، العام 1993، بين منظمة التحرير وإسرائيل، وهذه عملية تمت إلى حد كبير، كعملية دبلوماسية، سرية، لا تتضمن فعلاً شعبياً، ما أضعف الجهد الشعبي عموماً، بما فيه الشبابي والطلائي. إضافةً إلى ذلك، فإنه بينما كان العالم يتجه بعد الحرب الباردة، وسقوط الاتحاد السوفيتي، وبدء مرحلة العولمة، إلى تقليل دور الدولة، وزيادة الفعل الفردي وغير الرسمي، كان العمل الفلسطيني في اتجاه آخر، هو بناء السلطة والدولة، وإهمال مؤسسات الشتات ومنظمة التحرير الفلسطينية، لصالح الكيان الجديد، وأسهم هذا في تقليص دور العمل الشعبي والشبابي لصالح مؤسسات السلطة الناشئة والأجهزة الأمنية الرسمية.

كان العام 1990 هو آخر عام انعقد فيه مؤتمر عام للاتحاد العام لطلبة فلسطين،² ودخلت فروع الاتحاد وهيئاته حالة انكماش وكمون وتلاشٍ منذ ذلك الحين. وقد انقسمت الحركة الطلابية بشدة بين معارض ومؤيد لاتفاقيات أوسلو، وأصبح الانقسام أساسياً في المشهد،³ وبخاصة مع تزايد قوة التيار الإسلامي، بعد تأسيس حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، كفصيل مقاومة تابع لجماعة الإخوان المسلمين العام 1987، ما عزز الكتلة الطلابية المرتبطة بالحركة. وبينما تراجع دور الجسم الطلابي التابع لفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، بدخول قيادات وكوادر هذه الفصائل إلى فلسطين، تزايد دور العناصر الشبابية لحركة «حماس»، التي تولت مهمة التصعيد للعمل المسلح على الأرض.

لقد تلى حرب الخليج (حرب العراق- الكويت) العام 1990- 1991، نوع من الانكماش المفاجئ والسريع في العمل الشبابي والطلائي الفلسطيني، وبخاصة في الشتات، ومما أسهم في هذا عوامل أهمها، التركيز من قبل قيادة منظمة التحرير على المفاوضات، ثم بناء

1 طبر والعزة، «المقاومة الشعبية بعد الانتفاضة»، مصدر سبق ذكره، ص 132.

2 غياظة، الحركة الطلابية، مصدر سبق ذكره، ص 68.

3 المرجع السابق، ص 151.

الدولة والسلطة في فلسطين (بعد العام 1993) على حساب العمل الشعبي، وكذلك، الضربة التي وجهت للتواجد الطلابي والشبابي في الكويت والعراق، وكلتاهما كانتا ساحتين أساسيتين في هذا المجال، والتضييق من قبل دول الخليج على العمل الفلسطيني، والأزمة المالية التي دخلتها منظمة التحرير بعد توقف الدعم الخليجي. وكذلك تحول الفصائل اليسارية في الأردن إلى أحزاب أردنية، يضاف إلى هذا انهيار الاتحاد السوفيتي، والمعسكر الاشتراكي، ما أضعف القوى اليسارية بشكل خاص، وأدخلها أزمات مالية وبنوية. ولعل ما تقوله الباحثة لبنى قطامي، عن واقع الساحة الأميركية، يجسد واقعاً انتشر في أغلب ساحات العمل الفلسطيني، فهي تقول:

«بين عشية وضحاها تقريباً، أغلقت الأحزاب السياسية جزءاً كبيراً من مكاتبها، ومما تبقى من مشاريعها، وألغت برامجها وخدماتها الثقافية، وتسارع حل الاتحادات والروابط الفلسطينية، وكان الأكثر فداحةً حل أكثر من عشرين فرعاً للاتحاد العام لطلبة فلسطين».¹

في داخل فلسطين، أصبح النشاط الطلابي والشبابي، له سمات مطلبية حياتية، فمع تزايد عدد الجمعيات والمنظمات غير الحكومية الشبابية، التي تضاعفت تقريباً بين العامين 1992-2007، لتصل إلى 372 مؤسسة، 82.3 بالمائة في الضفة الغربية، و17.7 بالمائة في قطاع غزة،² فإن عمل هذه الجمعيات والأطر أصبح في مرحلة السلطة الفلسطينية، وبناء الدولة، موزعاً بين ثلاثة هموم، أو اهتمامات، أولها، العمل الوطني العام، بما فيه من حيز خاص بمقاومة الاحتلال. والثاني، عمليات بناء الدولة والتنمية، بما في ذلك، أيضاً، بناء مؤسسات السلطة/الدولة، وكذلك المعارضة وحقوق الإنسان إزاء السلطة الموجودة. والثالث، الحصول على تمويل حتى يمكن تمويل برامج العمل، وتأمين دخل للقائمين على هذه الأطر والعاملين فيها، وهو ما انعكس بالتالي، إلى حد ما، على الهدفين الأول والثاني، وصار جزءاً من تحديد أجندة العمل مرتبطاً بتوفر التمويل.

1 لبنى قطامي هي الباحثة الميدانية في هذا الكتاب فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأميركية، وهي اعتمدت في تقريرها على دراستها الأكاديمية.

2 مجدي المالكي، وآخرون، مشاركة الشباب في صناعة القرار: فلسطين واقع وآفاق، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، 2007، ص 17.

أما الأذرع الشبابية الفصائلية، بعد أوصلو، فإنّه عدا عن دخول الأحزاب والتنظيمات السياسية الفلسطينية أزمات تنظيمية وأيديولوجية، تم نقلها بالتتابع، إلى الجسم الطلابي، وبالتالي نمت ظواهر اللامبالاة وعدم الانضباط وتعمق الانقسام والترهل بين الطلاب،¹ فإنّ وجود كوادر قيادية وحضور علني مؤسسي للفصائل، وانتقال التركيز من المواجهة الميدانية الشعبية في الشارع مع الاحتلال، إلى ممارسات دبلوماسية وسياسة رسمية خارجية وداخلية، جعل الحاجة إلى الجامعات والشباب، أقل من ذي قبل، وجعل الحاجة إلى مبادرات شبابية مستقلة، أقل جاذبية، إن لم تعد موضع نفور ورفض من قبل الأطر الرسمية الفصائلية، والأجهزة الأمنية الناشئة.

وفي حالات مثل حركة «حماس»، فإنّ أغلب الرموز الشبابية للحركة، مثل يحيى عياش، وصالح العاروري، والأخوين عماد وعادل عوض الله، وعماد عقل، وغيرهم، كانوا في الواقع مقاتلين تبنا العمل المسلح، مع جهد أقل وضوحاً في العمل الشبابي المدني.

تم إهمال الشتات، والأراضي المحتلة العام 1948، إلى حد كبير، ووصل الأمر إلى درجة من الفراغ، فالفصائل والاتحاد العام لطلبة فلسطين تمر بحالة انكماش تدريجي، وصار نقل الرواية الفلسطينية، والنشاط المرتبط بفلسطين، وهو غالباً على شكل نشاط تراثي فلكلوري وثقافي، عبر روابط المدن والقرى والعائلات في الشتات. فمثلاً في لبنان تأسس على سبيل المثال نادٍ سمي «النادي الثقافي الفلسطيني» العام 1993 في جامعة بيروت العربية، وفي العام 1996، أطلق المركز الثقافي الفلسطيني العربي، في الجامعة اللبنانية. ويعرف النادي نفسه بالقول «انطلق النادي على خلفية سد الفراغ والثغرة للوجود الفلسطيني الفاعل على الصعيد الجامعي بشكل خاص، وعلى صعيد العمل الطلابي الثقافي في المخيمات بشكل عام، بعد سنوات الركود والهبوط في العمل الطلابي في كل مخيمات لبنان، وتلاشي كل الأشكال التنظيمية الطلابية في المخيمات والجامعات، وبخاصة بعد العام 1990، وبعد اتفاقية أوصلو العام 1993».² وأطلق الناديان نشاطات تميل إلى الجانب الثقافي والفني بمضمون وطني فلسطيني تراثي، وقد انتشرا في الجامعات والمخيمات.

1 مجدي المالكي، (محرر)، الحركة الطلابية ومهمات المرحلة، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، رام الله، 2000، ص 14.

2 معلومات عن الناديين، يمكن مراجعة موقع النادي الثقافي الفلسطيني على الإنترنت: www.palculturalclub.org

في الغرب، بشكل خاص، أصبح نشاط الشباب الفلسطيني، بعيداً -إلى حد كبير- عن الفصائل، وعن منظمة التحرير الفلسطينية، التي أهملت مؤسساتها الشعبية ولم تجدد لها، ونقلت كوادرها إلى داخل فلسطين، أو عبر مؤسسات السلطة الفلسطينية وسفاراتها في الخارج، وبالتالي، اتجه الشباب الفلسطيني (والفلسطينيون عموماً) في الغرب، إلى العمل ضمن منظمات وطنية في مناطق تواجدهم، تنشط ضد الحرب، وضد العنصرية، أو نظمت نشاطات تضامنية مع الفلسطينيين، بين حين وآخر، كما ستلي تفاصيله لاحقاً.

مرت بضع سنوات، وتحديدًا نحو عقد من الزمن، قبل أن تبدأ حركات جديدة بالتبلور، وجاءت انتفاضة الأقصى العام 2000 لتعطي دفعة لهذه التحركات، دون أن يتبلور بالفعل تحرك جديد، أو تبعث الأطر القديمة.

5-2 انتفاضة الأقصى

اندلعت انتفاضة الأقصى في 28 أيلول (سبتمبر) 2000، عقب فشل قمة كامب ديفيد، في أيلول (تموز) من ذلك العام، بين الفلسطينيين والإسرائيليين، في التوصل إلى اتفاق ينهي المرحلة الانتقالية التي انتهت رسمياً العام 1999، وقد كانت شرارة الاحتجاجات الفلسطينية، دخول رئيس المعارضة الإسرائيلية، آنذاك، أريئيل شارون، مصحوباً بحراسة كبيرة من الجيش إلى الحرم الشريف في القدس. وإذ بدأ أن هذه هي المرحلة التي يمكن أن تشهد نهضة في المقاومة الشعبية، ومن ضمنها الشبابية، فإن عسكرة الانتفاضة، أدت سريعاً إلى تراجع احتمالات وظروف انطلاقة شبابية جديدة.

الملاحظ في استعراض نشاطات الشباب في الشتات، أنه كان هناك حالة قململ واستعداد لإطلاق أطر جديدة، حتى قبل اندلاع الانتفاضة، ولكن مجيء الانتفاضة أعطى لبعض هذه المحاولات زخماً، كما سيأتي إيضاحه لاحقاً.

في داخل فلسطين، أُغْلِقَت الجامعات أثناء الانتفاضة، وانتشرت الحواجز على الطرق، ومع النشاط العسكري العنيف جداً للجيش الإسرائيلي، وقصف المدنيين والأجهزة الأمنية الفلسطينية بالطائرات، لم يبرز نشاط مدني كبير، وانخرط الشبان الناشطون حينها بالتالي، إلى حد كبير، في النشاطات المسلحة، وسيطرت حالة الاجتياحات العسكرية

الإسرائيلية، والإغلاقات، وتراجعت المقاومة المدنية الشعبية الفلسطينية. ولكن برزت أثناء هذه الانتفاضة ظاهرة مختلفة أو جديدة، مرتبطة بفكرة النشاط الفلسطيني في الشتات، وتحديداً في الغرب، متمثلة بحملات التضامن، التي ستضع بذوراً لحركات لاحقة، ولعل أبرزها، حركة التضامن الدولي (International Solidarity Movement- ISM)، التي سيأتي الحديث عنها لاحقاً، والاختلاف المشار إليه يتركز في اندماج الفلسطينيين في حملات تضامن، بدل أن يكونوا داخل أطر فلسطينية خاصة. لكن في داخل الضفة الغربية، بشكل خاص، كان قرار الحكومة الإسرائيلية بقيادة أرئيل شارون، بناء جدار للفصل العنصري العام 2002، في داخل الضفة الغربية، وليفصلها عن الأراضي المحتلة العام 1948، سبباً في تأسيس لجان محلية في القرى الفلسطينية التي يمر الجدار فيها، سرعان ما تطورت هذه اللجان إلى أطر عمل موقعية، ومع العام 2004، صارت هناك ظاهرة التظاهرات الأسبوعية (أيام الجمعة)، ضد الجدار، وبمشاركة واسعة من الناشطين الأجانب، وبرزت قرى مثل بلعين، وبدرس، ونعلين، وبير نبالا، وإلى حد ما في مدن بيت لحم وقلقيلية، ولكن الاحتجاجات ارتبطت، بشكل أساسي، بجدار الفصل، ومدى تقدم البناء فيه، وأحياناً انتهت الاحتجاجات بنهاية إقامة الجدار.¹ وتوضح مصادر حركة الشبيبة الفتاوية، على سبيل المثال، أن كواد الحركة انخرطوا في المقاومة الشعبية في البداية، ثم اتجهوا إلى النشاط العسكري «انخرط جيل جديد من كادر الشبيبة الفتاوية في الدور الميداني في بداية الانتفاضة في المسيرات والمظاهرات على نقاط التماس، وبعدها أيضاً اشترك العديد من أبناء الشبيبة في العمل العسكري، وقدمت الشبيبة جزءاً من أفضل شبابها بين شهيد وأسير وجريح، ما بين العامين 2000 و2005».²

في المقابل، كانت تلك الانتفاضة، أيضاً، فرصة ليعيد الشباب الفلسطيني في الشتات تنظيم نفسه، وعلى سبيل المثال، نشأت في سوريا مجموعات عدة، لدعم الانتفاضة، مثل اللجنة المستقلة لدعم الانتفاضة، ولجان الأرض، ورابطة العودة، التي قامت بنشاطات مثل جمع التبرعات، والتبرع بالدم، وتنظيم اعتصامات ومظاهرات في المخيمات، والاعتصام في مبنى الأمم المتحدة في دمشق، والإضراب عن الطعام، ويعتقد أن هذا أول نشاط

1 للتفاصيل، انظر: طبر والعزة، «المقاومة الشعبية بعد الانتفاضة»، مصدر سبق ذكره، ص 120 - 123.

2 حسن فرج، منسق «الشبيبة» في حركة «فتح»، عضو المجلس الثوري للحركة، مقابلة إلكترونية صوتية مسجلة عبر ماسنجر «فيسبوك»، 27 حزيران (يونيو) 2018.

سياسي جماهيري فلسطيني، منذ العام 1983، أو على الأقل كان نشاطاً نادراً من نوعه في سوريا، منذ أن حدث الانشقاق في منظمة التحرير الفلسطينية، وحركة «فتح». وإذ تميز الحراك بمشاركة شبابية واسعة، فإنّ الشباب في هذا الحراك كانوا مستقلين دون ارتباط بالفصائل، وقد حاول الشباب تطوير خطابهم باتجاه المطالبة بحق العودة، ومعارضة اتفاقية أوسلو، إضافة إلى دعم الانتفاضة. ولكن هذه الحركات لم تتطور إلى شيء مستمر، ولم تنم، بل خبت مع تراجع الانتفاضة.¹

هناك اختلاف نسبي في الأردن، فوجود انتخابات طلابية في الجامعات، ووجود عدد كبير من الطلبة من أصول فلسطينية، بما في ذلك من مخيمات اللاجئين، في الجامعات، ووجود أندية في المخيمات، تشكل حاضنة شبابية (كانت تسمى في الماضي مراكز شباب)، أدى إلى المساعدة على أن تكون النشاطات الشبابية، التي انطلقت أو تفعّلت بالتوازي مع انتفاضة الأقصى، ذات عمر أطول.

على سبيل المثال، يوضح شاب من مخيم البقعة، كان يدرس في جامعة مؤتة في الكرك، في جنوب الأردن، كيف أسهمت تلك الانتفاضة، في تحفيز المساعي لتنشيط العمل الطلابي التضامني، وكانت النتيجة الاتصال مع حركة «فتح»، والاتفاق مع بعض مسؤوليها في القطاع الشبابي على إطلاق كتلة طلابية باسم «الانطلاقة». أما في جامعة جرش، فكما يقول من كانوا طلبة هناك، إنهم كانوا، ومنذ أشهر، سبقت الانتفاضة، يبحثون عن نافذة لإعادة إطلاق عمل فلسطيني، لدرجة إعداد ملصقات فلسطينية، ولكن دون طباعتها، وجاءت الانتفاضة فرصة لتعطي فكرتهم زخماً، ويقولون على الرغم من قرار الطلبة، ومن واقع امتداد لخبرة شخصية عائلية (انتماء أفراد في العائلة سابقاً إلى فتح، والمشاركة في مخيمات أطفال «أشبال وزهرات» في السابق)، والانتماء لحركة «فتح» كعنوان وفكرة، فإنّ أول نشاط حقيقي لهم كان توزيع ملصق «بوستر» بمناسبة استشهاد القائد في حركة «حماس»، عبد العزيز الرنتيسي، كتأكيد على الوطنية الفلسطينية، العابرة للفصائل. وسرعان ما أصبح لهذه الكتل مرشحون في انتخابات جامعية، ونشاط في أندية الانتخابات، يأخذ شكل حملات التضامن مع الانتفاضة الفلسطينية، وتوزيع ملصقات بصور الشهداء الذين تقوم إسرائيل باغتيالهم في الانتفاضة، وجمع التبرعات، وبخاصة

1 رجا ديب، «الحراك الشبابي الفلسطيني في سوريا: ربيع أزهاره لم تتفتح بعد»، جريدة حق العودة، العدد 53.

للطلبة الآتين من فلسطين للدراسة في الأردن. واستمرت هذه النشاطات بعد تراجع الانتفاضة؛ فاستمرت النشاطات الثقافية، من معارض، واحتفالات في المناسبات الوطنية الفلسطينية؛ مثل ذكرى انطلاق الثورة الفلسطينية، وذكرى النكبة، وما إلى ذلك، ومثل إضرابات الأسرى، وسوى ذلك، مع شيوع استضافة قادة من منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل في هذه المناسبات، وأحياناً عبر الهاتف.¹

أدى وجود حياة حزبية أردنية، وحقيقة أنّ غالبية اللاجئين والنازحين الفلسطينيين للأردن، باتوا مواطنين أردنيين، إلى انخراط الشباب في هذه الأحزاب، وبخاصة في حالة مثل الإخوان المسلمين، فضلاً عن الأحزاب التي تشكل امتداداً للفصائل الفلسطينية، سالفه الذكر.² ومن هنا كانت حركة «فتح» استثناء، باستمرار وجود مكونات واضحة للهوية الفلسطينية في نشاطاتها. ولكن، بشكل عام، لم يكن الأردن استثناء من حيث التراجع الكبير لقدرة الفصائل على استقطاب الشباب. وحتى الكتلة الطلابية التابعة لحركة «فتح» التي تبنت تسميات عدة، أهمها «كتلة الوحدة الطلابية»، والانطلاقة، والعودة، فقد استمرت في النشاط لسنوات تلك الانتفاضة، ولكن الملاحظ أنّ هذه الكتل نشأت -إلى حد كبير- بمبادرة من شباب ربطوا أنفسهم أو أوجدوا رباطاً مع حركة «فتح» بمبادرتهم. ويؤكد مؤسسو تلك التجربة/الكتلة، أنّ ما حدث هو قرار ذاتي، بإيجاد أو بعث إطار تضامني مع الانتفاضة الفلسطينية، يقوم (في البداية على الأقل)، دون ارتباط تنظيمي حقيقي مع حركة «فتح»، ولكن بالاستناد إلى إرثها التاريخي، وأفكارها، وفي هذا الصدد، بدأ إصدار، وإعادة إصدار، مطبوعات عن تاريخ حركة «فتح» بجهد وتمويل ذاتيين من الطلبة والشباب، ومعارفهم. ولم يجر اتصال حقيقي مع الحركة، وقيادتها داخل فلسطين، إلا في وقت لاحق بعد أن أصبح هذا الإطار قوة شبابية حقيقية، وبخاصة في الجامعات والمؤسسات التعليمية، ودون أن يكون هناك ارتباط عضوي؛ بمعنى الخضوع

1 تعتمد المعلومات عن الحالة في الأردن على شهادة شخصية لمهند الأخرس، وهو قيادي في حركة الشبيبة الطلابية، وعضو في المجلس الوطني الفلسطيني، المنعقد في رام الله في نهاية نيسان (أبريل) 2018، وقد تضمنت عملية جمع المواد عن الساحة الأردنية، مقابلات أجرى مهند الأخرس بعضها، بحضور الباحث في عمان، خلال شهر حزيران (يونيو) 2018، فضلاً عن احتواء المقتنيات الشخصية للأخرس على عدد مهم من منشورات وإصدارات وبيانات الحركة الطلابية في الأردن بين العامين 2000-2018.

2 بقي هناك وجود تنظيمي للفصائل اليسارية، وبخاصة الجبهتين الشعبية والديمقراطية، ولكن دون نشاط جهائري وعلني لهما، بل ربما كان هذا التواجد ينصب على التواصل مع الأرض المحتلة.

لتراتبية تنظيمية.¹

في الداخل الفلسطيني، سار الشباب في اتجاهين متوازيين، أولهما إنشاء جمعيات غير حزبية، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، جمعية «حق» التي تأسست العام 1998، وجمعية «بلدنا» التي تأسست العام 2000، وعملت كلتاهما على إنشاء حراك شبابي تابع لهما في المدن والقرى الفلسطينية في الداخل، وذلك بهدف تعزيز الهوية الفلسطينية، للفلسطينيين في الأراضي المحتلة العام 1948، وكذلك مناهضة الخدمة المدنية، وتنظيم نشاطات لإحياء أحداث ومناسبات مثل ذكرى النكبة، ويوم الأرض، فضلاً عن الدورات التدريبية، على مهارات القيادة، أو عقد المؤتمرات لطلبة الجامعات.² بالتوازي مع ذلك، زادت عضوية الشباب في الأحزاب الفلسطينية في الداخل الفلسطيني، على وقع انتفاضة الأقصى، بما تطلبته من نشاطات تضامنية، وتسييس للشارع.³

في الغرب، وتحديدًا الدول الأوروبية الرئيسية والولايات المتحدة الأمريكية، فإنّه جرى سريعاً تنظيم حملات تضامن (لا تخص الشباب فقط، ولكنهم لعبوا دوراً بارزاً فيها)، على وقع الاجتياحات الإسرائيلية، ومشاهد الاغتيالات الإسرائيلية، ولم تقلل من حملات التضامن، من لجوء الفلسطينيين للعمليات الاستشهادية.

إذا كانت حرب العراق 1991، أولى الحروب في عصر الفضائيات التلفزيونية، فإنّ الفضائيات العربية نقلت الانتفاضة الفلسطينية العام 2000، والاجتياح الإسرائيلي المرافق لها، بما يشبه البث المباشر، ما أمّن تفاعلاً أكبر معها، والأكثر من ذلك، أنّ هذه الانتفاضة ترافقت مع ظهور واتساع استخدام البريد الإلكتروني، والصحافة الإلكترونية، ومواقع الإنترنت، التي ظهرت قبل ذلك بأعوام (لم تكن وسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك، وتويتر، وسكايب، قد ظهرت).

ساعدت وسائل التواصل الإلكتروني على تعزيز التواصل مع ناشطين فلسطينيين وغربيين من حول العالم. وجرى البناء على العلاقات مع النشطاء الأجانب، التي تراكمت منذ

1 المصدر السابق.

2 ربيع عيد، «الحرك الشبابي في الداخل الفلسطيني والأفق المطروح»، عرب 48، 15 تشرين الثاني (نوفمبر) 2011: <http://bit.ly/2tYRdDy>

3 محمد مصطفى، «الحراك الطلابي والنشاط الطلابي الفلسطيني في إسرائيل»، مصدر سبق ذكره، ص 34.

الانتفاضة الأولى، فلعب، على سبيل المثال، مركز «تقارب الشعوب (تقارب)» الذي أنشئ في بيت ساحور، العام 1988، دوراً لتكوين علاقات مع ناشطين فلسطينيين وعالميين، جاؤوا في الانتفاضة الأولى للتضامن مع الفلسطينيين، وبخاصة في منطقة بيت ساحور، التي تميزت بنشاط كبير على مستوى المقاومة المدنية. واستمر المركز في العمل، ولكن محدودية النشاط السياسي، في التسعينيات، كما سلف ذكره، جعلت نشاط المركز محدوداً نسبياً. ولكن مع بداية الانتفاضة الثانية، اكتسب المركز وفكرته زخماً، وتحديداً ضمن فعالية غير مخططة تقريباً، في كانون الأول (ديسمبر) 2000، تعرف باسم فعالية «عش غراب» عندما اجتمع نحو 300 ناشط فلسطيني ودولي، وتوجهوا إلى معسكر إسرائيلي، يعرف باسم «شجما»، ويعرفه الفلسطينيون باسم «عش غراب» (وهو اسم المكان الذي أقيم فيه المعسكر الإسرائيلي)، ودخل الناشطون المعسكر، ورفعوا عليه العلم الفلسطيني، واستمرت سيطرتهم عليه 3 ساعات، وهو ما أثار ضجة كبيرة، إعلامياً، وكان للحضور الأجنبي دور في تقليص بطش الجنود الإسرائيليين.¹

ساهم نجاح فعالية «عش غراب» في محاولة توسعة وتكرار مثل هذه الفعالية، فوجهت دعوات عبر الإنترنت، وكانت مفاجأة أن من أرسلت الدعوات لهم بدأوا بالمجيء، للقيام بدعم الفلسطينيين عبر التصدي للحواجز الإسرائيلية، ومصاحبة الطلاب إلى مدارسهم، والمزارعين إلى مزارعهم، وطرق شبيهة أخرى.² ولعل طريقة هذه الدعوة، هي مقدمة نمط تنظيم جديد، فلم يعد مطلوباً تجنيد الناشطين باتصال شخصي مباشر تقليدي، أو تنظيمه أو احتضانه ضمن جماعة منظمة، كانت دعوات الإنترنت بدء عصر الشبكات الفلسطينية الموعومة، وقد كان المدعوون هم، بالدرجة الأولى، ناشطون في حقوق الإنسان ومناهضة العولمة في الغرب، وكذلك برلمانيون أوروبيون.³

بدأت الفعاليات تجري تحت مسمى حملات التضامن الدولية (International Solidarity Campaigns)، حتى اجتمع عدد من الناشطين في هذه الحملات، في كافتيريا جامعة بيرزيت، أواخر العام 2001، وقرروا تحويل الحملات إلى «حركة»، وذلك لأن الأمر أصبح بحاجة إلى تنظيم أكثر؛ سواء على صعيد تأطير الأعضاء، وإرشادهم إلى النشاطات وطرق

1 يارا عبد الله، حركة التضامن الدولية مع الشعب الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، 2018.

2 المرجع السابق.

3 المرجع السابق.

وقواعد النشاط المطلوبة، وحتى إيجاد منصة إعلامية. وكان المجتمعون هم، غسان أنضوني، من بيت ساحور، وتحديدًا من مركز «تقارب»، وأستاذ الفيزياء أيضاً في جامعة بيرزيت، وهويدا عراف الناشطة الفلسطينية التي ولدت وتربت في الولايات المتحدة، وأرادت دائماً العودة إلى فلسطين، وعادت قبل انتفاضة الأقصى بأشهر، وكان معهما أيضاً آدم شابيرو، المحامي اليهودي الأميركي الرافض للاحتلال ودولته، وسيتزوج هويدا وآدم لاحقاً، وكان معهم أيضاً نيتا جولاني، الناشطة اليهودية التي ولدت في تل أبيب، وتحمل الجنسية الكندية، المتزوجة من فلسطيني والمقيمة في نابلس، وكذلك كان معهم جورج ر شماوي، من مركز تقارب أيضاً. ولم يكن شابيرو موافقاً تماماً على العمل الجماعي المشترك، وكان يخشى من سيطرة مجموعة على العمل، كما يقول أنضوني،¹ وهذه قضية ستكون محور نقاش مستفيض في المستقبل؛ أي مسألة العمل الفردي أم الجماعي، إذ سيبرز كما سيلي الحديث لاحقاً، من يدافع عن فكرة العمل (المقاومة) الفردية، بدل العمل المنظم، وهو ما سيكون إحدى نقاط الجدل في التنظيم الشبكي.

اتفق أنضوني، وعراف، وجولاني، ور شماوي على تأسيس الحركة، وبدأت العمل، وأنشأت مكاتب/بيوت في مناطق مختلفة، وأصبحت الحركة تستقبل عشرات الطلبات والمتطوعين كل شهر، وجرى وضع نظام للتدريب، وتوعية القادمين بالميدان وبعادات المجتمع الفلسطيني وتقاليده، ووضع نظام تمويل يعتمد على عدم تلقي مساعدات، بل بتكفل الأعضاء بتكاليف حياتهم ومساهمات لسد نفقات مثل إيجار المكاتب.²

كانت الدعوات توجه إلى مجموعات وشبكات تنشط في فعاليات أخرى حول العالم، ولكنها ليست تنظيمات بالمعنى التقليدي، من مثل إرسال جولاني دعوات إلى الحركات المناهضة للعولمة، التي تظاهرت العام 1999 في سياتل ضد العولمة.³ وهنا متغير آخر بحاجة إلى توقف، فقد استخدمت أدوات العولمة من قبل مناهضي مناهضة العولمة (الرأسمالية النيوليبرالية والثقافة الاستهلاكية النفعية، بحسب وجهة نظر هذه الجماعات)، وفي التشبيك بين أفراد يؤمنون بالتححرر ضد المؤسسات القائمة.

1 المرجع السابق.

2 المرجع السابق.

3 المرجع السابق.

ومن روافد الحركة الأخرى، على سبيل المثال، من جمعتهم لويزا مورغانتيني، النائب السابق لرئيس البرلمان الأوروبي، ومؤسس جمعية السلام الإيطالية، وجمعية سيدات في الأسود، التي حشدت العشرات للقدوم إلى فلسطين،¹ وهنا يجدر التنويه بأنّ الشباب لم يكونوا هم في صلب دعوات كالتّي وجهتها مورغانتيني، ولكنها تكاملت مع العمل الشبابي المعوم حينها.

تثير ملاحظات التأسيس هذه، سؤالاً: هل هذه حركة فلسطينية أم دولية؟ وفي الواقع قبل استعراض إجابة الحركة عن هذا السؤال يجدر التنويه بأنّ انحصار فضاء العمل الفلسطيني، والمنظمات الشعبية الوطنية الفلسطينية، مثل الاتحاد العام لطلبة فلسطين، أشاع، كما سلف سابقاً، فكرة انخراط الفلسطينيين، في الشتات، مع أطر وجمعيات وأحزاب ترفع شعارات تحررية، وتدعو إلى المساواة، وتناهض العنصرية، والاحتلال، والحرب، ويبدو أنّ ما حدث في حالة حركة التضامن، هو شبيه، ولكن معاكس، أي انخراط الناشطين الأجانب بالنشاط الفلسطيني، ولكن هذا سيثير لاحقاً، سؤالاً عن جنسية ومسار وأهداف المشاركين في هذا العمل، وفي مثل هذه الحركات.

تعرف حركة التضامن (ISM) نفسها على موقعها على الإنترنت بأنها «حركة نشأت سنة 2001 ويقودها فلسطينيون». وأنها تقاوم «الاضطهاد والتشريد»، وذلك «باستخدام مبادئ وأساليب عمل مباشرة وغير عنيفة».² وقد أخذ عمل الحركة شكل التواجد مع الفلسطينيين في جميع المفاصل الممكنة التي قد يتعرضون بها لقمع إسرائيلي، أثناء الذهاب إلى المدارس، والعمل، والمزارع، والطرق التي يمر منها مستوطنون، وكثير من الأماكن الأخرى، فضلاً عن نشر المعلومات حول ما يجري في فلسطين.

كانت هذه الحركة واسعة من حيث استهدافها تأسيس شبكة «أعضاء» في كل العالم، ولكن هدفها وأدواتها محدودة، ومحددة، وتتضمن تحويل الناشطين الدوليين والأجانب إلى دروع بشرية، ترابط في مناطق بدءاً من ساحة «المقاطعة» مقر القيادة الفلسطينية في رام الله، التي حوصرت ووجهت بالدبابات والطائرات الإسرائيلية، وكذلك العمل على

1 المرجع السابق.

2 المرجع السابق.

فتح الحواجز والطرق المغلقة، أو مرافقة الفلسطينيين أثناء الوقوف على هذه الحواجز، ومخاطبة الإعلام العالمي ونشر المعلومات. كان المتخيل، أن تنجح الحملة في استقطاب ما يشبه «جيشاً مدنياً» بحسب تعابير هويدا عراف، التي تواصلت مع أصدقاء في الولايات المتحدة، متوقعة أن يأتي الآلاف، دفعة واحدة، ثم خفضت توقعاتها إلى المئات، ولكن في النهاية جاء العشرات، (نحو خمسين)، من بلدان أوروبية مختلفة، ولكن هؤلاء أصبحوا يعودون إلى بلدانهم (ويأتي غيرهم) فينقلون الرسالة إلى الخارج، ويهتف إعلام بلدانهم بنشاطهم، وبخاصة إذا تعرضوا لاعتداءات وأذى.¹ وعلى الرغم من أن نشاط الحركة وشهداءها، كما سيلي لاحقاً، كانوا من الشباب، فإنها لم تكن موجهة للشباب تحديداً.

بقيت الحركة تدار بعقلية الحملة، دون أن تصل إلى درجة التنظيم، فمثلاً لا يوجد قائد أو متحدث رسمي أو لجنة مركزية أو تنفيذية، بل يجتمع الناشطون ويتناقشون ويقررون خطواتهم، وهذا الأمر هو نمط العمل الشبابي (والحركات بشكل عام) في مرحلة عصر الشبكات، ويبدو أن الخوف من فكرة القيادة وتأليهها، والخوف من التسلط، وما إلى ذلك، إضافة إلى تجنب الخلاف حول من هو القائد، تآزرت مع سهولة عملية التواصل، لتعطي فكرة أنه لا داعي للقيادة بشكلها المركزي التقليدي، ويمكن الركون إلى قيادة مركزية. لكن هناك تفاصيل من المهم التوقف عندها، تعكس هذه الطريقة من العمل، وهي عقلية «الحملة»؛ أي توقع أن تتفاعل على الأرض لمدة وجيزة، ودون تعقيد مؤسسي وفكري كبيرين، مع توقع إحداث أثر متسلسل يؤدي إلى هدف، وهو ربما ما صار يعرف بالـ«حراك».

مع نهاية الانتفاضة، بدأ تراجع هذه الحركة، وكما سيلي توضيحه، ربما كان السبب الأساسي (أو هكذا يعتقد بعض المحيطين والمطلعين والمشاركين في التجربة)، هو محاولة المؤسسة، أي بكلمات أخرى، عندما أرادت «الحملة» أن تتحول إلى «حركة» فعلاً، حدث التراجع.

كان متوقعاً أن حملة التضامن ستجد في الأطر العاملة في الولايات المتحدة والغرب عموماً ظهيراً داعماً. ولكن عاملين أساسيين أدبا إلى تقليل النشاط الذي لعبته هذه الأطر،

1 المرجع السابق.

فمع مطلع القرن، وتراجع الفصائل ودعمها، وتراجع عدد أعضائها، وتراجع دعم أنظمة مثل العراق، لعبت دوراً في الماضي في تمويل النشاط العربي في الولايات المتحدة، اتجهت الأطر الثقافية العربية والفلسطينية إلى «الأنجزة»، أي أن تصبح منظمات غير حكومية (NGOs)، ما يتيح لها التقدم بطلب دعم حكومي، والحصول على تبرعات قانونية، وهذا أدى، بالتالي، في البداية، إلى وضع قيود عليها، وأن تعلن عن نفسها أنها لا تشغل بالسياسة. والعامل الثاني، جاءت ضربات 11 أيلول (سبتمبر) 2001 الإرهابية، لتجعل أي تحرك سياسي داعم للقضايا العربية، مثل فلسطين والعراق، أكثر صعوبة ومحاطاً بالشك. ولكن، بالتأكيد، فإن مثل هذه الأطر، وفر فرصة للقاء الشباب الفلسطيني، أو المهتم بفلسطين، وللربط بينهم، والربط بفلسطين، وإن بطريقة غير نظامية ورسمية¹، وهو ما سيتطور لاحقاً إلى حركات طلابية وشبابية طموحة في الولايات المتحدة.

كان هناك فراغ تنظيمي واضح في العمل الفلسطيني، في الولايات المتحدة، من حيث تراجع دور الفصائل وغياب الاتحاد العام لطلبة فلسطين تقريباً، وكانت هناك محاولات لتعويض الفراغ، ولكن دون نجاح في بناء حركة واسعة مستمرة ومتماسكة، فمثلاً عمل فلسطينيون، كان ليسار حضور بارز بينهم، على إطلاق «ائتلاف الحق الفلسطيني للعودة» (العودة) (Al-Awda: The Palestine Right to Return Coalition)، وقد أصبح للائتلاف دور مهم في السنوات الأولى من انتفاضة الأقصى، وبات منبراً ومساحة للشباب، ولتوليد الوعي السياسي، وللتضامن مع القضية الفلسطينية. ويفسح الائتلاف مكاناً خاصاً للشباب في تقديمه لنفسه على موقعه على الإنترنت بأنه ائتلاف «عريض القاعدة، ليس حزبياً، ديمقراطياً، ومنظمة خيرية تجمع الناشطين الشعبين، والطلاب، ملتزم بنشر الوعي حول حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى وطنهم والأراضي التي تحدرت منها، والاستعادة التامة لممتلكاتهم المصادرة والمدمرة،...». وسيتم، لاحقاً، نقاش نشاط «الائتلاف» في الفصل الثالث، لاستمراره في العمل بعد العام 2011، ولكن من المعلومات المتوافرة يتضح أن التباين الفكري والسياسي، وربما أسباب أخرى كالشخصانية، أحدثت عدداً من الانشقاقات عن الائتلاف في مناطق عدة، لكن غالبية هذه الأطر التي انشقت أو استقلت، تراجعت وانتهت تقريباً مع نهاية انتفاضة الأقصى، فيما استمر الائتلاف،

1 تعتمد المعلومات في الساحة الأميركية، بالدرجة الأولى، على الباحثة لبنى قطامي، ومتابعاتها الشخصية في تلك الساحة.

محققاً حضوراً واضحاً، ولكن دون أن يعني هذا، التحول إلى حركة جامعة، على الرغم من طموح هذه الحركة البادي لذلك، فهي تسعى إلى إنشاء فروع لها، لا في الولايات المتحدة وحسب، بل أيضاً في البلدان التي يتواجد فيها لاجئون حول العالم، وتطرح أفكاراً تصلح لتكون برنامجاً سياسياً، من مثل أن من حق أي فلسطيني أن يعيش في أي مكان يريده في فلسطين.

توازت مع هذا الائتلاف محاولات أخرى لتقديم إطار للعمل الفلسطيني، واجتذاب الشباب. وعلى الصعيد الإسلامي، برزت منظمات حاولت لعب دور، ومنها الجمعية الإسلامية من أجل فلسطين (The Islamic Association for Palestine- IAP)، ومنظمة «أميركيون مسلمون من أجل القدس» (American Muslims for Jerusalem – AMJ). ولم يطل عمر هاتين المنظمتين، وقد أوقفت الأولى بعد اتهامها بالنشاط لصالح حركة «حماس»، مع العلم أن المنظمة نشأت سنة 1981، ولكنها تفاعلت بعد العام 1993، وكان أحد القائمين عليها رئيس المكتب السياسي السابق لحركة «حماس» (التي تأسست العام 1987) موسى أبو مرزوق، وقد استقطبت المنطمتان مجموعات من الشبان للعمل فيهما، وبخاصة مع حالة الفراغ السياسي الفصائلي، وغياب الاتحاد العام لطلبة فلسطين أو عدم فعاليته.

كانت هناك تجربة أخرى حاولت ملء الفراغ، بدأت العام 1999، بتشكيل طلاب من جامعة كاليفورنيا- بيركلي، منظمة «طلاب من أجل العدالة في فلسطين» (Students for Justice in Palestine- SJP). وتقوم فكرة هذه المنظمة، على دمج نضال فلسطينيين وغير فلسطينيين، في إطار النضال العالمي للعدالة. وأخذت التجربة دفعة قوية من انتفاضة الأقصى، وطرأت علاقة مميزة مع حملة التضامن الدولية (ISM)، وأصبحت المنظمة فاعلة في ولاية كاليفورنيا، ولكن النمو الحقيقي للمنظمة، سيكون بعد العام 2005، وبخاصة مع تراجع الاتحاد العام، وأطر أخرى (وربما تلقى الطلبة دفعة من تأسيس حركة المقاطعة لإسرائيل).

ما حدث في الولايات المتحدة يتشابه، من زاوية ما، مع ما حدث في لبنان، فالمجتمع الفلسطيني في الولايات المتحدة صار مهتماً بالحفاظ على حقوقه ومكتسباته في إطار

السياسية الأميركية، وباعتباره قد اندمج في الحياة الأميركية، مع الحفاظ على خصوصية ما. وفي لبنان، ولأسباب مختلفة تماماً، تتعلق بسوء أوضاع المخيمات، والحرمان من الكثير من الحقوق المدنية والإنسانية، صار هناك اهتمام بتطوير أطر منظمات اجتماعية غير حكومية تقلل من المعاناة.

اختلف الوضع في بريطانيا، إلى حد كبير، عن الولايات المتحدة، فعلى الرغم من أن بريطانيا، ككل، شهدت فعاليات تضامنية متميزة مع انتفاضة الأقصى، والكثير من المظاهرات المناهضة للسياسات الإسرائيلية، فإنّ هناك القليل جداً من الفعاليات التي نظمت تنظيمياً ذاتياً من قبل الفلسطينيين وأطرحهم، واختار الفلسطينيون، إلى حد كبير، العمل ضمن أطر بريطانية، بدءاً من «حملة التضامن مع فلسطين (Palestine Solidarity Campaign)، والأحزاب العمالية والاشتراكية البريطانية، وبعض الكنائس، وبخاصة خارج إنجلترا، وجمعيات صداقة فلسطينية - بريطانية مثل «المنتدى الفلسطيني الاسكتلندي» في اسكتلندا. ولم يكن الاتحاد العام لطلبة فلسطين غائباً تماماً، فقد كان ما زال يحتفظ بعدد من الفروع، على الرغم من محدودية عدد الطلاب فيها، وكانت العضوية تأتي، بالدرجة الأولى، من الآتين من الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد اشتركت فروع الاتحاد في تنظيم بعض النشاطات والمحاضرات، وبخاصة في بداية الانتفاضة، وكذلك كان هناك حضور للأطر الإسلامية الفلسطينية في بريطانيا، مثل «مركز العودة الفلسطيني»، الذي تأسس في لندن العام 1996، ولكن، بشكل عام، بقي الجهد الحقيقي يتركز في الأطر التضامنية البريطانية، التي اجتذبت الفلسطينيين أيضاً.¹

6-2 ما بعد الصدمة (2005-2011)

مع تراجع الانتفاضة ونهايتها رسمياً العام 2005، بدأت مرحلة جديدة، ويمكن القول إنّ سنوات الانتفاضة الثانية (2000-2005)، كانت سنوات صدمات، فبدائيةً، عسكرية الانتفاضة، واتساع ظاهرة العمليات الاستشهادية، واجتياح المدن الفلسطينية، وحصار

1 لمزيد من المعلومات عن هذه الأطر، انظر:

Ehud Rosen, Mapping the Organizational Sources of the Global Delegitimization Campaign against Israel in the UK, (Jerusalem: Jerusalem Centre for Public Affairs, 2010). pp240-39.
Islamic Human Rights Commission, Al Quds 2018, 7 June 2018: <https://bit.ly/2yI6trv>

ياسر عرفات ورحيله، تآزرت مع صدمة اعتداء 11 أيلول (سبتمبر) وما تلاها، وحرب العراق وما تلاها، فضلا عن تعمق العولمة، وبدء ظاهرة وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك، وتويتر، وسواهما)، كل هذا دفع الشباب الفلسطيني بالسؤال إلى أين الآن؟

في الداخل، في الأراضي المحتلة العام 1967، كانت هناك، أولاً، تداعيات للانتفاضة، وظاهرة التسلح لدى الشباب الفلسطيني، ودخول الفصيلين الأساسيين، «فتح» و«حماس» حالة تنافس، تلت حالة الالتقاء الميداني العسكري، مع ما في هذا اللقاء من اتفاق وتنافس، في الانتفاضة، فبينما حافظت بعض الجامعات على تعددية وتعايش بين القوى الطلابية، فإن الحركة الطلابية ممثلة بمجالسها لم تعد ممثلة لكل الطلبة، وعلى سبيل المثال، فإن الكتلة الطلابية التابعة لحركة فتح المسيطرة في جامعتي الأزهر والأقصى في قطاع غزة، باتت هي القائمة والمقررة والحاكمة لكل أنشطة الجامعة الطلابية، وتمنع أي أنشطة أخرى لأحزاب أخرى. وقامت الكتلة الطلابية التابعة لحركة المقاومة الإسلامية «حماس» بالشيء ذاته في الجامعة الإسلامية، وكان من النتائج أن شهدت الجامعات (الأزهر والإسلامية) مواجهات بين شبابها، وصلت حد استخدام الأسلحة النارية، العام 2006¹، وهو ما حدث، تقريباً، في النجاح في نابلس، وغيرها من الجامعات، في السنوات ذاتها، ما يعكس تحول التوتر إلى الداخل الفلسطيني، بدل المواجهة مع الاحتلال.

هذا الوضع قاد بدوره إلى مبادرات تهدف إلى الحد من ظواهر الصدام الداخلي، وهو أمر على إيجابيته، يعكس حالة الانقسام الداخلي والاضطرار إلى توجيه طاقات لتحقيق التماسك الداخلي. وعلى سبيل المثال، مع ظاهرة فوضى السلاح والميليشيات المسلحة وازدياد استخدام السلاح لأغراض مصلحية وشخصية، تكونت بعض الحركات الشبابية؛ مثل حملة «لا لفوضى السلاح» التي قام بها مجموعة من الشباب، وبرعاية من «مؤسسة شارك» الشبابية، غير الحكومية، التي جابت كل قطاع غزة في حملات توعوية من خلال ورش العمل وزيارات ميدانية، تم من خلالها وضع الملصقات في الأسواق والمنازل وعلى زجاج السيارات، ضد فوضى السلاح.²

1 رئيس مجلس اتحاد طلبة جامعة الأزهر «محمد حلس» يكشف الحجاب عن خفايا أحداث الأزهر والإسلامية، المجموعة الفلسطينية للإعلام، نيسان (أبريل) 2006: <https://bit.ly/2Jrshfl>

2 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: 2005 <https://bit.ly/2HiLci>

وفي غزة، أيضاً، ظهرت حركات شبابية تريد إنهاء الانقسام من هذه الحركات، كانت «الحملة الشبابية لدعم الوفاق الوطني»، التي رفعت شعار «فلسطين أكبر منا جميعاً»، وبدأت فعاليات بانطلاق ماراثون رياضي من أمام المجلس التشريعي بقطاع غزة، وانتهت بمؤتمر صحافي تم إلقاء بيان فيه لدعم الوفاق الوطني، إضافة إلى العديد من الوقفات السلمية للمناداة بالوحدة.¹

ونشطت في ذلك الوقت (كانون الأول العام 2006)، مجموعة شبابية أخرى تحت اسم «حمية»، قادتها ناشطات نسويات (ما بين سن 20-35 عاماً) من مؤسسات نسوية، إضافة إلى العديد من الشباب والشابات، الذين تحركوا دون أن يكونوا أعضاء في تنظيمات سياسية، أو، على الأقل، دون أن يقدموا أنفسهم كأعضاء في التنظيمات السياسية. وتركزت أنشطة «حمية» في مدينة غزة، وتسعى إلى مواجهة تدهور الانقسام السياسي إلى عنف في الميدان، إذ جاءت انطلاقاتها إثر اغتيال أطفال الضابط في أجهزة الأمن الفلسطينية بهاء بعلوشة الثلاثة، ما يعتقد أنه جاء في سياق الصراع بين حركتي «فتح» و«حماس».²

أيضاً، خرجت مسيرة قبل الانقسام المسلح الذي حدث في حزيران 2007 بيوم واحد، حشد لها الشباب، وقادها مجموعة نشطاء شباب، بدأت من حي الشجاعية في غزة، وضمت عائلات ومخاتير ووجهاء، ونادوا بالرجوع عن الاقتتال الداخلي، وناشدوا شباب الأحزاب بعدم الانجرار إلى إراقة الدماء أكثر.

انقسم الشباب الفلسطيني، بين مشاركين في الصراع، وبين من حاول وقف الصراع، وبالتالي دفع ثمناً باهظاً لذلك، فقد خرجت، على سبيل المثال، حينها مسيرة شعبية سلمية شارك فيها مجموعات من الشباب ضد ظاهرة الفلتان الأمني، وراح ضحيتها ثلاثة ناشطين شباب، هم: تغريد العيلة ناشطة في مركز النشاط النسائي بالدرج، شادي العجلة المتطوع في منتدى شارك الشبابي بمدينة غزة، محمد عدس طفل بعمر السادسة عشرة

1 الحملة الشبابية لدعم الوفاق الوطني تنظم ماراثون «الوحدة والصمود»، وكالة وفا، تموز (يوليو) 2006: <https://bit.ly/2JwcHz6>

2 إبراهيم الشطلي، «الحراك الشبابي الفلسطيني: الواقع وآفاق المستقبل»، في: جميل هلال، (محرر)، رؤية استشرافية: الحركات الشبابية الفلسطينية، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات، البيرة، 2013. ومما يذكر أنه جرى إطلاق نار على الأطفال في سيارة كانت تقلهم إلى المدارس صبيحة يوم 11 كانون الأول (ديسمبر) 2006، وقد عم إضراب تجاري قطاع غزة رفضاً للحدث، الذي اعتبر جزءاً من تداعيات الانقسام بين حركتي «فتح» و«حماس».

من حي الشجاعية شرق مدينة غزة.¹ وبطبيعة الحال، فإن فئة الثالثة رفضت الدخول في الصراع، كما لم تبذل جهداً لوقفه.

بدأت ظاهرة اقتحام الأجهزة الأمنية للجامعات في قطاع غزة، مع سيطرة حركة «حماس» هناك، كحادثة اقتحام جامعة الأزهر، من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للحركة، يوم 7 تموز (يوليو) 2007، ومصادرة مواد من المختبرات، على الرغم من تأكيد إدارة الجامعة أن هذه مواد تعليمية.²

تم توظيف الشباب المنتمين لحركة حماس لإدارة الحكم في القطاع في المؤسسات الحكومية كافة، إضافة إلى المؤسسات الأمنية، ما خلق حالة شبيهة بما قامت به حركة «فتح» من استيعاب شبابها في المؤسسات الحكومية والأمنية عقب تأسيس السلطة الفلسطينية العام 1994، وهكذا صار جزء كبير ومهم من شباب الحركتين، الفلسطينيتين الأكبر، موظفين ضمن مؤسسات سلطوية.

بدأت تتشكل مجموعات شبابية تستهدف التصدي لثقافة الانقسام، منها، على سبيل المثال، حركة «اصحى»، التي بدأت بالتشكل أواخر العام 2009، وكان جزء كبير من نشاطاتها مضاداً لسياسات حركة «حماس» التي تقيد الحريات الشخصية في قطاع غزة، ففي بيان تأسيسي لها جاء «آثرنا كمجموعة شبابية فلسطينية، أثقلت بتفاصيل الواقع، ألا نقف مكتوفي الأيدي، وذلك بأن نسجل رأينا الحر تجاه ما طرأ من تطورات مهمة ومفصلية، في غزة، تشكل سابقة في المجتمع الفلسطيني». وعددت الحركة ممارسات لحركة «حماس» مثل موضوع محاولة التدخل في الزي والملابس التي يرتديها المواطنون، وبخاصة المواطنين.³ وهناك عدة ملاحظات مهمة بشأن مثل هذه الحركات، التي ستكرر في السنوات اللاحقة، وفي تجمعات فلسطينية مختلفة، أولاها أنها سريعة الظهور والاختفاء، فمثلاً لا يبدو أن لهذه الحركة نشاط بعد العام 2010، وثانيها أنها تبنت

1 المصدر السابق.

2 تقرير بعنوان «انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني على يد ميليشيا «حماس»»، صادر عن المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، 21 تموز (يوليو) 2007.

3 عريضة للدفاع عن الحريات الشخصية والاجتماعية في قطاع غزة، حركة «اصحى» من أجل التنوير والتغيير، موقع الحوار المتمدن، 2 أيلول (سبتمبر) 2009، وانظر: سما الإخبارية - «تجمع اصحى الشبابي يندد بممارسات لبعض أفراد أمن حكومة غزة»- حزيران (يونيو) 2010: <https://bit.ly/2F5rW3x>

أسماء قصيرة تعكس هدفاً محدوداً، لا يتعلق بخطة وطنية عامة، بل بهدف معين. وساهم في شيوع هذه الظاهرة في قطاع غزة انسحاب القوات الإسرائيلية من القطاع، منذ العام 2005.

لكن في هذه المرحلة، ظهر في الضفة الغربية ثلاثة أطر أساسية مهمة، هي:

أولاً. حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (The Boycott, Divestment, Sanctions Movement - BDS).

ثانياً. لجان مناهضة الجدار الاستيطاني.

ثالثاً. السعي إلى مؤسسة حركة التضامن الدولية (ISM).

لقد جاء إطلاق (BDS)، في 9 تموز (يوليو) 2005، عبر بيان أصدره 170 منظمة وهيئة واتحاداً ولجنة وحملة فلسطينية، في داخل فلسطين بشقيها المحتل العام 1948، والمحتل العام 1967، والشتات، تدعو إلى «مقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات»، على إسرائيل، وإلى تحقيق «الحرية، والعدالة، والمساواة»، وداعية إلى المقاومة اللاعنفية لتحقيق ثلاثة أهداف، هي إنهاء احتلال أراضي العام 1967، والمساواة للفلسطينيين في الأراضي المحتلة العام 1948، وحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة وفقاً للقرار 194.¹

وتقول الحركة، على موقعها، إنها بعد 11 عاماً على تأسيسها، باتت تضم «اتحادات، وجمعيات أكاديمية، وكنائس، وحركات شعبية، حول العالم». وعلى الرغم من أن هذه الحركة من أهم أشكال العمل الفلسطيني في سنوات ما بعد انتفاضة الأقصى، وهي تتبنى أهدافاً وطنية واضحة إلى حد كبير، يمكن أن تشكل قوام مشروع وطني لحركة التحرر الفلسطيني، فإنها لا تدخل في صلب اهتمام هذا البحث، لأنه لا يمكن اعتبارها حركة شبابية، بغض النظر عن دور الشباب الفاعل فيها. ولكن من المهم، هنا، ملاحظة أمور عدة، تشكل بعض سمات العمل الفلسطيني الجديد. أولها، التركيز على شيء محدد سلفاً، فهذه الحركة، مثلاً، تركز على أدواتها، وهي المقاطعة بأشكالها، الاقتصادية، والثقافية، والأكاديمية. . والأمر الثاني، أن هذه الحركة، على الرغم من أن

1 لهذه المعلومات عن الحركة، يمكن مراجعة موقعها على الإنترنت: www.bdsmovement.net

قيادتها فلسطينية، فإنها تضم في صفوفها قوى عالمية مختلفة، ما يعكس حالة التداخل بين حركة التحرر الفلسطينية، وحركة التضامن الدولية، إلى الحد الذي يصعب التمييز بين المكونين. وهو أمر موجود في الإطارين الآخرين السابق الإشارة إليهما كأهم تجليات العمل الفلسطيني بعد انتفاضة الأقصى. وهي تعرف نفسها على أنها «حركة عالمية»، ولا يدخل في اسمها اسم فلسطين، ولكنها في تعريفها لنفسها تقول إنها «حركة قيادتها فلسطينية للحرية، والعدالة، والمساواة».

أما مناهضة الجدار والاستيطان، فقد تشكلت حملات شعبية عدة، ولجان لهذا الغرض، أبرزها «اللجنة التنسيقية العليا لمقاومة الجدار والاستيطان»، وهي لجنة تضم لجان قرى عدة، وهي عموماً أقرب إلى حركة «فتح»، على سبيل المثال، تعتبر الوجوه البارزة في اللجنة، مثل رئيسها منذر عميرة، ومنسقها عبد الله أبو رحمة، عضوين في الحركة، وشاركا في مؤتمرها العام في العام 2016. وهي تنسق، بشكل وثيق، مع «هيئة مقاومة الجدار والاستيطان»، التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولكنها لا تشكل جزءاً فعلياً من حركة «فتح». بجانب هذه اللجنة يبرز إطار آخر هو «الحملة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان»، وهذه الحملة تضم ناشطين أقرب إلى الفصائل اليسارية، ويلاحظ على كل من اللجنة والحملة، اهتمامهما الكبير بالحضور الأجنبي، وتتفوق نسبة المواد المنشورة بالإنجليزية في موقع الحملة الشعبية على اللغة العربية، ويشارك، عادة، وبانتظام، نشطاء أجنب في نشاطات الإطارين. وتضم هذه الهيئات عدداً من اللجان والمواقع في مناطق مختلفة من الريف الفلسطيني، ولكنها تسعى، أيضاً، بشكل حثيث، إلى مخاطبة الرأي العام العالمي. ولن يتم التوسع في نشاطهما، لأنهما، أيضاً، لا يشكلان أطراً شبابية صرفة، على الرغم من اعتمادهما على العناصر الشابة.

يشكل تجمع «شباب ضد الاستيطان» في مدينة الخليل، ربما حالة فريدة، من حيث إشارته، بشكل خاص، إلى الشباب كقوام لنضاله، وقد تأسس التجمع، العام 2007، والملاحظ، أيضاً، أن العنصر الأجنبي يشكل مكوناً أساسياً للغاية في تصور التجمع لنشاطه، فمثلاً، لا يوجد موقع باللغة العربية للتجمع، ولكن لديه موقع بالإنجليزية، ويعتمد التجمع في عمله، على ما يسمى الفعل المباشر (direct action)، أي التواجد في الميدان مباشرة، فمثلاً، قام التجمع بالدخول لبيت استولى عليه المستوطنون، في منطقة تل الرميدة، في الخليل،

وهي منطقة أثرية فيها بؤر استيطانية عدة، بعد أن اتفقوا مع مالكة الفلسطيني، ووقعوا عقود إيجار، واحتاطوا قانونياً، ويقومون بتوفير الحماية للأهالي، بالتواجد معهم، وبالتصوير المستمر لاعتداءات المستوطنين، وحراسة أشجار الزيتون، فضلاً عن التظاهر، وبخاصة بتنظيم مسيرة سنوية دولية لفتح شارع الشهداء، المغلق في الخليل من قبل الاحتلال، وإرسال وفود حول العالم، لشرح قضية الاستيطان والخليل، واستقبال وفود للغرض ذاته، وتأمين مأوى لناشطين دوليين يأتون للعمل مع التجمع.

الملاحظ أن التجمع حقق قدرة كبيرة على التشييك عالمياً، والقيام بتقديم محاضرات ومعلومات في هيئات الأمم المتحدة، وحول العالم، ولكن دون التوسع ليكون حركة وطنية شاملة، أو حتى حركة مناهضة للاستيطان لها فروع خارج الخليل، على الرغم من أن هذا كان ضمن أهداف التجمع في البداية. ويقول منسق التجمع، عيسى عمرو: «حاولنا أكثر من مرة أن نعمل حراكاً أكبر، لكننا واجهنا صعوبات، منها تدخل الأمن الفلسطيني مباشرة، حيث لا يريد أن تتعزز وتكبر هذه الأجسام الصغيرة. التضامن العالمي جيد، والذي يؤثر عليه سلباً غياب منظمة التحرير كحاضنة للفعاليات حول العالم وتوجيهها بشكل مؤثر ضد الاحتلال. لا توجد مؤسسة فلسطينية جامعة لتوجه هذه الفعاليات»¹. وهكذا يشير عمرو إلى أن الحاضنة الخارجية كانت أكثر ترحيباً من الداخلية، ولكن هذا يعني، أيضاً، أن التجمع نجح خارجياً أكثر مما نجح داخلياً.

يجدر التوقف عند عدم تضمين اسم التجمع صفته، فما يستخدم بالإنجليزية هو (Youth Against Settlements)، دون صفة أيضاً، وعندما عرف التجمع نفسه على موقعه، وصف نفسه بأنه «جماعة» (group). ولعل وصف جماعة، أو تجمع، تشي أيضاً بنوع من التنظيم الفضفاض، دون هرمية أو تراتبية. ويحرص التجمع على أن يعلن عن نفسه كحركة «غير عنفية»، ولكنه يمكن أن يصل إلى مستوى «العصيان المدني» في دعواته وخطابه. ويدافع عيسى عمرو، عن هذا النمط بالقول، وبرأيه أن الأصل في الحركات الشعبية أن تكون متناثرة حيث يصعب استهدافها من الاحتلال «يجب ألا نجلد المجموعة الصغيرة المكونة من 4-5 مؤسسات تعمل ضد الاستيطان والاحتلال. كل مجموعة اختارت منطقة، وتعمل بكامل قدرتها». ولكنه لا ينكر أن هذا التنظيم يعكس حالة فراغ سياسي،

1 | يارا عبد الله، (رسالة ماجستير)، اعتماداً على مقابلة مع عيسى عمرو.

ويقول «الحراك والتأثير الكبيران يمكن أن يأتيا بوجود مظلة كمنظمة التحرير، أو المجلس الوطني، ولا أحد لديه برنامج على الأرض باستثناء بعض الحركات».¹

الملاحظ في كل هذه الأطر السابقة، بدءاً من (BDS)، مروراً بحركة التضامن الدولية، ولجان مناهضة الجدار، وصولاً إلى شباب ضد الاستيطان، أنَّ التركيز من ناحية الهدف هو على المناهضة والاحتجاج والرفض، ودعم الصمود، دون القدرة على بلورة عمل منظم يتبنى مشاريع مضادة أو هيكل عمل مستمر، له مؤسساته. وقد حاول بعض هذه الهيئات، مثل تجمع شباب ضد الاستيطان، والحملة الشعبية، في مناسبات عدة، تجاوز هذه النقطة بمشاريع دعم أهالي البيوت المهددة بالاستيطان، بالعمل معهم لترميم بيوتهم، وحتى تحصينها ضد اعتداءات المستوطنين.

بشكل عام، فضّل القائمون على هذه الأطر الحرص على إعلان أنهم «لا عنفيين»، وأنهم ليسوا تنظيمًا حزبياً أو شعبياً بالمعنى التقليدي، الذي يتضمن برامج سياسية، ومبادئ عقائدية، وتنظيم يقوم على خلايا ومجموعات.

وطبعاً لم يدّع أيُّ منهم أنه يحمل مشروعاً لكل القضايا الفلسطينية، بل يركز على جانب معين، في سياق الصراع اليومي.

كما سلف ذكره، حاولت حركة التضامن الدولية، (ISM)، أن تنتقل في هذه المرحلة (بعد 2005) للمأسسة الفعلية، عبر وجود مقرات وقواعد عمل وتمويل لها. ولكنها لم تتبنَّ برنامجاً سياسياً واضحاً، أو تفترض نمطاً من العضوية الدائمة، التي يكرس الإنسان فيها حياته للمنظمة وأهدافها (كما في الأحزاب والفصائل). وبقيت «تجمعاً» أكثر منها حركة. ويلعب موقع الحركة على الإنترنت دوراً مهماً في توضيح كيفية الانضمام له، فالمطلوب من الراغب في الانضمام، التواجد لما قد لا يزيد على أسبوعين، في فلسطين، وعليه أن يتصل بإحدى مجموعات التضامن في فلسطين، لينسق وصوله إليها، وقيامها بتدريبه على قواعد النشاط في فلسطين، وكيفية تعامله مع المجتمع المحلي وما قد يواجهه، ونصائح بشأن الملابس والنظافة الشخصية وما شابه، وهو تدريب قد يمتد عادة لمدة يومين.²

1 المصدر السابق.

2 يارا عبد الله، حركة التضامن الدولية.

ويكاد الناشطون الفلسطينيون أصحاب العلاقة مع حملة التضامن، ومن واكبوا بدايتها، أن يتفقوا على أنه بعد العام 2005، صار المشاركون في الحركة أصغر سناً، وأقرب للحركات الفوضوية، وتراجع دور وحضور الأكاديميين والبرلمانيين، والمثقفين.¹

اعتمدت الحركة في آلية اتخاذ القرار على السعي إلى الوصول إلى الإجماع، بين أعضائها، أي دون حلقات مركزية قيادية، وهذا كان يعني، أحياناً، نقاشات لأيام وليالٍ لحسم موضوع معين، ولكن ما كان يقلل من حجم العناء في هذه الآلية، كما يقول مشاركون فيها، إنه، في العادة، يكون هناك التزام كبير بما يتم الاتفاق عليه.²

كان هناك تصور لدى الفلسطينيين الذين أسهموا في تأسيس الحركة، وبخاصة أنضوي وعزاف، أنها ستتطور إلى حركة يقودها الفلسطينيون، مع دعم من حركة معومة، ولكنهم يتفوقون ومعهم آخرون أن الدور الفلسطيني في قيادة الحركة تراجع تدريجياً لصالح الوجود الأجنبي. والملاحظ أن غالبية المؤسسين تركوا الحركة.

تحدد يارا عبد الله، في دراستها حول حركة التضامن، عدداً من الأسباب لتراجع هذه الحركة (وربما يوضح جزء من هذه الأسباب لماذا ترك غالبية المؤسسين الحركة)، هي: أولاً، تراجع المقاومة الشعبية الفلسطينية. ثانياً، التباين الثقافي أحياناً بين المتضامنين والمجتمع المحلي. ثالثاً، بروز خلافات شخصية بعضها بسبب وجهات النظر بشأن إدارة العمل، وبعضها لأجندات شخصية، وبخاصة عندما تحولت اللجان المحلية إلى أطر عمل وحياة لبعض الناشطين الفلسطينيين. رابعاً، مدى تقبل المجتمع المحلي لأجنبي ليأتي ويناضل معه، ويحدد أحياناً اتجاه نضاله، والخوف من أن يكون اختراقاً إسرائيلياً. خامساً، التمويل، فمع إصرار الحركة على التمويل الذاتي والقبول المشروط والمحدود للتبرعات، كانت المصادر المالية محدودة، وارتبط بهذا رفض فكرة المتفرغين بأجر في الحركة، والاعتماد على التطوع، وهذا كان يعني أن العمل سيكون في وقت الفراغ، وأن أشخاصاً كثيراً، مع تقدمهم في السن وتزايد مسؤوليتهم الأسرية والحياتية، يضطرون إلى تقليص جهودهم أو الابتعاد عن الحركة، حتى لو كانوا يرغبون في استمرار العلاقة، وهذا

1 المرجع السابق.

2 المرجع السابق.

ما حدث تقريباً مع عراف، وشابيرو، وجولاني وغيرهم. سادساً، الانشقاقات التي أخذت في جزء منها قيام ناشطين فلسطينيين، بتأسيس مجموعات محلية في قراهم ومدنهم، مستقلة عن حركة التضامن، وإن عملت بأساليبها، ومدت بخيوط علاقاتها إلى الخارج، ويدافع بعض الناشطين عن هذا، كما في حديث عيسى عمرو، سالف الذكر، الذي يرى التعددية، والمناطقية، وسيلة تساعد على حماية الناشطين من ضربات أمنية قد توجه بشكل جماعي لحركة، لو كانت موجودة بشكل موحد.

كما جرت محاولات للمأسسة داخل فلسطين، جرى الأمر في الشتات، ففي الأردن، استمر، بل واتسع، عمل الكتل الطلابية والشبابية، في المخيمات والجامعات، التي ترتبط ولو بشكل غير عضوي، بأفكار وإرث، مع حركة «فتح»، على الرغم من انتقال بعض قيادات هذه الكتل لتصبح عضواً في المؤتمر العام لحركة «فتح»، وفي المجلس الوطني الفلسطيني.¹ ولكن الملاحظ أنّ نشاطات هذه الكتل استمر، عدا المشاركة في الانتخابات الطلابية، على أساس تقديم مساعدة مادية ومعنوية للطلبة الفلسطينيين، وبخاصة الآتين من فلسطين، وإحياء المناسبات الوطنية، والتضامن مع الأحداث في فلسطين، ونشر المعلومات، وتوثيق التاريخ الفلسطيني المعاصر بين الأجيال الجديدة، دون وضع تصور لتغيير مجمل الوضع الفلسطيني.

عدا ذلك، نشطت في الأردن مجموعات شبابية للتضامن مع الشأن الفلسطيني، ولكنها حتى لو ضمت فلسطينيين، فهي تأتي كحركات وحركات أردنية تنتمي إلى أحزاب أو مجموعات أردنية متفاعلة مع الحدث الفلسطيني، مثل إضرابات الأسرى، أو الحرب على قطاع غزة العام 2008.

مقابل هذا الوضع في الأردن، فإنّ الشباب الفلسطيني، في لبنان، حرص على إعلان عدم فصائليته، بل والتركيز على البعد الثقافي (النشاطات الفنية والفلكلورية والأدبية التي تمس الشأن الفلسطيني) في نشاطاته، شكلت مجموعات شبابية، في مخيمات شمال لبنان (البارد والبدوي) وببيروت (شاتيلا وبرج البراجنة) وصيدا (عين الحلوة) وصور (الرشيدية وبرج الشمالي والبص). وعدا عن الحرص على إعلان صفة «المستقلة»، فقد أعلنت هذه

1 مقابلة مع مجموعة من ناشطي الكتل (ممن أنھوا دراستهم الجامعية بالفعل)، مخيم البقعة، 24 تموز (يوليو) 2018.

الأندية عن انتمائها لما تصفه بأنه «التيار الفلسطيني العام»، أي غالبية الناس، ولعل هذه التسمية تعكس شعوراً بأنّ الفصائل لا تعبر عن التيار العام.¹

وبالتوازي مع السعي إلى عمل شبكة للأطر الثقافية، سعى الشباب إلى تأطير عملهم، فنشأت «الشبكة الشبابية الفلسطينية في لبنان»، تجمع أطر شبابية من المخيمات المختلفة، وقد كانت أحداث نهر البارد، العام 2007، عندما دمر المخيم في حرب بين قوى سلفية جهادية، جزء منها غير فلسطيني، والجيش اللبناني، حافزاً أساسياً ليفكر الشباب بتفعيل دورهم،² ولكن يبدو أنّه بقدر ما يوجد حرص على تفعيل عمل شبابي، هناك حرص على إعلان البراءة من قوى واتجاهات سياسية معينة، بإعلان عدم الفصائلية، وهذا وصل إلى التركيز على الشؤون الحياتية اليومية والثقافية، مع ابتعاد نسبي عن السياسي (وبخاصة الفصائلي)، مع صعوبة الفصل التام.

هذا الحرص على البعد الثقافي، وعلى الاستقلالية، يمكن ربطه بعدد من الظواهر، منها انتشار ظاهرة الحركات الأصولية السلفية غير الفلسطينية، وما جرته هذه الحركات من تبني للعنف وللتورط في قضايا إقليمية، لا علاقة لها بالشأن الفلسطيني، فكانت هذه الأندية الثقافية لتقدم فكراً مضاداً. فضلاً عن ذلك، فإن تدهور التعليم بين الفلسطينيين في لبنان، نتيجة سوء الوضع الاقتصادي، وعدم وجود فرص عمل تحفز على الدراسة، فإن العمل الثقافي اكتسب أهمية خاصة. أما وجود تنافس أكبر بين الفصائل، وعدد أكبر للفصائل الفلسطينية التي احتفظت بسلاحها في مخيمات لبنان، ودخول جماعات مسلحة إسلامية للمخيمات، فأدى إلى ردة فعل تحرص على إعلان «الاستقلال» وعدم التبعية لهذه الفصائل.

في سوريا، حيث القبضة الأمنية شديدة ضد النشاط السياسي غير المتصل بالدولة، لا يبدو أنّ سيناريوهات الأردن أو حتى لبنان كانت متاحة حقاً. وبحسب المعلومات المتوفرة، فقد كانت المبادرات الشبابية في المجتمع الفلسطيني في سوريا، محدودة. ويبدو أنّ النشاط الثقافي والسياسي كان مرتبطاً بفئات أكبر سنّاً، وغالباً بوجود راعٍ سياسي قريب

1 أنيس محسن، «الحركات الشبابية الفلسطينية في لبنان بين «العودة» و«تحسين مستوى المعيشة»»، صحيفة الأنباء، 27 آذار (مارس) 2017.

2 المصدر السابق.

من النظام. فعلى الرغم من أنَّ الفلسطينيين في سوريا، لم يعيشوا في معازل خاصة، ولم تتعرض مخيماتهم لقبضة أمنية جماعية كما في لبنان، بل تساوى الفلسطيني والسوري في مواجهة القيود الأمنية، فإن تقييد حرية التعبير السياسي المستقل في سوريا كان أكثر من لبنان، حيث يوجد هامش للعمل في داخل المخيمات والجامعات، وحيث المناخ السياسي عموماً تعددي، بعكس الحالة السورية.¹

لم تكن الساحات البريطانية والأميركية، بمعزل عن دخول العامل الإسلامي (بتنوعاته الحركية: الإخوان المسلمون، و«حماس»، وحزب التحرير، والسلفي، والسلفي الجهادي) للمشهد الشبابي الفلسطيني، وهو أمر، كما سلف ذكره، برز منذ نهاية السبعينيات، ولكن بداية القرن، وبالتزامن مع انتفاضة الأقصى، حدثت اعتداءات 11 أيلول (سبتمبر) التي أوجدت ظاهرة «الإرهاب» المرتبط بالإسلاميين، والخوف منه. ولكن في دول الغرب، كان هناك تباين في النظرة إلى الجماعات الإسلامية، وقد صدرت سياسات ودراسات توصي بالتمييز بين أنواع من الإسلاميين، وتوصي بإعطاء بعض التيارات هامشاً للعمل.² وهذا لا يعني بالمطلق أن الأطر الإسلامية التي تعمل في هذه البلدان مرتبطة بالسياسات الرسمية لهذه الدول بالضرورة.

نشأ في العام 2006 في الولايات المتحدة، منظمة سميت «مسلمون أميركيون من أجل فلسطين» (American Muslims for Palestine- AMP)، لتصبح في السنوات التالية، وحتى كتابة هذا البحث، إطاراً يجمع الشباب ذوي الميول الإسلامية المهتمين أيضاً بالعمل لفلسطين، وغالباً من غير الراضين عن أداء السلطة الفلسطينية.

يمكن رؤية هذه الأعوام، بعد نهاية انتفاضة الأقصى، مرحلة الاستمرار في محاولة تنظيم العمل الفلسطيني، واللافت أنَّ السعي كان دائماً إلى إطار يجمع أطراً أخرى، أو لا يتطلب عضوية حصرية أو رئيسية لهذا الإطار. فمثلاً، بعد العام 2006، أيضاً ومبادرة من يساريين

1 انظر نبيل السهلي، «فلسطينيو سوريا وتحولات المشهد السوري»، شؤون فلسطينية، العدد 259، ربيع 2015.

2 من هذه الدراسات، التي أعدها شارل بينارد، ضمن مركز راند الأمريكي القريب من دوائر صنع القرار، وقد لاقت هذه الدراسة اهتماماً واسعاً عند صدورهما، ويبدو المشهد في المملكة المتحدة غير بعيد عن تصنيف الإسلاميين، ومحاولة إيجاد مساحة للتعايش والتفاهم مع الدوائر المعتدلة بينهم، انظر:

Benard, Civil Democratic Islam, Partners, Resources, and Strategies, (Santa Monica, CA; Arlington, VA; Pitts- Cheryl burgh, PA: RAND Corporation, 2003).

ومستقلين، بعد سلسلة لقاءات تحضيرية، واجتماعات، تأسست شبكة الجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة (US Palestinian Communities Network- USPCN)، وعقدت مؤتمرها الأول العام 2008، واستطاعت اجتذاب ألف مشارك. وفي مؤتمر العام 2010، أعلنت عن تأسيس «لجنة الطلاب»، وعن إقامة «مؤتمر حركة الطلاب الفلسطينيين (Palestinian Students Movement Assembly)، بحيث تصبح هناك فروع لهذه الحركة في الجامعات، وتنتخب ممثلين لها، يتصلون وينسقون ويحضرون في اجتماعات الشبكة (USPCN). ولكن هذه الشبكة، تعرضت لهزات عدة، سببها الملاحقة الأميركية الأمنية، فقبل مؤتمر العام 2010، تم اعتقال ومتابعة عدد من القياديين في الشبكة، بتهمة الانتماء للجهة الشعبية لتحرير فلسطين، وفي العام 2012، ووسط اهتمام إعلامي كبير، جرى اعتقال وإبعاد المناضلة رسمية عودة (العام 2014)، وهي إحدى العضوات المركزيات الفاعلات في الشبكة، وهي أسيرة محررة اعتقلت بعد مشاركتها في عملية قامت بها الجهة الشعبية العام 1969. وساهمت هذه الأحداث، في تقليص حجم الانتشار والامتداد الذي كانت الشبكة تسعى إليه. ولا شك أنها، إلى جانب ردعها ربما لشرائح من الانضمام للشبكة خوفاً من الملاحقة الأمنية، فإنها أعطتها، ربما، صبغة فصائية، بدل الفلسطينية العامة.

الاتحاد العام لطلبة فلسطين في الولايات المتحدة

تبدو قصة الاتحاد العام في الولايات المتحدة، بعد العام 2000، قريبة من التجربة في الأردن، من حيث مبادرة شباب ملء الفراغ بربط أنفسهم بهياكل العمل التي كانت موجودة قبل اتفاقية أوسلو، والعمل على بعثها.

فكما سلف ذكره، أغلقت أغلب فروع الاتحاد العام لطلبة فلسطين فروعها في المدن الأميركية، عقب اتفاقيات أوسلو، وكان أحد الاستثناءات فرع جامعة ولاية سان فرانسيسكو، وهي جامعة عريقة بنضالها الطلابي لصالح حقوق الإثنيات والأقليات، وبخاصة إضرابها الشهير العام 1968، الذي دعا إلى افتتاح أقسام دراسات تتعلق بحقوق الأقليات والإثنيات، ولكن هذا الفرع أصبح يعمل تقريباً دون رابط مع فصول منظمة التحرير أو المنظمة ذاتها. ومع العام 2002، كان الاتحاد في هذا الفرع، هو عماد العمل الشعبي ضد القتل الإسرائيلي، وضد الحرب على العراق وأفغانستان. وهذا أدى إلى

دخول الاتحاد في توتر مع الحركة الصهيونية، ثم معركة إعلامية مع إدارة الجامعة، أدت إلى طرد عدد من الطلاب من الجامعة، وإقفال الاتحاد لنحو عام.

في العام 2003، عندما جاءت مجموعة جديدة من الطلاب، ركزوا عملهم على الشأن الثقافي، ولكن لا يبدو أنَّ الشأن الثقافي ينفصل عن السياسي. ففي العام 2006، عمل الطلاب على تكريم الأكاديمي والمفكر الفلسطيني إدوارد سعيد، برسم جدارية له، فوق مخزن الكتب، في اتحاد الطلبة المسمى اتحاد سيزار تشافيز (1927-1993)؛ عامل الفلاحة الأميركي الذي نشط في حركة الحقوق المدنية الأمريكية.

وأدى الأمر إلى حملة إعلامية عالمية، حركتها الحركة الصهيونية، مع تركيز على معاني رسم حنظلة (الطفل الذي يظهر في رسومات ناجي العلي، ضد مفتاح العودة)، وهو ما أوضح للطلبة الفرق بين نضال ضد احتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين النضال ضد المشروع الاستعماري ككل، الذي كان هو في صلب نضال منظمة التحرير قبل العام 2003. وقد استمر التوتر أو الخلاف بين الطلبة الفلسطينيين ومؤيديهم من جهة، واللوبي الإسرائيلي في هذه الجامعة، من جهة أخرى، منذ ذلك الوقت، كما سيشار إليه في الفصل الرابع.¹

حاول الاتحاد العام، في العام 2003، بالتعاون مع فروع عدة لحركة «طلاب من أجل العدالة في فلسطين»، في جامعات كاليفورنيا التسع، ومعهم مدارس خاصة وكليات جامعية متوسطة (كليات مجتمع)، تكوين إطار للعمل الطلابي العربي. وبالفعل، قاد الاتحاد المحاولة، وعقد مؤتمر حضره المئات من الطلبة العرب في جامعة ولاية سان فرانسيسكو، وحدث خلاف حول اقتراح إدراج بنود ضد الصهيونية، وضد التطبيع، في ميثاق الائتلاف المنشود (Arab Student Coalition of California- ASC)، وحدث انقسام في المؤتمر، ولم يتم إدراج المواد المقترحة، حيث رأى نصف المؤتمرين تقريباً أنَّ الدخول في مواضيع شائكة في السياسة الدولية سيققل فرص نجاح العمل الذي تحتاجه الجالية العربية. واجتمع الائتلاف العام 2004، وتجددت المحاولات لإدراج البنود المناهضة للصهيونية والتطبيع،

1 لتفاصيل هذا الخلاف في جامعة سان فرانسيسكو، انظر موقع الجامعة والمصادر التالية:

Students Present Palestinian Mural, SF State News: <https://bit.ly/2SwkVLy>

وانظر:

Kayla Wold, Why is San Francisco State University Celebrating Edward Said?, Algemeiner, 21 Jan 2014.

ونجحت المحاولة، لكن حجم الائتلاف تراجع كثيراً، وعندما تجدد الاجتماع العام 2005، لوضع برنامج عمل توجيهي للسنوات التالية، تضمنت القرارات إقامة أسبوع التوعية بالسياسات العنصرية الإسرائيلية (الأبارتهايد). وقد اجتمع الائتلاف العام 2006، ولكن كان عدد كبير من المؤسسين والفاعلين قد تخرج، ولم يجتمع الائتلاف بعد ذلك.

بالتوازي مع محاولة إقامة ائتلاف عربي طلابي في كاليفورنيا، حاول الاتحاد العام لطلبة فلسطين، أو بكلمات أدق، الطلبة الذين قرروا العمل في إطاره، إحياء الاتحاد وتأسيس فروع جديدة في الولايات المتحدة، ولكن ذلك اصطدم بأمور منها، رفض شرائح طلابية الالتزام ببرنامج حل الدولتين، أو برنامج ما بعد أوسلو. وبينما تمكنت ورشة عمل طلابية العام 2008 -جرت ضمن مؤتمر شبكة الجالية الفلسطينية، سابقة الذكر، وأوصت بإعادة إطلاق الاتحاد العام- من إنشاء ثلاثة فروع جديدة، في نيو أورلينز، وشيكاغو، ونيويورك، فإن هذه المحاولة تعثرت، ومع العام 2011، كانت هذه الفروع قد أغلقت. بينما يعاني فرع الاتحاد في جامعة سان فرانسيسكو، من حملات متواصلة من الحركة الصهيونية، تستهلك طاقته.

يشكل الاتحاد العام، الشكل الوطني التقليدي للعمل الفلسطيني ربما، ولكن مع تعثر عمليات إعادة إطلاقه، وإذ ما زالت فروع له تستمر في العمل، دون رابط حقيقي مع الاتحاد العام القديم التابع لمنظمة التحرير، فإن حركة «طلاب من أجل العدالة في فلسطين» أخذت زخماً واضحاً.

إذا أراد الاتحاد العام أن يجد مرجعية أو جهة للتنسيق معها في فلسطين، فإن ذلك سيكون على الأغلب منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الفلسطينية، والفصائل، ولكن جهات مثل حركة التضامن الدولية، وحملة المقاطعة وسحب الاستثمار وفرض العقوبات، بدت أكثر جاذبية وحضوراً في الوسط الشبابي الفلسطيني الأميركي، ما فتح مجالاً أوسع لحركة مثل «طلاب من أجل العدالة في فلسطين»، للتفاعل.

اجتمع عدد كبير من الطلاب تحت اسم «طلاب من أجل العدالة في فلسطين»، في أوهايو، العام 2005 من أجل نقاش كيفية التجاوب مع إعلان حملة المقاطعة (BDS)، وكنتيجة، صار هناك اتصال مباشر مع (BNC). وفي العام 2007، اجتمعت مجموعات هي

الاتحاد العام، فرع سان فرانسيسكو، و«من أجل العدالة» فرع جامعة كاليفورنيا بيركلي، ومجموعة تدعى «مواجهة الأبارتهايد في إسرائيل» في ستانفورد، وجرى في الاجتماع الذي عقد في جامعة ستانفورد، بحث كيفية إجراء دراسة بشأن استثمارات إدارات الجامعات في شركات تحقق أرباحاً من الاحتلال الإسرائيلي. وبعد سلسلة من ورش العمل، ودورات التدريب، والمؤتمرات، نتج في العام 2010، أول مبادرة رئيسية لسحب الاستثمارات، أعلنت في جامعة كاليفورنيا بيركلي، بهدف سحب الاستثمارات المتعلقة بشركات تخدم الاحتلال الإسرائيلي، وعلى الرغم من عدم النجاح في ذلك العام، فإن حملة كاليفورنيا بيركلي أسهمت في توسع حركة «طلاب من أجل العدالة»، وصار لها فروع في أكثر من عشرين جامعة. وبالتالي، تأسست، في العام ذاته، الحركة الوطنية لطلاب من أجل العدالة في فلسطين (National Students for Justice in Palestine- NSJP)، لتكون إطاراً تنسيقياً للنشاطات المشتركة، أو المتنقلة بين الجامعات، مثل تنسيق جولات محاضرات لطلاب من فلسطين، ولتنظيم مؤتمرات وطنية عامة فيها تعليم للطلاب عن فلسطين، وكذلك تأسيس فروع جديدة، وكان القائمون على هذه «اللجنة» الوطنية حريصين في القول إنها ليست هيئة قيادية مركزية لاتخاذ القرارات، في تأكيد على عدم المركزية.

في المملكة المتحدة، عانت الساحة الفلسطينية، وبخاصة الشبابية، حالة فراغ واضحة على صعيد وجود هيئات جامعة ومنسقة، وذلك في السنوات التي تلت الانتفاضة الثانية. فعلى سبيل المثال، كاد الاتحاد العام لطلبة فلسطين أن يختفي، العام 2007، وأغلق تقريباً.¹ وكان البديل هو اعتماد لجان موقعية في الجامعات، تنشط تقريباً في كل جامعة تحت اسم «الجمعية الفلسطينية»، أو «أصدقاء فلسطين»، وتضم فلسطينيين وغير فلسطينيين، وغالباً بمبادرة ذاتية من الطلاب دون ارتباط سياسي، ودون تنسيق بينها، ومع الدور الفاعل للطلبة الآتين من فلسطين للدراسة، وكانت عمليات التنسيق تتم عبر «حملة التضامن مع فلسطين» (PSM).

في محاولة لسد الفراغ، قامت مجموعات من الطلبة الفلسطينيين من مناطق بريطانية مختلفة بالعمل على تأسيس عمل مشترك، وذلك بتأسيس شبكة سميت «العمل الفلسطيني» (Action Palestine). وقامت هذه الشبكة بالعمل على تنسيق اللجان

1 هذا ما أكده فؤاد شعث رئيس الاتحاد في لقاء تلفزيوني مع تلفزيون TRT.

والجمعيات الموقعية في أجنادات مشتركة، وفي محاولة لخلق خطاب جديد بشأن من هو الفلسطيني، وما معنى تحرير فلسطين، بعيداً عن قبول العملية السياسية التي أنتجتها اتفاقيات أوسلو، بالتركيز على الطابع الاستعماري لإسرائيل، وأنها جزء من مشروع أكبر. وقد لعبت هذه الشبكة دوراً في تحريك نشاطات ضد الحرب الإسرائيلية في غزة خلال العامين 2008 و2009، وأسهمت هذه النشاطات في الربط بين الحركة الطلابية في بريطانيا وحركة المقاطعة (BDS). وكان النشاط اللافت في تلك الأعوام، ما عرف باسم موجة «احتلال الجامعات»، عندما تم بين 9 كانون الثاني (يناير) و6 آذار (مارس) 2009، قيام طلاب بالسيطرة على قاعات وأماكن في ما لا يقل عن 27 جامعة بريطانية، رئيسية، وإعلان احتلالها حتى تحقيق مطالب، تابنت من جامعة إلى أخرى، ولكنها تمحورت حول مقاطعة الشركات الداعمة للاحتلال، من مثل سحب استثمار الجامعات من شركات أسلحة تتعامل مع إسرائيل، أو مقاطعة البضائع الإسرائيلية، أو إعلان إدارات الجامعات بيانات تأييد للفلسطينيين، أو ضد الاحتلال، أو تقديم منح طلابية لأهالي قطاع غزة، أو حتى لإسرائيليين يرفضون الخدمة العسكرية، وما إلى ذلك.¹

بطبيعة الحال، لم تكن حركة الاحتلال من قبل الطلاب الفلسطينيين وحدهم، بل هي نضال مشترك مع طلاب آخرين، ولكن اللافت أن شبكة (Action Palestine)، لم تستطع الاستمرار والتطور، فمع تخرج أعضائها تراجعت الشبكة، وتلاشت.

هناك نشاطات أخرى، مثل «أسبوع الأبارتهايد الإسرائيلي»، الذي انطلق في كندا العام 2005، عبر طلاب فلسطينيين، وانطلق لبلدان عديدة، منها المملكة المتحدة، في العام ذاته، فعلى الرغم من وجود لجنة مركزية، تضم فلسطينيين وغير فلسطينيين، ترعى الأسبوع حول العالم، الذي يتضمن محاضرات وفعاليات ضد السياسات العنصرية الإسرائيلية، فإن هذه الرعاية أشبه بتقديم النصح والتوجيهات والمساعدة في توفير المعلومات والربط بين الناشطين؛ أي أنها نوع آخر من الشبكات، ولكن الفاعلة في نشر حملات متكررة سنوياً، ويبدو حظ هذا الأسبوع، كما سيتضح في الفصل المقبل، أفضل من غيره باستمراره في الجامعات، على الرغم من مرور الوقت عليه.

1 Admin, 'University occupations over Gaza', Right to Education Campaign, Birzeit University 4 May 2009. <http://rightv2edu.birzeit.edu/university-occupations-over-gaza/> See also, Alexandra Topping, 'Students angered by Gaza revive sit-ins', The Guardian, 14 February 2009.

الفصل الثالث

الحركات والمجموعات الشبابية (2011-2018)

لعل العام 2011 في السياق الفلسطيني يرتبط بمحاولات الشباب الفلسطيني استنساخ نجاحات الشباب العربي، وتحديدًا تجربة الاحتجاجات الشعبية في مصر التي بدت في البداية، كأنها على وشك إحداث تغيير سياسي كبير، وقادها، بالدرجة الأولى، مجموعات شبابية، استطاعت إسقاط الحكم في مصر.

طوال سنوات طويلة، اعتاد الفلسطينيون أن يكونوا هم محور الحدث، فيما بقية المحيط العربي يشاهدهم، وربما يتضامن البعض معهم، لكن الآن (في سنوات ثورات الربيع العربي) الوضع مختلف، هم من يقف في صف المشاهدين، وحاولوا أن يقفوا في موقف المتضامنين، مع الشباب العربي، ثم أن يستفيدوا من تجربتهم فلسطينياً.

بقراءة لاحقة لما حدث فلسطينياً، يمكن الإشارة إلى طاقة شبابية ظهرت إلى السطح، لم تتطور إلى فعل مؤثر، وذلك لأسباب عدة، منها التسرع في العمل، وعدم وجود رؤية واضحة، والانقسام على صعيدين، بين الشباب والسلطات القائمة (في الضفة الغربية وقطاع غزة)، والانقسام بين الشباب أنفسهم، ثم نجاح الثورات المضادة في الدول العربية الأخرى. لكن الأهم، عدم مغادرة عقلية «الحراك»، وعدم الرغبة، أو عدم النجاح في التحول إلى «حركة»، أو تنظيم. والواقع أنه، وكما سيتضح لاحقاً، يبدو أن الشباب بالغوا في توقعاتهم لقدراتهم، وللاستجابة الشعبية المتوقعة لحركاتهم. ولعل هذا ما أسهم في نشوء ظاهرة جديدة إلى حد كبير، يمكن تصنيفها في مرتبة وسط بين

الحراك والحركة، وبدأت في الظهور بشكل جلي نحو العامين 2013 و2014، حيث تنشط مجموعات شبابية، لا كرد فعل على حدث ما، أو لهدف محدود زمنياً، بل تحاول تشكيل شيء مستمر، ويؤدي إلى تغيير في البنية الثقافية والاجتماعية لأهداف سياسية، ومن الأمثلة على هذه المجموعات، التي تركزت داخل فلسطين، بشكل خاص، مجموعات مثل الأمل (Hope)، وملتقى نبض الشبابي، ومجموعات أخرى سيدرس الفصل حالتها.

تمثلت أهم تجليات الحراك الشبابي الفلسطيني العام 2011، في مناسبتين، أولاهما الحملة ضد الانقسام السياسي الفلسطيني، وظهر هذا التحرك، بشكل أساسي، في آذار (مارس)، تلتها العام 2012، مسيرات رفعت شعارات مثل مواجهة السياسات الاقتصادية والفساد فلسطينياً. وثانيتها، محاولة تسيير مسيرات عودة كبيرة إلى الحدود من دول الطوق، في أيار (مايو) 2011، والمطالبة بانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني. لم تتطور هذه الحركات، أو تنشأ عنها تداعيات هيكلية تذكر، ولكن فكرة الحراك الشبابي باتت واضحة للعيان، ونمت حالة لمحاولة إحداث حركات شبابية، بشكل أكبر، وهو ما حفز مجموعات فلسطينية، حول العالم إلى محاولات لتنظيم نفسها، وإلى القيام بحملات وحركات مختلفة، وبعض الحركات العالمية كان نوعاً من التضامن مع الحركات داخل فلسطين، كما سيتضح لاحقاً، مع أهمية الإشارة إلى أن الحركات الفلسطينية خارج فلسطين لم تلقَ الاهتمام الإعلامي أو السياسي، ربما لأن الإعلام، وبخاصة الإعلام العربي، باتت له أوليات أخرى سوى القضية الفلسطينية، أو لأن جزءاً كبيراً من هذه الحركات أعطى الأولوية للتضامن مع الفلسطينيين في فلسطين، ومناهضة الأبارتهايد الإسرائيلي، أكثر من العمل على تكوين حركة عامة للفلسطينيين.

سيستخدم هذا الفصل التقسيم الجغرافي في استعراض الحركات والمجموعات الفلسطينية الشبابية الأساسية بين العامين (2011 - 2018)، أي، بحسب مكان حدوثها.

1-3 الضفة الغربية وقطاع غزة - حركات ومجموعات

كما سلف ذكره يجدر التمييز بين نوعين من أطر العمل الشبابي برزت منذ الأعوام الأولى هي الحركات، والثانية المجموعات.

1-3 - أ الحركات الشبابية في الضفة الغربية (2011-2014)

حركات الربيع العربي (إنهاء الانقسام)

يعتبر تاريخ 15 آذار (مارس) 2011، هو التاريخ الأشهر في الحراك الشبابي الفلسطيني، ولكن الحقيقة أن الحراك الشبابي بدأ فعلياً في شباط (فبراير) من ذلك العام، وكان متوقعاً أن يصل ذروته أو أن يدخل مرحلة جديدة مميزة في 15 آذار، إلا أن ذلك لم يحصل. لقد شهدت تلك الأشهر بداية تحرك شبابي نوعي، تحت مسمى «الشعب يريد إنهاء الانقسام»، بدأ من رام الله، ثم انتشر في جهات أخرى، وكان متوقعاً أو مأمولاً أن يغير من الخريطة السياسية.

إثر الثورة في تونس، بدأت محاولات للتعبير عن التأييد والتفاعل مع الحدث، وهنا برز ما سيعرف لاحقاً باسم «مجموعة 15 آذار».

توضح مجموعة من مؤسسي هذا الحراك، نقطة يعتبرونها البداية الفعلية للحراك، أو جذور الحراك، وتتمثل في مسيرة جمعت حوالي 50 شخصاً سعت إلى المشاركة يوم 25 أيلول (سبتمبر) 2010، وبمناسبة يوم السلام العالمي، في مسيرة في قرية النبي صالح، شمال غرب رام الله، والمحاطة والمستهدفة بالاستيطان، ويومها، وبسبب إغلاق الطريق من قبل جيش الاحتلال، حوَصر الشباب في الأحرار المحيطة بالقرية، وبدأ الجيش باستهدافهم، ثم قام أهالي القرية بمسيرة من نحو 100 شخص، شتت الانتباه وفكت الحصار عن المجموعة. وأوجدت هذه المناسبة فعلياً نواة من عشرات الشباب والشابات، جزء كبير منهم يعمل في منظمات غير حكومية (NGOs)، وعدا عن معرفة الشباب لبعضهم بشكل أفضل بسبب مسيرة النبي صالح، فإنهم بدأوا يفكرون في نشاط مشترك، وتطوير

عملهم، وبخاصة بعد أن شعروا بما اعتقدوا أنه احتضان شعبي.¹

يقول بعض هؤلاء الشبان إنهم كانوا يفكرون بثلاثة اتجاهات أساسية؛ هي: أولاً، حملة تثقيفية تركز على إيضاح النتائج السلبية للمفاوضات واتفاقيات أوسلو، بعد قرابة عشرين عاماً على انطلاقها. ثانياً، تنظيم فعاليات جماهيرية تعتمد على طلبة الجامعات، وبشكل منفصل عن الفصائل. ثالثاً، تكثيف المواجهة مع الاحتلال على نقاط التماس، مثل قرى النبي صالح، ونعلين، وبلعين، وغيرها.²

هناك ملاحظتان أساسيتان هنا، أولاًهما أن هذه المجموعة لم تكن توجد لديها الوسائل والأدوات والخطط للوصول إلى الشباب لحشدهم وتحريكهم بغض النظر عن مضمون ما يطرحونه.³ وثانيتهما أن محور هذه النقاط المطروحة لا تتضمن خطة عمل وطنية شاملة، أو حتى تصوراً لتطور تنظيمي، وكل ما تتضمنه هذه النقاط تصورات لرفض الواقع، وتحديداً العملية التفاوضية، والاحتلال، ولكن ضمن فعاليات احتجاجية أكثر منها ضمن تصور وطني عام، ناهيك عن أن البنود المقترحة ليست جديدة، فهناك بالفعل حراك معارض لأوسلو، ولطالما تحرك شباب الجامعات، وكانت مظاهرات ولجان مناهضة الجدار موجودة منذ سنوات، وليس واضحاً لماذا اعتقد هؤلاء الشباب أنهم يمكن أن يقوموا بدور قيادي مختلف في هذه المجالات.

جاءت الثورة التونسية في نهاية العام 2010، فرصة لهذه النواة، أو محفزاً لها للحراك، فبدأت فعاليات تضامنية مع الشعب التونسي، وهذا ربما ما كان جديداً في الساحة الفلسطينية، وينتظر من يبادر إليه، بعكس «الخطة الثلاثية» سالفه الذكر.

لقد كان الحدث التونسي مفاجأة للكل، سواء على المستوى الرسمي الفلسطيني أو الشعبي. وأدت الفعاليات التضامنية من هذه المجموعات الشبابية إلى حماسة قطاعات شعبية، ولكن، أيضاً، إلى تخوف رسمي فلسطيني. ويوضح اثنان من الذين قاموا بالحراك، أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية قابلت التحركات التي تلت خروج زين العابدين بن علي

1 طارق خميس، في الإجابة عن سؤال ما الذي حدث للربيع العربي؟ الحراك الشبابي الفلسطيني في الضفة الغربية، في: جميل هلال، (محرر)، الحركات الشبابية الفلسطينية، رؤية نقدية استشرافية، 2013، ص 80.

2 المصدر السابق.

3 المصدر السابق.

بـ«القمع والتحقيق مع بعض المنظمين»¹، فردت فعاليات شعبية ومُنظّمات مجتمع مدني بتنظيم مظاهرة استقطبت الآلاف يوم 5 شباط (فبراير) 2011، وقد انطلقت المسيرة، دون شعارات أو مطالب محددة، سوى إبداء التعاطف مع الشعبين التونسي والمصري، ولكن تبين أثناء الهتافات أنّ المطلب والشعار الأكثر أهمية، وجاذبية، هو «الشعب يريد إنهاء الانقسام»، فقرر «الشباب» تبنيه، وظهر بعد ذلك العديد من الصفحات على «فيسبوك»، واجتمع عدد من أصحابها في رام الله، ونسّقوا مع مجموعة في غزة كانت مصرة على رفع شعار «إنهاء الانقسام»، وعلى اختيار الخامس عشر من آذار تاريخاً للتحرك². وقد أضاف الشباب المحرك للتظاهرات، أو ممن التحق بهم لاحقاً، هدفاً آخر هو إجراء انتخابات للمجلس الوطني³.

تعكس مسيرة 5 شباط، وما نجم عنها من شعارات، بعض معالم ديناميات فكرة «حراك الشارع» في مرحلة الربيع العربي، من حيث وجود شعور مُلِح بضرورة التغيير، لكن مع وجود افتقار لتصور واضح متسلسل لما هو مطلوب ولخطة عمل، وهذا يؤدي إلى ظاهرة تطور وتغير المطالب في الشارع، وأثناء أيام الحراك. والدينامية الثانية، أن الشارع قد يفاجئ من ينزل إليه، إيجابياً بتجاوبه، وهو ما يرتب على الشباب أعباءً ومهاماً قد لا يكون مستعداً لها، كما قد يفاجئه سلبياً بعدم التجاوب فيجعل النشاط الشبابي أشبه بالفقاعة التي تنتهي سريعاً، وهناك ديناميات أخرى، ستبرز لاحقاً، يمكن الإشارة إليها تبعاً.

مع منتصف شهر شباط (فبراير) 2011، أمكن رصد ما لا يقل عن 118 صفحة فلسطينية على فيسبوك، منها 112 صفحة تحمل عنواناً صريحاً هو «الشعب يريد إنهاء الانقسام»، والأخرى بالمعنى ذاته، فضلاً عن مواقع أخرى تحمل هذا الشعار بكلمات أخرى. وبلغ عدد المسجلين في الصفحات الـ112، حينها، 34791 شخصاً. مع ملاحظة أن أكثر الصفحات

1 حازم أبو هلال وزيد الشعيبي، «تجربة الحراك الشبابي في الضفة الغربية»، في: وقائع ورشة «الشباب يتحدثون»، (مشروع التواصل الشبابي الفلسطيني)، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات، البيرة، 2011، ص 31.

2 أكد هذه التفاصيل مشاركون في ندوة عمل نظمها مركز «مسارات» ممن بدأوا ذلك الحراك، ووثقها أيضاً الباحث طارق خميس نقلاً عن شباب الحراك: طارق خميس، في الإجابة عن سؤال، ص 82-83.

3 حازم أبو هلال وزيد الشعيبي، «تجربة الحراك الشبابي»، مصدر سبق ذكره، ص 31.

سُجِّلَت 4070 شخصاً، وأقلّها شخص واحد.¹ وهذا يعكس الأثر المتداعي المنتشر لما حدث على دوار المنارة (وسط رام الله)، إذ قام «فيسبوك» بدور مكبر الصوت الذي نقل الرسالة.

في الواقع أنّ كثرة عدد تلك الصفحات، بقدر ما كانت تعكس شعبية الشعار والالتفاف حوله، بقدر ما كانت تعكس، أيضاً، الانقسام بين القائمين على التحرك، ما يعكس دينامية أخرى لحراك مجتمع الشبكات، وهو أن الكثرة قد لا تعني زخماً وتوحداً، بقدر ما تعني انقساماً، فسهولة استنساخ الأفكار والمطالب في «فيسبوك»، تحولته إلى مجال للتنافس والجدل، غير الجديين والعبيين، أحياناً.

لم يحدث تحرك ضخم كما كان متوقعاً يوم 15 آذار لأسباب منها ضعف ماكينة الحشد الشبابي، وأنّ قوى أخرى «متضررة» من تغيير قوى المبادرة للفعل، وتحديد الفصائل، دخلت إلى المشهد، ولعبت دوراً في إدارة دفة الأحداث، وبالتالي استطاعت التحكم في زخم واتجاهات الحدث.² وهذا يعكس دينامية ثالثة لحركة الشارع، فضلاً عما ذكر أعلاه، هو أنّ أحد طرق احتواء حركة الشارع هي المشاركة فيها وتبنيها، ثم التحكم بإيقاعها، فضلاً عن أنّ الشعارات الفضفاضة غير المحددة لا تستقطب حركة دائبة جماهيرياً. فستان بين مطلب «إسقاط النظام» الواضح في مصر، و«إنهاء الانقسام» الفضفاض فلسطينياً، الذي تتبناه كل القوى، بما فيها المنقسمون أنفسهم، ولكن دون جدية.

لقد فوجئ الشباب إيجابياً، عندما كان تحركهم غير مخطط وغير مدروس، بالتجاوب الشعبي معهم، ولكن فوجئوا سلبياً، عندما انتقلوا إلى التخطيط وإلى التبلور تحت اسم محدد، بأنّه جرى التصدي لهم، وإفراغ حراكهم من محتواه، بتنفيذ الشارع من حراكهم، أو تقديم بدائل له.

استمرت فعاليات مختلفة لما صار يعرف بالحراك الشبابي، بما في ذلك بناء خيام والبقاء

1 أحمد جميل عزم، «118 صفحة «فيسبوك» تريد إنهاء الانقسام»، الغد، 16 شباط (فبراير) 2011. والواقع أن بعض هذه الصفحات ما زال متاحاً على موقع فيسبوك، حتى تموز (يوليو) 2018، على الأقل، وبلغ عدد المسجلين على إحداها قرابة العشرين ألف مشترك، ويتضح أنّ القائمين عليها يفعلونها من حين إلى آخر لقضايا مثل التفاعل مع الأسرى، أو الاحتجاج على إجراءات السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، (وقف الرواتب).

2 حازم أبو هلال وزيد الشعيبي، «تجربة الحراك الشبابي»، مصدر سبق ذكره، ص 32.

فيها في ميادين المدن الأساسية كنوع من الاعتصام المستمر، الذي كان ربما يتوقع أن يديم حركة الشارع، ويوسعها، ولكن ما حدث فعلاً هو تحول الخيام إلى جزء جانبي من مشهد الحياة شبه العادية في الشارع. وجاءت مسيرة العودة في 15 أيار (مايو) من ذلك العام. وهنا برزت دينامية رابعة، هي أنّ قضية وهدفاً آخر يبدو مكملًا ومتكاملاً مع هدف آخر للشارع، قد يؤدي عملياً إلى ارتباك وعدم تحديد الهدف. فمسيرات العودة في ذلك العام كانت حدثاً تاريخياً فارقاً، كما سيلي إيضاحه، ولكنها لعبت دوراً مهماً في تنويع القوى التي تقود الشارع، والشعور بعدم تحديد الهدف، وتشتته. وهذا اتضح، بشكل أكبر، في حراك ذكرى النكسة، (حزيران 2011)، فهنا تم ترك الحدث للفصائل التي «وَعَدَت»، كما يقول بعض محركي حراك 15 آذار، بالحشد ولم تفعل.¹

وهنا بدت مسيرات الضفة الغربية (وغزة) هزيلة مقارنة بمسيرات الشتات، كما سيتضح لاحقاً. ولعل هناك حادثة أخرى تكشف كيف أنّ قضية نبيلة قد تبرّز صدفةً، أو بتخطيط، أو باستثمار قوة لها، لإفراغ حراك من محتواه. وهذا ما حدث في 19 كانون الثاني (يناير) 2011، عندما كان الشبان يستعدون للتوسع في فعاليات التضامن مع الثورة التونسية، واتصل مسؤولون أمنيون بالشباب، يشيرون إلى خطورة فعالياتهم، من حيث أنها أولاً تتعارض مع أن زين العابدين كان صديقاً للفلسطينيين، وأنّ تونس استضافت في عهده منظمة التحرير الفلسطينية، بعد الخروج من بيروت، ثم إنّ هذا يعد تدخلاً في شؤون دول عربية أخرى، وقد يؤدي إلى نتائج وخيمة كما حدث في حالة حرب الكويت 1990/1991. ولم يقتنع الشبان، ولكن سبق يوم الفعالية التضامنية مع الثورة التونسية بيوم، حدث آخر؛ هو خروج عائلة الأسير هيثم صالحيّة، المعتقل في سجون الاحتلال، وهنا اشترك بعض شباب الحراك في المسيرة التي سارت باتجاه مقر القيادة الفلسطينية (المقاطعة)، وهناك تصدى لها الأمن.

وبعد تهديد ومنع لإقامة المسيرات، فوجئ «شباب الحراك»، كما يقولون، هم وأسرّة صالحيّة، بموافقة السلطة على خروج مسيرة تدعم الأسير، شريطة أن تكون على دوار المنارة، وحددت ساعة لها، هي ذات ساعة فعالية التضامن المحددة مع تونس. وقرر الشبان تجميد فعاليتهم لصالح قضية الأسير، ولكن في ساعة الحدث، فوجئوا أن السلطة

1 المرجع السابق، ص 33.

وحركة «فتح»، وفرت إمكانيات للمظاهرة (مكبرات صوت)، بحيث توحد الهتافات لصالح صالحية، وعندما حاول شاب رفع علم تونس، أوقفته عناصر الأجهزة الأمنية بالقوة، واتهموه بتشتيت الجهود.¹ وبعد محاولات لتنظيم اعتصامات أمام السفارة المصرية، ضغطت الأجهزة الأمنية، لوقفها، وتواصلت عناصر في الحكومة وحركة «فتح» مع الشباب في محاولة لتهدئة الأمور. وقد حاولت عناصر قيادية في حركة «فتح» تنظيم اجتماعات بين الشباب وقادة في الأجهزة الأمنية، تجسيدا لقناعتهم أنه يمكن التوفيق بين حركة «الشباب» والمستوى السياسي، دون توتر، وهنا ربما كانت قدرة الأجهزة الأمنية على التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي كانت حينها ما زالت محدودة.

تُظهر حادثة الأسير صالحية هشاشة أن يكون «الحراك» يدور حول حدث معين، فتتوجه كل الطاقات له، بدل أن يكون هناك تنظيم لديه برنامج متكامل، لا تقوم دينامية عمله على الحشد لحدث بعينه.

مع فشل حراك 15 آذار بتحريك جماهير كثيرة، لجأ الشباب إلى إضرابات عن الطعام، وكان ذلك جزءاً من بداية بروز فكرة النضال الفردي.² استمر أحد الإضرابات 6 أيام، ثم 14 يوماً، واعتصامات استمرت في رام الله 51 يوماً، مع توجيه رسائل إلى إسماعيل هنية رئيس حكومة حماس في غزة، والرئيس الفلسطيني لإنهاء الانقسام.³ وإذ شعر الشباب بتضامن بعض المحيطين بالاعتصام، من مثل محلات تجارية أرسلت لهم معجنات وماء، وشعروا بتشجيع ربما من بعض المارة، فإن لجوء مكتب الرئيس محمود عباس إلى إرسال وجبات طعام للمعتصمين، أثار خلافاً بينهم، بشأن الموقف المطلوب من هذه الخطوة، فبينما رفضها بعضهم، لم يكن ممكناً إجبار الكل على موقف موحد، بما في ذلك من يرى الشباب والشابات، أنهم أفراد أجهزة أمنية انتشروا بينهم وباتوا معهم، بملابس مدنية، على أنهم منهم.⁴ وهو شاهد آخر على صعوبة بلورة حراك جماهيري موحد ومنسق دون قيادة مركزية. كما أنه شاهد، على أن إمكانيات الاختراق لحركات جماهيرية بلا

1 طارق خميس، «في الإجابة عن سؤال»، مصدر سبق ذكره، ص 81.

2 في الواقع أنه بعد انحسار التوقعات من نجاعة «الحركات»، ومع بقاء محدودية التوقعات من الفصائل ومن السلطة الرسمية، ظهرت موجة من النضالات الفردية، وبخاصة إضرابات الأسرى عن الطعام، التي أطلقها الشيخ خضر عدنان، وتلاه أسرى آخرون كثراً، قبل أن تنتشر، أيضاً، موجة عمليات فدائية فردية؛ سواء باستخدام السكاكين أو أسلحة نارية.

3 المصدر السابق، ص 82.

4 المصدر السابق.

عضوية أو هيكلية واضحة، أمرٌ ممكن وأسهل من عملية اختراق تنظيم واضح المعالم، لا بد لمن يخرقه أن يصبح عضواً فيه، بل عضو قيادي، حتى يصبح جزءاً من صناعة القرار واتخاذها، بعكس الحراك.

التقى الرئيس الفلسطيني محمود عباس المجموعة أكثر من مرة، فيما كان مبادرة من قيادات من حركة فتح، لا ترى في الحراك ظاهرة تستدعي القلق، بل يمكن أن تكون لصالح المشروع الوطني.¹ ولكن، في المقابل، واجه حراك 15 آذار اتهامات وصعوبات من جهات مناهضة، وتحديدًا قريبة من الأجهزة الأمنية الفلسطينية. وتقول إحدى المنظمات للحراك للإعلام «لقد هتفوا ضدنا قائلين «سي أي إيه براً برا» في محاولة لاتهامنا بتلقي دعم خارجي، وأن حراكنا بدعم من «أن جي أوز» ويُمول خارجياً، وهذا ليس صحيحاً.²

إذا كان حراك 15 آذار مَثَل محاولة تشكيل ائتلاف من قوى غير مؤدلجة، وغير حزبية، فإن مجموعة أخرى ظهرت أثناء الحراك، أو حتى قبله بقليل، شكلت ظاهرة محاولة الفصائل والأحزاب أو شبابهم، القيام بدور شبهي، أو استخدام أطر وسبل شبيهة، من حيث تقديم أهداف جزئية آنية، ودون مركزية تنظيمية، مع ادعاء استقلالية، قد تكون صحيحة نسبياً. وهذا ينطبق تحديداً على مجموعة سمّت نفسها 5 حزيران (إشارة إلى نكسة العام 1967)، أي وضعت لنفسها موعداً سيأتي بعد أشهر، ممنيةً النفس أن يتحول اليوم إلى نقطة فاصلة. وهذه المجموعة يسارية، أقرب إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أعادت تسمية نفسها لاحقاً بأنها «الحراك الشبابي المستقل». وتدعو هذه التسمية إلى التنبيه إلى مدى شعور الشباب بأن بناء حراك حول بنية فصائلية أمر صعب، وغير جذاب جماهيرياً، وبالتالي تتبنى صفة الاستقلالية. وتصر المجموعة على أنه لا طابع حزبي للمجموعة، ولكن لا ينكرون عضوية جزء مهم منهم في الجبهة الشعبية، وأن خبرتهم الحزبية برأيهم أدت إلى امتلاكهم مقومات لاستمرارهم،³ ورفعت هذه المجموعة أهدافاً ثلاثة رئيسية، هي إنهاء الانقسام، والأسرى، وموضوعات التطبيع

1 هذا ما قاله صبري صيدم، نائب رئيس المجلس الثوري في حركة «فتح»، آنذاك، للباحث.

2 طارق خميس والحاتر ريان، «القصة الكاملة للحركات الشبابية»، الجزء الأول، عرب 48، نقلا عن «زمن برس»، 3 نيسان (أبريل) 2012.

3 المصدر السابق.

والتمويل الأجنبي.¹ وهذه الأهداف لا يمكن، أيضاً، أن تشكل بحد ذاتها برنامجاً وطنياً متكاملًا، ولكنها تعكس محاولة بلورة برنامج ما، والبحث عن قضية تجمع حولها جمهوراً مؤثراً.

حاولت مجموعة 15 آذار و5 حزيران الالتقاء والتنسيق، ويكشف فادي قرعان أحد أبرز وجوه حراك آذار، أنه كان في خيمة الاعتصام أشخاص يعتقد أنهم من الأجهزة الأمنية، دأبوا على تحريضهم ضد شباب حزيران، على اعتبار أنهم من الجبهة الشعبية ويريدون القيام بانقلاب، وعلى الرغم من أن شباب آذار لم يأخذوا هذا الحديث على محمل الجد، فإنه تولدت لديهم قناعة بأن مرجعية الشباب في الجبهة الشعبية كانت صحيحة، وأنهم كانوا يغيرون مواقفهم وما اتفقوا عليه بعد مشاورة القيادية البارزة في الجبهة خالدة جرار.²

حدثت خلافات بين المجموعتين سريعاً، وترى 15 آذار أن 5 حزيران أخذت اسم «الحرك الشبابي المستقل»، ورفعت شعارات 15 آذار، كأنها الحراك ذاته، وأن الأمر كان لا يزال في طور التشاور للاندماج، بينما يؤكد شباب 5 حزيران أن الاتفاق كان قد تم.³

كان هدف «إنهاء الانقسام» يبدو كأنه سيكون الإنجاز، أو العتبة، التي سيغير تجاوزها، المشهد السياسي، وليس هو الهدف النهائي، وهو هدف موازٍ لهدف تغيير النظام في الحالات المصرية والتونسية، الذي يفترض أنه مقدمة لواقع جديد. ومع تراجع هذا الهدف بدأ الحديث عن هدف آخر، مثل تركيز مجموعة الحراك الشبابي المستقل على عودة المجلس الوطني. ثم انتقل التركيز على الأهداف الثلاثة أعلاه. وصارت المجموعات تركز على محاربة أي حفل أو مؤتمر أو نشاط فيه تطبيع. ومن ذلك، مثلاً، الضغط لإلغاء حفل غنائي، (حفل رأس السنة) في نهاية العام 2011، يشارك فيه فنان عربي، من الأراضي المحتلة العام 1948، ولكنه مشهور بالاشتراك في حفلات إسرائيلية، بما في ذلك حفلات للجيش والجنود الإسرائيليين. وقد ألغي الحفل، ويعتقد أن مجموعات مثل الحراك المستقل، ومجموعة أخرى تسمى «شباب بنحب البلد»، لعبت دوراً في التصدي

1 طارق خميس، «في الإجابة عن سؤال»، مصدر سبق ذكره، ص 83

2 خميس وريان، «القصة الكاملة للحركات الشبابية»، مصدر سبق ذكره.

3 المرجع السابق.

لهذه المجموعة، وفي السطور التالية متابعة لما آلت إليه هذه المجموعات. ولكن من المهم رؤية كيف تراجع الهدف من تغيير المشهد السياسي، إلى مقاومة مظاهر معينة في الشارع، والواقع أنه في الحالتين (إنهاء الانقسام، ومناهضة النشاط التطبيعي)، بدا الشباب كمن يبحث عن هدف يحتشدون خلفه، ليصبحوا عنصراً فاعلاً في المجتمع والمشهد السياسي، أكثر من انطلاقهم من رؤية مسبقة متكاملة بشأن هذا المجتمع والمشهد السياسي، بدوا كمن يبحثون عن هدف في الشارع.

فلسطينيون من أجل الكرامة

هناك مناسبة أخرى برز فيها العمل الشبابي، في العامين 2012 و2013، كما لو كان لا يزال قادراً على التعبير عن نفسه، وإثبات وجوده، ولكن أيضاً، في هذه المناسبة، بدا الأمر كرد فعل لحدث يصادف أو يواجهه الشباب، فقد كانت زيارة كانت مقررة لنائب رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى رام الله، شاؤول موفاز، في شهر تموز (يوليو) 2012، سبباً لبروز ما وصف بأنه «الحراك الشبابي» مرة أخرى، وإن أخذ هذه المرة اسم «فلسطينيون من أجل الكرامة»، وقد تعرض عشرات من الشبان والشابات للضرب من الأجهزة الأمنية، أثناء مظاهرات ترفض الزيارة في رام الله، بعد أن كان قد تم إعلان إلغائها فعلاً، ما أثار ضجة إعلامية، وأعلن وزير الداخلية الفلسطيني، حينها، سعيد أبو علي، فتح تحقيق فيما جرى، مشيراً إلى «شجار» بين أفراد الشرطة والمتظاهرين أدى إلى إصابات في الجهتين، كما خرجت مسيرات تحتج على القمع.⁴

واستمرت هذه المجموعة التي انضوت في إطارها مجموعات من الحركات الشبابية السابقة، وشباب جدد، وتحركت تحت الاسم ذاته بمناسبات أخرى، مثل مسيرة برفع الأhoodية اعتراضاً على زيارة الرئيس الأميركي، آنذاك، باراك أوباما، في آذار (مارس) 2013.⁵

أعقبت هذا الحراك مظاهرات احتجاجية، منها ما جرى في آب (أغسطس) 2013، ضد نهج المفاوضات ككل، وبرز شباب وشابات عدة في سياق المظاهرات، وغطيت إعلامياً

4 دنيا الوطن، «فلسطينيون من أجل الكرامة يطالبون بإقالة مسؤولي شرطة رام الله على خلفية أحداث عنف»، 2 تموز (يوليو) 2012: <https://bit.ly/2Q6oINX>

5 شبكة قدس الإخبارية، «متظاهرون برام الله: أحذيتنا ستكون في استقبال أوباما»، 19 آذار (مارس) 2013: <https://bit.ly/2DeEAez>

بشكل واسع، وأكد الشباب أنهم تعرضوا لقمع كبير، وأكدت الفتيات، بشكل خاص، تعرضهم لتشويه وتحرشات جنسية أثناء المسيرة، وتشهير بعد المسيرة، مقابل اتهامات لهن ولهم بالتعدي على الشرطة، وتوجيه شتائم واتهامات بالخيانة، للأجهزة الأمنية. أحد هؤلاء هو باسل الأعرج، الذي جرح أثناء المظاهرة، وتعكس حلقة تلفزيونية على تلفزيون الفلسطينية، بمشاركة لواء من الأجهزة الأمنية، هو عدنان الضميري، الذي اعتبر الادعاءات بشأن التحرش، والإصابات والجرح المصاب به الأعرج «كذباً»، وتحدى المذيع ماهر شلبي، الأعرج بأن «يلعن أبوه اللي ماسكم تضربو قنابل و(صواريخ) أربجيها على المستوطنات»، وهو ما سينفذه الأعرج لاحقاً، كما سيلي توضيحه، واتهم الشبان والشابات بأنهم يتحركون في سياق يخدم إضعاف السلطة، ودعوة «حماس» قلب نظام الحكم.¹

وكان الشباب يتحركون في مناسبات مختلفة، أحياناً بدون اسم، وبالاعتماد على الدعوة على وسائل التواصل الاجتماعي، ومن هذه المناسبات، على سبيل المثال، الاحتجاج على السياسة الرسمية من مجريات الأحداث إزاء اللاجئين الفلسطينيين، في سوريا، وبخاصة مخيم اليرموك.²

شباب بنحب البلد والتحول نحو المجموعات

كانت ليلة رأس السنة الميلادية (نهاية العام 2011)، كأنها علامة فارقة وخاتمة لسنة الحراك الشباني، فعندما تصدى الشباب لحفلة المطرب العربي، المعروف باسم «شريف»، ويقدم نفسه على أنه جسر بين الطرفين (الإسرائيلي والفلسطيني)، وأنه «فنان يريد الغناء أمام كل الجماهير»، وأنه «رجل سلام، وليس سياسياً». ويريد إحضار موسيقاه

1 «برنامج حكي ع المكشوف»، تلفزيون الفلسطينية، 31 آب (أغسطس) 2013.

2 من ضمن فعاليات الاحتجاج حينها مظاهرات أمام مقر منظمة التحرير الفلسطينية في رام الله، ولقاء صاحب وغاضب مع عضو اللجنة التنفيذية في المنظمة أحمد مجدلاي، في جامعة بيرزيت، راجت فيديوهات اللقاء، بشكل كبير، عبر وسائل التواصل الاجتماعي. على سبيل المثال:

مهاجمة الوزير مجدلاي في جامعة بيرزيت بسبب مخيم اليرموك، وكالة سما الإخبارية، 22 كانون الثاني (يناير) 2014.
2N2CJyb/ly.bit//:http

اعتصام يطالب منظمة التحرير بالتدخل لإنقاذ اللاجئين في مخيم اليرموك، راديو بيت لحم، 4 كانون الثاني (يناير) 2014.
http://bit.ly/2PYujpV

لكل المعجبين»¹ قرر الشباب تنظيم حفل بديل «ملتزم»، وتبنت الفكرة مجموعة سمّت نفسها «شباب بنحب البلد». والواقع أنّ المجموعة ولدت بعد أن رأى أفراد ملصقات الترويج للحفل على الجدران بجانب صور الشهداء والأسرى. ويقول علي عبيدات، وهو شاب صحافي مقدسي، ومنسق ومؤسس للمجموعة «تجمعنا بشكل تلقائي عندما رأينا صور المغني شريف الدرزي علقت في شوارع رام الله فوق صور الشهداء، وذلك لإحياء ليلة رأس السنة، هذا الأمر استفز مجموعة من الشباب الواعي من مختلف الفئات، يضع كل جهده للحد من الترويج لمثل هذا التطبيع»، وقال «نحن لم نروج ضد شريف الدرزي لأنه درزي الأصل، بل لأنه غنى للجنود الإسرائيليين وبسبب مواقفه المعادية لنا»².

هذا التحرك مثال آخر كيف تأتي بداية التحرك من حدث في الشارع، فتنشط حوله مجموعات من الشباب، ويبدو كأنها ستكون مؤثرة.

عادت تحركات الشباب (آذار) بأسماء مختلفة كما جرى توضيحه أعلاه، ولكن فكرة التحرك المستمر اختفت، ولعل حركة «شباب بنحب البلد»، تعكس مرحلة انتقالية في العمل الشبابي.

لاقت «شباب بنحب البلد»، تغطية إعلامية وانتشاراً في زمن قياسي، في مدن مختلفة، ولعل مما ساهم في ذلك ردة الفعل الإسرائيلية الحادة على نجاح جهود إلغاء الحفل الذي اتهم بالتطبيع، وتنظيم حفل بديل، في وسط رام الله، غنى للحياة والكفاح المسلح. فقد قال مسؤولون إسرائيليون أن ما جرى من مقاطعة لهذه الحفلة، وعدة لقاءات للحوار الإسرائيلي الفلسطيني، كانت مقرة في القدس، هي جزء من نشاط هدفه «نزع شرعية» إسرائيل، وإلغاء حقها في الوجود.³

بدت المجموعة، أو صوّرت، كأنها حراك وطني كبير، فعلى سبيل المثال لا الحصر، نشر موقع شبكة راية الإعلامية، وهي شبكة من ضمنها إذاعة ذات حضور قوي في فلسطين،

1 Associated Press, Palestinians Block New Year's Eve Show by Druze Israeli Singer, Haaretz, 4 Jan 2012.

2 رزان النجار، «مجموعة شباب (بنحب البلد): نسعى لتوجيه الشباب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال»، موقع الفجر، 10 كانون الثاني (يناير) 2012.

3 Associated Press, 4 Jan 2012.

تقريراً عن المجموعة جاء فيه «من أم الرشراش جنوباً، إلى رأس الناقورة في أقصى الشمال، تجمعوا من فلسطين التاريخية، واختاروا لأنفسهم اسماً يباهي بعشقها، وصاروا يذودون عنها بالقلم والريشة والأغنية، ويوقعون بـ «شباب بنحب البلد».

بطبيعة الحال، لا يمكن أن يكون التصدي لحفل أساساً لمجموعة مستمرة، ومن هنا حدد علي عبيدات هدف المجموعة بالقول «الهدف الأساسي لـ «شباب بنحب البلد»، هو رفع سقف المطالب الفلسطينية، وترميم الحس الوطني الفلسطيني، وإعادة الروح للشارع الفلسطيني، التي أنهكتها سنوات طويلة من التدجين».¹ وقال عبيدات إن المجموعة تسعى لتكون منتشرة في مخيمات الشتات. بطبيعة الحال، فإن هذه الشعارات على أهميتها لا ترقى إلى أن تكون برنامجاً واضحاً.

لقد كان حضور المجموعة الأولي، وكذلك الحملة، ضد الحفل الغنائي التطبيعي، عبر «فيسبوك» وقد أوضح الناطق الرسمي باسم الأجهزة الأمنية الفلسطينية، أن هذه الحملة والتوتر الذي صحبها أدى إلى قرار إلغاء الحفل.²

لم تستطع المجموعة الاستمرار في الزخم الذي كانت تتوقعه، كما أن مسألة العضوية الفضفاضة، هي سلاح ذو حدين. إذ يقول محمود حريبات، أحد قيادات المجموعة، ضارباً مثلاً على طريقة عملهم، «لقد اتّصل علينا أحد شباب الحركة الطلابية في جامعة خضوري يشكو من تقصيرنا في دعم حراكهم داخل خضوري (طولكرم)، فقلنا له أنت ممثّل «شباب بنحب البلد». وأضاف «بإمكان أي أحد إذا اتّفق إلى ما ندعو إليه أن ينضمّ ويعمل معنا وباسمنا».³ وهذه حالة أخرى كالتّي شكّا منها شباب 15 آذار من دخول من شاء بينهم في الاعتصامات، ليصبح بالتالي جزءاً من المجموعة، ومن عملية صناعة القرار.

قامت مجموعات تحمل اسم «شباب بنحب البلد» العام 2013، في مدينة طولكرم، بنشاط رمضاني يتمثل في توزيع وجبات طعام على الصائمين، وقد حصلت المجموعة على دعم

1 شبكة راية الإعلامية، «شباب بنحب البلد»: في الطريق الصحيح إلى البلاد، 16 كانون الثاني (يناير) 2012.

2 Associated Press, 4 Jan 2012

3 خميس وريان، «القصة الكاملة للحركات الشبابية»، مصدر سبق ذكره.

كبير ومشاركة مباشرة من أجهزة أمنية فلسطينية، وتحديدًا جهاز الأمن الوطني، كما يظهر من فيديوهات تلفزيونية متوافرة على موقع «يوتيوب»، وتتضمن أغاني تتحدث عن اهتمام «شباب بنحب البلد» بالفقراء، والجوعى، والتعمير، والخير.

لقد كان بروز مجموعات تتشارك بالاسم دون تنسيق كامل أو رؤية واضحة لمشاريع العمل ظاهرة واضحة. فإذا كان شباب 15 آذار و5 حزيران، اختلفا على من يملك شعارات معينة، ومن يملك اسم «الحراك الشبابي»، فإنّ نشاط 2013 في طولكرم، الذي حمل اسم «شباب بنحب البلد»، رافقه غياب نشاط المجموعة في أماكن أخرى، وبخاصة ذات الطابع السياسي المباشر، في إشارة إلى ظاهرة هُلاميّة العضوية، وغياب الرؤية السياسية الموحدة، وبدت مجموعة طولكرم قريبة جداً من السلطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية، بعكس ما توحى به بدايات المجموعة. في الواقع، إنّ ملاسبات نشوء مجموعة «شباب بنحب البلد» كحراك، ثم بروز مجموعة مثل مجموعة طولكرم، جاءت في وقت بدأت فكرة «الحراك»، باعتبارها إطاراً جامعاً للشباب بهدف تحقيق هدف عاجل، بالتراجع لصالح مبادرات ومجموعات شبابية تتبنى هدفاً أكثر استمرارية، وإلى اهتمام أكبر بانتظام ومأسسة العمل، لكن دون الوصول إلى مرحلة التنظيم التقليدي (الحركة)، وهو ما سيتم توضيحه في صفحات تالية، ولكن لا بد من التوقف قبل ذلك عند التفاعل الشبابي مع حرب غزة العام 2014.

حرب العام 2014 ومسيرة 48 أُلُفًا

عندما اندلعت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (8 تموز (يوليو) - 26 آب (أغسطس) 2014)، شهدت الضفة الغربية، خمسة أنواع من النشاطات، هي جمع التبرعات وإرسال المواد الإغاثية، وكذلك مظاهرات ومسيرات احتجاج محلية، داخل المدن والقرى، وحملات مقاطعة للسلع الإسرائيلية، ومواجهات قرب المستوطنات والطرق التي يمر بها مستوطنون وجنود ومحاولة استهدافهم، وكان النشاط الخامس وربما المميز، محاولة تسيير، مسيرات مركزية كبرى تسعى إلى حركات جماهيرية على غرار احتجاجات الربيع العربي.

كان هناك شبه اتفاق في الرأي بين الشبان والسياسيين على أنّ الفصائل فشلت في استلام

زمام المبادرة، فمثلاً قال حينها منسق مجموعة شباب ضد الاستيطان، في الخليل، عيسى عمرو «هناك وضع متفجر، ولكن اتّسع الانتفاضة واستمرارها متعذّران لأسباب أهمّها أنّ حركة فتح وقياداتها الضعيفة غير قادرة على اتّخاذ قرار بتبني مشروع مقاوم. كما أنّ السبب الثاني هو التنسيق الأمني، إذ إنّ الأجهزة الأمنيّة تتابع وتعيق كلّ المجموعات الصغيرة التي تتشكل. أمّا السبب الثالث، فهو أنّ مجموعة كبيرة من التّجار هم من المستفيدين من الاحتلال. وبالنّسبة إلى السبب الرّابع هو ردّة الفعل العنيفة من الاحتلال على النشاطات الشعبيّة».

بادر شبّان لاستلام زمام المبادرة، دون قرار فصائلي، ولكن كما لاحظ الناشط في المقاومة الشعبية، في الخليل، بديع دويك، حينها «يفتقد الشّبّان المشاركون، وبخاصّة من الجيل الجديد إلى تصوّر ورؤية بعيدة المدى لما يمكن أن تكون عليه تحرّكاتهم. وإنّ الفصائل وأعضاءها موجودان في التحركات، ولكن من دون قرارات مركزيّة وخطط واضحة الأهداف والسياسات».

في الواقع أنه برز حينها رأي شبّاني يرفض عن سبق إصرار فكرة النشاط المركزي، والتصورات الموحدة بعيدة المدى.

ربما أدت تجارب الحراك الشّبّاني في العامين 2011 و2012، إلى هذه القناة، والدعوة إلى المقاومة الفردية، دون إطار مركزي (تنظيم أو قيادة موحدة). فأثناء الحرب فكّر مجموعة شباب، جلهم ينتمون إلى حركة «فتح» بتسيير مسيرة كبرى دعماً لقطاع غزة، وبعد حوار قرروا أن تكون المسيرة في ليلة القدر، في شهر رمضان، باتجاه معبر قلنديا، تحت شعار الصلاة هناك، وسميت مسيرة 48 ألفاً لتشير إلى أمرين: النكبة العام 1948، والعدد المستهدف مشاركته.

تميّزت تلك المسيرة بأنها، أولاً، نظمت بمعزل عن الفصائل الفلسطينية،¹ وثانياً، استخدام

1 ذكرت مقالة نشرت في مجلة فورين أفيرز الأميركيّة، الصادرة عن مجلس العلاقات الخارجية الأميركي، أنّ المسيرة نظمت من قبل حركة «فتح»، وبهدف احتواء الشارع وتنفيذه، وأنّ ضابط مخابرات فلسطيني قال هذا لكاتب المقال. وعلى الرغم من أنّ هذا ينسجم مع طروحات باسل الأعرج، فإنّه غير دقيق، بالنظر لاستقلالية من قرروا المسيرة، وقرروا عدم تطويرها إلى حراك أوسع. لمقال الـ فورين أفيرز، انظر: <https://fam.ag/2zfejIE> Neri Zilber, The Missing Intifada, Foreign Affairs, 2 September 2015:

وسائل التواصل الاجتماعي في الدعوة إليها بجانب إعلانات الشوارع والحديث للإعلام والاتصال الشخصي. وقد كانت دعوات التواصل الاجتماعي، أيضاً، مبتكرة، فقد تم تسجيل عشرات أو مئات الفيديوهات لأشخاص مؤثرين اجتماعياً من مختلف القطاعات، مثل سياسيين، وأكاديميين، وفنانين، وأهالي أسرى، وبثها ضمن شبكات هؤلاء الخاصة على وسائل التواصل الاجتماعي، فضلاً عن عمل مسيرات تهديدية أصغر في الأيام السابقة، كان يعلن فيها عن المسيرة.

استطاعت المسيرة فعلاً أن تحشد أكبر حشد تشهده رام الله منذ سنوات طويلة.

قبل المسيرة انتقد أشخاص فكرتها، ومن هؤلاء باسل الأعرج، الناشط حينها، الذي سيصبح بعد ذلك في العام 2017، أيقونة نضالية بعد استشهاد برصاص الاحتلال في مدينة البيرة. وكانت وجهة نظر الأعرج، أنَّ مسيرة موحدة بهذا الشكل، تمهد لتوحيد حركة الشارع، والمقاومة، ووضعها بيد قيادة «برجوازية صغيرة»، تقوم عادة بالتراجع والتنازل في لحظات الحسم الحرجة، في إطار عملية تفاوضية.¹ بغض النظر عن أنَّ هذا التصور لم يكن دقيقاً، فإنَّ الأعرج كان يعكس، خوفاً مبرراً، في سياق التجارب الشبابية السابقة، حيث تقوم السلطة بالمشاركة بالفعالية الشعبية لتستطيع توجيهها. لقد كان خوف باسل مبرراً في ضوء تجارب مثل دخول السلطة حراك 15 آذار وتوجيهه باتجاه آخر، وحالات شبيهة أخرى.

في المقابل، فإنَّ ما حدث حقاً أنَّ الشُّبَّان الذين تَطَمَّعوا المسيرة، قرروا عدم تطويرها إلى شيء آخر، بعد أن كان هناك سؤال ملح، ماذا بعد هذا التحرك؟ الذي وصف بأنه يوازي مليونيات الربيع العربي؟² وعند سؤالهم عن سبب هذا القرار، أشاروا إلى ثلاث نقاط متصلة ببعضها البعض: الأولى، أنَّ المسيرة شهدت سقوط شهداء ومئات الجرحى، ولا يريد الشبان تحمل مسؤولية تقديم الضحايا دون تصور متكامل للخطوة اللاحقة. الثانية، أنَّه يصعب تكوين تصور متكامل والاستمرار دون صدام مع السلطة. الثالثة، أنَّ الفصائل الفلسطينية رفضت بوضوح تبني المسيرة أو البناء عليها، على الرغم من مناشدة المنظمين

1 جرى جدال بين الباحث وباسل الأعرج حول هذه النقطة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

2 هذا ما جاء على سبيل المثال في مقال الـ فورين أفييرز سالف الذكر.

لهذه الفصائل بفعل ذلك، بل وحتى مناشدتهم «ادّعاء» أنها من فعلهم.¹

اللافت أن الشباب الذين قاموا بتنظيم المسيرة، تراجعوا عن تطويرها بسبب عدم وجود رغبة ومشروع من قبل الفصائل والسلطة لتبني مثل هذا المشروع، وأن من عارضها فقد عارضها خوفاً من تبنيها من السلطة والفصائل بهدف السيطرة وتفريغ الحركة الشعبية من مضمونها. وبالتالي تولى هؤلاء الشباب ضمناً عن محاولة بعث حركة شعبية من جديد.

لقد أوضحت المسيرة عدم قدرة أو عدم رغبة الفصائل واستعدادها لأن تقوم بدور في تحريك الشارع، وبالمثل فإنّ شباب حراك 2011، لم يستطيعوا أن يكونوا في الواجهة، واتضح كذلك أن قدرة مجموعات الشباب، وإن بدت كبيرة على صعيد الحشد، فإنّها بدت محدودة على صعيد القدرة على تطوير رؤى وإستراتيجيات طويلة الأمد، وامتسعة جماهيرياً، فهي تعمل بأسلوب اللجان المؤقتة الخاصة لغرض محدد (ad hoc)، كما كل الحراكات. وهنا ربما يمكن أيضاً القول إن الجمهور فاجأ منظمو مسيرة 48 ألفاً إيجابياً بخروجهم بأعداد فاقت التوقعات، ولكن يصبح السؤال الذي لا توجد له إجابة، ماذا لو استمر الشباب؟ هل كانوا سيُفاجؤون سلبياً، كما حدث مع شباب حراك آذار 2011، وكان الجمهور سينفض، وبخاصة بعد نهاية حرب غزة؟

1-3- ب المجموعات الشبابية في الضفة الغربية (2013-2018)

نشأت مجموعات عدة بين العامين 2012-2014 تستخدم فيسبوك للتنظيم والحشد، وتطرح نفسها كشبكة وطنية، ولكن مع أهداف محددة، أقل حتى من أهداف 15 آذار و5 حزيران، مع أنها ذات طموح يفوق الجمعيات الخيرية، وإن كان لا يصل إلى مرحلة التسجيل الرسمي لمنظمة غير حكومية أو هيئة من أي نوع. ستستعرض الصفحات التالية، تحليلياً، نموذجين، أحدهما ظهر وانتهى، من هذه المجموعات مجموعة نشطت تحت اسم الأمل أو (Hope)، والآخر ما زال ناشطاً حتى إعداد هذا الكتاب، وينتقل نحو المؤسسة، هو مجموعة نبض.

1 كان هذا ما أوضحه منظّمون للمسيرة للباحث، وقد استخدم جزءاً من هذا الحديث في تقرير نشر في حينها، انظر: أحمد جميل عزم، «إرهاصات الانتفاضة تصطبغ بمنطق السلطة»، موقع الكاتب أحمد جميل عزم، نقلاً عن المونيتور، 7 آب (أغسطس) 2014: <https://bit.ly/2ACnvsA>

مجموعة الأمل (Hope)

عرفت هذه المجموعة باسمها بالإنجليزي أكثر منه بالعربي، وتسمى (Hope)، أو «الأمل»¹. ويقول جهاد نمورة، المؤسس الأساسي والقائد للمجموعة المركزية، الذي كان طالباً جامعياً عند البدء، إنَّ الفكرة، بدايةً، كانت صفحة باسم «الأمل لأطفال فلسطين»، بدأها شاب على «فيسبوك»، وكان «ينشر عبارات وصور عن أطفال فلسطين، والعمل التطوعي، وإمكانيات خلق مستقبل أفضل مليء بالأمل للأطفال في فلسطين كباقي أطفال العالم». ثم بدأ المتفاعلون على الصفحة يفكرون بضرورة النزول إلى الشارع، وعدم الاكتفاء بالكلام، وقاد الأمر إلى تبني نشاط في شهر رمضان 2013، عنوانه «مش رح أفطر وغيري جوعان»، وبدأ الحديث على فيسبوك لتكوين مجموعات في مدن مثل رام الله، وطولكرم، ونابلس، والخليل، وبيت لحم. ويقول نمورة، كان عادة 15-20 شخصاً يؤكدون أنهم سيشاركون في الاجتماع، ثم لا يأتي سوى شخصين أو ثلاثة. ولكن استمرت المحاولات وتأسست، فعلاً، مجموعات في رام الله، والخليل، وبيت لحم، ونابلس، وطولكرم، وثلاث مجموعات في غزة. وفعلاً تم جمع طرود غذائية من الأهل والمعارف وأصحاب مطاعم، ثم ملابس وألعاب للعيد، قبيل رمضان. ومع افتتاح العام الدراسي، بدأت حملة اسمها «قاوم بالعلم»، وهنا يلاحظ بدء الانتقال من الخيري إلى الوطني. وتكررت الحملة العام 2014، ولكن بتغيير اسمه «الخير ديلفري» وفكرته إيصال وجبات ساخنة للعائلات المحتاجة، ويقدر عدد الوجبات التي تم تأمينها بنحو 1200، كل واحدة تكفي لعائلة، وكان يجري إعدادها في بيوت المتطوعين، أو تبرعات من مطاعم.

اعتمدت عضوية المجموعة على شباب، كان جزء منهم منتمياً للفصائل «من أقصى اليمين إلى اليسار، بما في ذلك فتح وحماس»، ويكشف نمورة أنَّ الإحباط من الفصائل سبب اجتماع وعمل هؤلاء الشباب معاً، ويقول «برأيي أحزابنا عندها أجندات أقدم من القضية الفلسطينية ذاتها»، في إشارة إلى عدم وجود برامج جديدة، وهي «لا تعمل سواء للتحرير أو لبناء المجتمع»، وما تقوله هو مجرد «كليشيات».

1 تعتمد المعلومات عن Hope، على مقابلة إلكترونية عبر «ماسنجر فيسبوك» مع جهاد نمورة، يوم 12 تموز (يوليو) 2018.

وعن المحتوى السياسي لهذا التحرك، يقول كان الحديث عن المقاومة بالعلم والتركيز على المخيمات جزء من المضمون الوطني. ويقول إنّه في جلسات حوار جانبية، وفي رأسه ورؤوس آخرين، كان هناك أمل في التطور، ويقول إنّ الشباب عموماً بات يخاف أن يتجه مباشرة إلى نشاط سياسي، لذلك كنت أرى ما نفعله «تدريباً وتجسيراً للشباب للعمل على حلول مستدامة لمشاكلنا؛ سواء مع الحكومة أو المجتمع على المستوى الداخلي، أو الاحتلال والمجتمع الدولي على المستوى الخارجي». وتشير هذه الفكرة من البدء من غير السياسي إلى ظاهرة جرى التعرض إليها سابقاً، وسيجري نقاشها لاحقاً، فحتى الجمعيات غير الحكومية، التي لا تتبنى مضموناً سياسياً، توفر عملياً منصة للقاء والتفكير بين الشباب، والانتقال، ولو بأطر جديدة، إلى السياسي، مع أنّ هذا يتعثر في الغالب، كما سيلاحظ لاحقاً.

بدأ «انهيار» المجموعة (Hope)، بحسب تعبير نمّورة، العام 2015، وانتهت العام 2016، وبالطبع كان مما حدث أنّ المشاركين من طلبة الجامعات تخرجوا (لأن الشباب هي مرحلة عابرة). ولكن نمّورة يشخص عدم استمرار المجموعة لأسباب، منها أولاً، «سوء التنظيم الهيكلي والاعتماد على الفردية للمنسقين وقدراتهم، وعدم وضع هيكليّة سليمة وتوزيع مهام بشكل صحيح تجعل المجموعة موجودة بنظامها وليس بأشخاصها»، والواقع أنّ ما يشير إليه نمّورة هو تشخيص مهم لمجمل الحركات الشبابية التي تتحرك بلا هيكليّة.

السبب الثاني، للانهيار، هو الشخصانية؛ كان التنافس بين المنسقين، ومحاولة تكوين مجموعات مرتبطة بهم شخصياً. والسبب الثالث، هو تشكل مجموعات جديدة تستقطب المشاركين. والسبب الرابع، كما يقول نمّورة، هو تفاوت ردة الفعل الحكومية والرسمية، فمثلاً في رام الله، قامت المحافظة، بتوفير غرفة للعمل وسيارة للمجموعة لتنفيذ حملة شهر رمضان، بينما فشلت كل الجهود في محافظات أخرى لمجرد الحصول على موافقة على العمل.

في الواقع، أنّ فكرة المجموعات مثل (Hope)، هي نمط آخر من النشاط الشبابي، التي تطورت لاحقاً، لتكون شيئاً وسيطاً بين الحركة والحراك، فهي ليست حركة بالمعنى التقليدي، الذي يشمل بنى سياسية وتنظيمية محددة، ولكنها ليست حراكاً، بمعنى أنها تنشأ كرد فعل على حدث معين، أو لهدف محدد محدود.

نبض ومجموعات التوعية

برز في مدن الضفة الغربية منذ العام 2014، اسم مجموعة نبض الشبابية (تستخدم المجموعات أحياناً اسم ملتقى بدل مجموعة)، التي باتت لها فروع في مدن وقرى مختلفة، وتعرف هذه المجموعة عن نفسها على صفحتها المركزية على فيسبوك أنها «مبادرة شبابية لمحاولة فك المعقد وإعادة المهمش من العقل، بطرح قضايا حوارية وأنشطة في قضايا تعني المجتمع الفلسطيني». وهذا التعريف يشير فعلاً إلى طبيعة نشاطات المجموعات، فهي تركز بالدرجة الأولى على الحوار والتفكير، ونشر الوعي، وهذا واضح من نشاطات المجموعات، التي تأخذ شكل تقديم محاضرات عامة، وأفلام، ولقاءات أفراد المجموعات الحوارية مع خبراء وأصحاب رأي.

يسجل لهذه المجموعة أنها استطاعت الاستمرار والتوسع على مدى سنوات، وقد بدأ الملتقى، من خلال سعي شباب إلى عمل تطوعي صحي، جرى فعلاً في قرية كفر مالك، شرق رام الله، ثم بدأت بعض النشاطات التطوعية، الطبية بدرجة أولى، قبل البدء بلقاءات نقاشية حول الشأن العام، ويجري الاتفاق على تطوير العمل.¹ «وكانت المبادرة على صعيد الجامعات -إلى حد كبير- مبادرة شبابية في جامعة بيرزيت، تعمل على طرح قضايا حوارية وأنشطة تعنى بالمجتمع الفلسطيني، سياسياً وثقافياً، ثم تواجدت في أماكن مختلفة، منها رام الله والقدس وبيت لحم، وعدد من المخيمات».²

تقول داليا أبو الليل عضو مجموعة نبض «بدأت فكرة نبض في الجامعة (بيرزيت)، بشعور الطلبة بحاجتهم إلى تعبئة أوقات الفراغ، واستهلاك طاقتهم بشكل إيجابي يخدم الطالب في الجامعة، والوقوف يد بيد حول قرار واحد، في بعض الأمور التي تخص الطالب في الجامعة، كالمطالبة بما ينقص الطلبة في الجامعة، والمطالبة بحقوقهم».³

وأضافت أبو الليل أن نبض بدأت نشاطاتها بشكل بسيط، بدءاً بالندوات الثقافية في برامج تستمر أسبوعين، من ثم تنظيم الأعمال التطوعية، وتشكيل نوادي قراءة، لتنمية وتشجيع الطالب على القراءة.

1 مقابلة هاتفية أجرتها عائدة الحجار، مع جنين مرعي، منسقة إطار نبض الشباب، 22 أيلول (سبتمبر) 2018.

2 أسيل ناصر الدين، «مجموعات شبابية تعم زوايا جامعة بيرزيت»، 2018/4/18، بيرزيت أو نلاين (موقع طلبة دائرة الإعلام في بيرزيت): <https://bit.ly/2LLBTCd>

3 المرجع السابق.

وأشارت إلى أنَّ «نبض حاضنة مفتوحة لجميع الطلبة، لا تستهدف الطالب بناءً على انتمائه السياسي أو سنته الدراسية، وتضم كل من لديه اقتراح أو فكرة بمبادرة سياسية أو اجتماعية أو ثقافية، لتنفيذها سواء أكانت داخل حدود الجامعة أم خارجها، ولها الأثر الإيجابي».¹

على الرغم من إشارة شباب «نبض» كما في حديث الطالبة أبو الليل، أعلاه، إلى أنها لجميع الطلبة، وعلى الرغم من قول المنسقة في الملتقى، جنين مرعي، إنهم لا يعتبرون أنفسهم ملتقى يسارياً، فإنَّ خطاب الملتقى، يتضمن مضموناً يسارياً واضحاً، وهذا بات أكثر وضوحاً مع صدور صحيفة ورقية وإلكترونية، للمجموعة، باسم «اتجاه»، كما سيلي توضيحه.

أول الاستنتاجات التي تنتج من استعراض عمل هذا الملتقى، أنَّ المجموعة سارت في الاتجاه الشبابي السائد ذاته؛ من اختيار اسم قصير يعبر عن شيء رمزي أكثر مما يعبر عن هدف محدد، فكلمة نبض، تعبر عن لحظة، وعن رغبة في الاستمرار، والوجود، وأخذ موقف، أكثر مما تعبر عن فكر أو برنامج، وهذا على عكس مسميات الأطر الشبابية قديماً، التي جرى استعراضها في الأجزاء السابقة من هذا الكتاب، وتتضمن تعريفات ومفردات مثل الاشتراكي، والعربي، والتعاوني، والفلسطيني، وسمات مثل اتحاد، ولجان، ومؤتمر، . وعلى سبيل المثال، نشر موقع بيرزيت أون لاين، الذي يحرره طلبة الإعلام في بيرزيت، تحقيقاً في شهر نيسان (أبريل) 2018، بعنوان «مجموعات شبابية تعم زوايا جامعة بيرزيت»، والافت على صعيد هذه الأسماء أنها تضم «نبض»، و«متراس» التي انبثقت من شباب كانوا في نبض، وتركز على رسم الجداريات التي يشارك مجموعات في تنفيذها، للشخصيات والرموز الوطنية، ومجموعة «نحت» التي تأسست العام 2016، والتي تتضمن نشاطات قريبة من نشاطات «نبض»، ولكن كما يدل تعريف المجموعة لنفسها أقل ميلاً للخطاب اليساري. وهناك كذلك شبكة «صامدون» التي أسسها طلاب أسرى محررون، وتعنى بقضايا الأسرى.² ويمكن الاستنتاج أنَّ هذه الأسماء والأهداف، هي تعبير عن شعور الشباب بالحاجة للحظة تحول. وإذا كانت فكرة الحركات، كما

1 المرجع السابق.

2 أسيل ناصر الدين، «مجموعات شبابية»، مصدر سبق ذكره.

سلف توضيحها، وكما سيشار لاحقاً، أيضاً، في حالة الساحات المختلفة موضوع الدراسة، تهدف إلى إحداث تغيير على أمل أن يؤدي هذا إلى بناء جديد أفضل، فإنّ الفرق بين هذه المجموعات وتلك الحركات، أنّ الشباب، هنا، يشعرون كما في الحركات، أنّ الأطر القائمة من فضاءات وسوى ذلك، تترك فراغاً ثقافياً وسياسياً يجب ملؤه، فإنهم يريدون خلق بنية تحتية وحالة حيوية (كما تدل الأسماء) وصولاً إلى تلمس طريقة التغيير، وهذا تعكسه نشاطات مجموعة نبض، التي تتضمن محاضرات في موضوعات مثل «علاقة الحزب السياسي بالحركة الاجتماعية»، «الاقتصاد المنزلي المستدام: توطئة نظرية وعملية»، و«نظام التعليم الفلسطيني وإعادة إنتاج آليات السيطرة»، و«الجامعة الفلسطينية: تقنيات العصي والعصيان»، وأنواع التنظيم السياسي، والفرق بين الحراك والحركات الاجتماعية، و«جوهر الماركسية وتطبيقاتها»، و«أهمية التعاونيات»، و«المسرح الوطني الفلسطيني: النشأة والتطور؛ فرقة بلالين .. نموذجاً»، و«السياسات الاقتصادية النيو ليبرالية للسلطة الفلسطينية»¹.

هذه العناوين المنتقاة تعكس التوق إلى البحث عن آليات عمل ملائمة شعبياً في إطار التحرر والاستقلال ومعارضة السلطة القائمة، مع نزعة يسارية، وتعكس، بشكل أو بآخر، عملية تأهيل للتفكير والتخطيط في قضايا وطنية واسعة وشاملة.

استعراض الصحيفة الورقية (المنشورة إلكترونياً كذلك)، يؤدي، أيضاً، إلى مزيد من الاستنتاجات، حول البنية التنظيمية والفكرية للملتقى.

تأسست صحيفة الملتقى (اتجاه)، العام 2016، وهذا بحد ذاته دلالة استمرارية للملتقى، وكذلك علامة على اتجاه للمأسسة.

تحت عنوان «من نحن؟» يُعرف القائمون على الصحيفة أنفسهم، واللافت أنّ هؤلاء الشباب لم يخرجوا كثيراً عن حرص الشباب الدائم في الحركات الشبابية، على الانطلاق من نفي تبعية لهم لأي إطار، أو جهة، أو شخص، وبكلمات أخرى، يعرفون أنفسهم عبر نفي الانتماء (لجهة ما)، أكثر مما يوضحون أي جهة هم، ربما لأنه لا يوجد تعريف

1 تم جمع هذه العناوين من رسائل البريد الإلكتروني التي يرسلها الملتقى للجمهور للدعوة لنشاطاتهم، والتي تسلمها الباحثة كواحد من المدرجة عناوينهم على اللائحة البريدية.

واضح لديهم حقاً. وبالتالي، جاء في التعريف، «اتجاه لا يتبع أحداً، ولا، لا نحاول أن نقول إننا نقف على الحياد، فالحياد أسطورة ساذجة وانهزامية، ولكننا نقف ضد التبعية ونسير طواعية، نحو إعلامٍ تحرري تقدميٍ مستقلٍ يناقش السياسة والاقتصاد والمعتقدات والمجتمع، ويُعنى بفلسطين بشكلٍ خاص، دون عزلها عن موقعها في العالم والتاريخ وسياقها التحرري من الاستعمار كيفما وأينما كان». في الواقع، قبل تقديم هذا التعريف، تأتي فقرة أخرى، استباقية، تقول «هنا أنكما وصلتما إلى هذه الصفحة عزيزي المتصفح والمتصفح، فأنتما ربما تتوقعان قراءة نصٍ طويل لتستشفا وتستنتجا وتمحصا وتفحصا إجابة عن سؤال «لمن يتبع اتجاه، وإلى أين يتجه؟». ويضيف القائمون على الموقع/الصحيفة «نأسف لإعلامكما بأنكما لن تشعرا بالارتياح بعد السطر الأول قائلين: «آه، هذول من جماعة فلان يا زلمة/امرأة».

وتوضح الصحيفة «اتجاه هو جزء من مسؤوليات اللجنة الإعلامية في ملتقى نبض الشبابي»، ثم يجري التأكيد مجدداً أن نبض لا تتبع أحداً.

في الواقع، إن شكل الموقع الإلكتروني ذاته «اتجاه» يستحق التأمل، فقد جاء أقرب إلى صورة وإخراج صحيفة ورقية قديمة، من حيث وجود «ترويسة» تتضمن اسم الصحيفة وتحتها شعار (لا تشتري ولا تباع)، وصندوقين إلى يسار ويمين اسم الصحيفة، وحتى الخط المستخدم، يوحي بالقدم على غرار الصحف القديمة. وهو ما يعكس ربما حنيناً للأنماط القديمة من العمل.

تشابه طريقة كتابة عنوان الجريدة الورقية، مع الشعار الشهير للجهة الشعبية لتحرير فلسطين، الذي ينتهي بسهم متجهة نحو اليسار. ولعل هذه الطريقة من شأنها تعزيز صورة قرب الملتقى من الجهة، على الرغم من النفي الضمني لذلك في افتتاحية العدد التجريبي. كذلك يكتب في المجلة كتاباً من المعروفين تاريخياً بالانتماء للجهة، وليسوا في جيل الشباب.¹

افتتاحية العدد التجريبي، تنوه إلى حال الفراغ الإعلامي «ليس ثمة وسيلة إعلامية نقدية تحليلية في الوطن، وهذا يستدعي وجوباً التحرك لملء بعض الفراغ».² ثم يعود كاتبو

1 على سبيل المثال، أحمد قطامش، وسام رفيدي.

2 اتجاه، العدد التجريبي، آب (أغسطس) 2016.

الافتتاحية إلى منهجية التعريف عبر النفي، بالقول «اتجاه ليست صحيفة أيديولوجية أو بلون سياسي أحادي. فهي مرنة وتسعى إلى أن تكون مساحة للحوار والتعددية». ولكن المفردات ذات النزعة اليسارية تعود إلى البروز بالقول عن الصحيفة «أما انحيازها، فهو للخندق المناهض للهيمنة والعنصرية والتفريط بالحقوق الوطنية والقوى الظلامية التكفيرية ومختلف أشكال الاستلاب». وتصبح هذه النزعة اليسارية أوضح بالإشارة إلى أنه «لا شيء يجفف الروح أكثر من اختزال الإنسان واختزال مطالبه، الأمر الذي تتفنن فيه نظريات «الشمال»؛ سواء في عهد الكولونيالية أو التبعية أو العولمة المتوحشة، فهي تتناسل من الليبرالية الجديدة، وصولاً إلى تسويغ نهب «الجنوب»، وتذويت الاستشراق، بعضها بعضاً والسيادة. وكأن «الجنوب» بلا إرادة أو كرامة أو قدرة أو تطلع للحرية» وهذه المفردات جميعها تقريباً جزء من خطاب الماركسية الجديدة ونظريات التبعية.

في الصفحة الأخيرة من العدد التجريبي لاتجاه، تعريف بملتقى نبض، وهو يلتقي بتعريف الصحيفة، وجاء أن هدف الملتقى «خلق قوة شبابية فاعلة ومؤثرة تشكل قوة ضغط وتغيير في الحياة الاجتماعية»، ويشير التعريف إلى إيمان الشباب والشابات «بقيم الحرية والعدالة والاستقلال في المجتمع الفلسطيني». واللافت في هذا التعريف عدم ذكر الاحتلال الإسرائيلي بنص مباشر وواضح، على الرغم من أن موضوعات المجلة تتركز بشكل أساسي على رفض الاحتلال والتطبيع، ولكن يتم وضع نشاط المجموعات ضمن «مناهضة العولمة، والليبرالية الجديدة والعنصرية والنظام الأبوي».

وقد بات التوجه أن يكون للملتقى ثلاثة مستويات من العمل؛ نبض المدارس، ونبض الجامعات، ونبض الشباب، مع لجان مختلفة، إعلامية، ومسرحية، وعمل تطوعي. ولكل لجنة منسق، ولكل مستوى سكرتاريا لها منسق، ويعقد هؤلاء اجتماعات لمناقشة القضايا المختلفة. ولكن كما توضح مرعي، حتى شهر أيلول (سبتمبر) 2018 على الأقل، ما زالت هذه البنية غير متكاملة، فمثلاً سكرتاريا المدارس ما زالت غير منفصلة، وما زالت عملية التعارف والعمل على التناغم والتفاهم جارية، وأن النشطاء الأساسيين، في كل مجال أو مستوى، عادة ما يختارون منسقهم.¹

1 جنين مرعي، مقابلة.

يستمر الملتقى في نشاطاته السالفة، مستخدماً أدوات عديدة تتضمن، المحاضرات، والندوات، والفرق المسرحية، وعرض الأفلام، والمخيمات الصيفية، والمساقات الأكاديمية (دورات)، وإذاعة تبث عبر الإنترنت، وزيارة عائلات الأسرى، والمصابين، مع الاهتمام بالأطفال، بما في ذلك جمع تبرعات أحياناً للمحتاجين منهم من المصابين والمعتقلين من قبل الاحتلال. وكذلك تشكيل لجان في مناطق مختلفة، سواء على مستوى المدارس أو الجامعات أو الشباب عموماً.¹ ويتبع وجود هذه العضوية، قدر من المركزية في الموقف السياسي، وهو ما يلاحظ أن جريدة اتجاه تقوم به، ببلورة مواقف تكتب في الافتتاحيات، أو ضمن موضوع خاص موقع باسم «هيئة التحرير»، من مثل ما جاء في عدد تموز (يوليو) 2018 بشأن موقف السلطة الفلسطينية من العمل النقابي.

مما مضى يمكن الإشارة إلى أن مجموعة نبض، ومجموعات شبيهة أقل نشاطاً،² باعتبارها فطماً من العمل في مرتبة وسطى بين الحركة التقليدية والحراك الشبابي الذي ظهر العام 2011 تقريباً. وفيما يلي مجموعة من السمات العامة لهذه المجموعات الشبابية، التي توضح جوانب الاختلاف والتشابه، مع الحركات والحركات:

- السعي إلى نفي الارتباط الأيديولوجي أو التنظيمي بقوى قائمة تقليدية، وفي هذا اشتراك مع الحركات في البعد المعلن عن التنظيمات التقليدية، ولكن لا يوجد موقف سلبي من الأطر القائمة، وهناك انفتاح على القوى القائمة.
- العمل على البنية التحتية المعرفية والثقافية بعيدة المدى التي تمهد لتبلور تنظيمي لاحقاً، مع موقف سياسي ومنطلقات محددة سلفاً، بعيداً عن هلامية منطلقات الحركات، مع اقتراب من البنى الحزبية والتنظيمية التقليدية.

1 الاتجاه، العدد الثاني، أيلول (سبتمبر) 2016، ومقابلة جنين مرعي.

2 نشط في المرحلة الزمنية ذاتها تقريباً في الضفة الغربية ما يعرف باسم دائرة سليمان الحلبي للدراسات الاستعمارية والتحرر المعرفي، وتنشط في مجال التوعية، وتعرف نفسها في منافذها على الإنترنت أنها «مجموعة تطوعية مستقلة للبحث والتعليم المجتمعي، تأسست في القدس في العام 2011، وتسمت باسم الشهيد سليمان الحلبي الذي قام باغتيال الجنرال «كليبر» قائد الحملة الفرنسية على مصر في العام 1800م، حيث ترى الدائرة في سيرة الحلبي الممتدة ما بين حلب وغزة والقاهرة والقدس تعبيراً عن وحدة مصائر الشعوب، ومقاومة الاستعمار الأوروبي، ورأس حربه المشروع الصهيوني في فلسطين. تتمحور نشاطات الدائرة حول دراسة الاستعمار ومنظوماته، والثقافة الوطنية والمقاومة، والتعليم المجتمعي عبر مشروع «الجامعة الشعبية- فلسطين». تتحدد رؤية وموقف الدائرة بالاستناد إلى «مركزية القضية الفلسطينية». ولكن بطبيعة الحال، هذه مجموعة عامة لا تنطبق عليها صفة الشبابية، التي يعتمد عليها هذا الكتاب لاختيار موضوع دراسته.

- وجود شبكة من الأعضاء والفروع واللجان التي لا تصل مرتبة التنظيم السياسي، ولكنها أكثر تبلوراً ووضوحاً من فكرة الحراك والعضوية الهلامية فيه، فهي في هذا في مرتبة وسط بين الحزب والحركة من جهة، والحراك من جهة أخرى.
 - وجود موقف سياسي شبه مركزي من قبل المنسقين الأساسيين، والمسؤولين عن المنابر الإعلامية.
 - المزاوجة بين الفضاءين الإلكتروني والواقعي في النشاط، فيجري جمع الموقع الإلكتروني مع العروض المسرحية التقليدية، وهو ما ينسحب على مجالات مختلفة من العمل.
- مثل هذه المجموعات بقيت، حتى وقت إعداد هذا البحث، على الأقل، في إطار العمل على تشكيل الفكر، أو بكلمات أدق تهيئة الظروف لملاء الفراغ بتوفير أفنية للحوار والنقاش والتعليم والنشاط التطوعي والفني، ولكن بعيداً عن العمل السياسي المباشر، وهذا ما يتضح في لحظات المواجهة مع الاحتلال، والتصعيد السياسي، فتتسم الأمور حينها بالمبادرات الفردية وغير المنسقة، أو المنسقة بشكل محدد يرتبط بنشاط بعينه، كما حدث في مسيرة 48 ألفاً سالفة الذكر، أو كما حدث في هبة 2016/2015.

هبة 2016/2015

في تشرين الأول (أكتوبر) 2015، بدأت موجة احتجاجات في أنحاء الضفة الغربية والقدس، وغلب عليها المساهمة الشبابية، وأخذت تحديداً شكلين أساسيين، الأول طعن بالسكاكين والدهس ضد الجنود والمستوطنين (دون غض النظر عن حالات متكررة ادّعى فيها الإسرائيليون أنّ شباناً وشابات كانوا ينوون القيام بالطعن لتبرير قتلهم دون سبب)، والثاني تظاهرات في نقاط التماس والحواجز الاحتلالية.

لم تأتِ الفعاليات والعمليات التي ظهرت حينها باعتبارها حراكاً شبابياً، بالمعنى التقليدي، لكن مساهمة الشباب فيها، كانت أيضاً مكثفة نسبياً، ودون قيادة أو إسناد، من قيادات سياسية أو فصائل.

هناك ثلاث قضايا تستحق التوقف في هذه الهبة،¹ من زاوية الحراك الشبابي. أولاً، أنَّ جيلاً جديداً قد ظهر فجأةً تقريباً دون اتصال يذكر مع الحركات الشبابية السابقة. ثانيتهما، أنَّه بعد سنوات (نحو خمس سنوات)، من التركيز على السياسة الداخلية الفلسطينية، من قبل الحركات الشبابية، (حتى وإن كانت القضايا المطروحة تتعلق بالصراع مع الاحتلال وعلاقة السلطة بالاحتلال)، عاد زمام المبادرة الشعبية إلى المواجهة المباشرة والواسعة نسبياً، مع الاحتلال، مع بعض النشاطات التضامنية والمساندة، كجمع التبرعات لإعادة بناء بيوت عائلات الشهداء التي هدمها الاحتلال.² والقضية الثالثة، أنَّ هذه الهبة أخذت شكل الحراك، أيضاً، دون التطور لرؤية شاملة لكيفية خوض الصراع، أو تحقيق الأهداف الوطنية.

في ندوة جرت في جامعة بيرزيت، أثناء الهبة، وبمشاركة شباب وطلاب قريين من الهبة، وأخذت شكل الحوار المفتوح حول بعض الأسئلة،³ اتضح بعض التشابه مع نمط الحركات الشبابية السابقة. ومن ذلك، مثلاً، أنَّه عند سؤال الشباب والشابات، هل هناك إستراتيجية واضحة لتطوير الهبة؟ كانت الإجابة أنَّه لا يوجد، وأنَّ الشبان تحركوا لأنَّ واقع الاحتلال لا يمكن السكوت عليه، وبخاصة مع تعطل العملية السياسية، وأنَّه لا يمكن الانتظار لتطوير إستراتيجية، وأنَّ المؤمل أن تطور التجربة الميدانية هذه الإستراتيجية. وبالتالي، لم يكن هناك في هذه الهبة تخطيط، أو تقسيم عمل، أو برنامج سياسي محدد، وهي كما الحركات الأخرى إعلان رفض الواقع أكثر من تحديد هدف محدد مطلوب. وكان وجه التشابه الثاني، هو غياب الفصائل، على الرغم من إقرار الطلاب المجتمعين أن غالبيتهم ينتمون إلى فصائل بعينها أو قرييون منها. واتضح عنصر ثالث في إجابات الشباب هو شعورهم بالتهميش وعدم الاكتراث بهم من قبل المنظومة السياسية القائمة.

في الواقع كان تحرك الشباب⁴ نوعاً من الاحتجاج الغاضب على أربع قوى أساسية (إضافة

1 ظلت تسمية ما حدث في العام 2016/2015 موضع جدل بين من أراد تسميتها انتفاضة أو هبة أو سوى ذلك، فاختار الفعاليات وعمليات المقاومة والاحتجاج إطار تنظيمي، وعدم وجود شمولية شعبية في الاحتجاج، جعل مختلف التسميات تبدو غير دقيقة، ولكنها شكلت «موجة» مرتفعة من المقاومة، ويعتمد هذا البحث وصف هبة مع الإقرار بغموض المصطلح، في هذه الحالة.

2 انظر، مثلاً، تقرير وكالة أنباء معاً، بعنوان إطلاق حملة إعادة بناء منزل الشهيد الحلبي، 10 كانون الثاني (يناير) 2016.

3 شارك الباحث في هذه الندوة وهو الذي حدد الأسئلة التي جرى النقاش حولها.

4 هناك حاجة إلى تحليل نوع الشباب أو من هم الذين شاركوا في تلك «الهبة»، فباستعراض سريع للشهداء والأسرى في تلك

إلى الاحتلال - الهدف الأساسي)، أولاً، هي السلطة الفلسطينية؛ ربما ليس بشخصها وفصائلها، ولكن بتركيبها ووظيفتها، بكونها مؤسسة بيروقراطية توظف الكوادر الشبابية والسياسية، وتقدم لهم فرص عمل، ولكن ضمن ضوابط أمنية وسياسية، ناجمة عن الاتفاقات السياسية. وما حدث في تلك الهبة هو رسالة بأن ميكانيزمات «السلطة» ومؤسساتها لم تعد تحرك وتضبط حركة الشارع وتسيطر عليه، ولم تعد تجسد مشروع دولة أو استقلالاً مُرضيين للشارع وطنياً، ولم تعد هناك قناعة بأدوات ووسائل عملها، ولا تشكل عامل جذب شخصي للشبان الجدد. وأوضحته الهبة تعمق أزمة منظمة التحرير الفلسطينية، وحقيقة أنها تعاني من عدم التجدد وضم الأجيال الجديدة، ومن الغياب شبه التام في حياة الشباب.

القوة الثانية التي تعارضت حركة شباب الهبة معها، هي بُنى ما بعد «أوسلو» الاقتصادية والاجتماعية؛ خارج بيروقراطية السلطة، من مشاريع اقتصادية وشركات، وحتى، أو ربما بالأخص المنظمات غير الحكومية (NGOs)، فهذه التي يفترض، بحسب تفكير وتخطيط المانحين والمستثمرين، أن ترسم معالم المستقبل وتحده، فقدت تدريجياً دورها.

القوة الثالثة، هي الحركات الشبابية، ذاتها، التي برزت للواجهة نحو العام 2011، لكنها سرعان ما وقعت في أمراض الفصائل ذاتها؛ من انقسام وخلافات وتشوش، وعدم قدرة على تطوير برامج، وشخصانية، وتنافس. وبحسب مشاركين قياديين في تلك الحركات، فقد كانوا قد أعلنوا حينها، أنها انتهت الآن ولم تعد موجودة بشكل منظم وحقيقي، وبدلاً منها تبرز من حين إلى آخر نشاطات شبابية، أي مجموعات تقوم بنشاط مرة واحدة، أو تتفاعل مع أحداث معينة، من دون طموح بأن تتحول إلى قوة سياسية حقيقية وفعلية.

أما القوة الرابعة، فهي لجان المقاومة الشعبية، وبخاصة التي عملت في الريف الفلسطيني، لمناهضة الجدار والاستيطان. وهذه اللجان أسهمت كثيراً في سد فراغ معين

الهبة، يتضح أنهم خليط من الشباب الجامعي أو المثقف، (مثل مهند الحلبي، أول من نفذ عمليات طعن في تلك الهبة، أو بهاء عليان الذي كان ينشط في تشجيع القراءة في القدس)، أو حتى طلاب مدارس-أطفال مثل هديل ونورهان عواد من مخيم قلنديا (القدس)، وأشرقت قطناني (نابلس)، وأحمد مناصرة (القدس)، وشباب عاطل عن العمل أو يعمل أعمالاً بسيطة مثل بائع الفواولة المتجول سليمان شاهين (البيرة). ولكن، بشكل عام، يمكن القول إن الشباب الجامعي لعب دوراً مميزاً في هذه الهبة، ولعل دراسة مفصلة لشهداء تلك الهبة، يمكن أن تكشف بعض التفاصيل المهمة حول الواقع الشباني.

في العمل الوطني، وقامت بإنجازات مهمة، وتحملت عبئاً مهماً في المرحلة السابقة. لكنها عانت من عدم الاحتضان الشعبي لها، ومن عدم تمكنها من تحريك الجمهور خلفها. ولعلها نجحت في مد خيوط دولية وعالمية، أكثر مما نجحت في مد خيوط وطنية، تجعل لها قيادةً موحدةً، أو على الأقل، إطاراً تنسيقياً، وبالتالي دون إستراتيجيات عمل متكاملة، ذات أهداف واضحة ومحددة. وتعرضت هذه اللجان لمحاولات وعمليات احتواء من الفصائل والسلطة الفلسطينية. وبداء، مؤخراً، أنها فقدت كثيراً من زخمها، على الرغم من الاحترام الشعبي لها، ولكنه احترام سلبي لم يصل إلى درجة التفاعل الإيجابي، والانخراط معها.

بوجود جيل جديد، وهبات ومقاومة من الشكل القديم الذي يقوم على المواجهة والانتفاض، بدا أن هذه القوى والمجموعات الأربع بدت مدعوة إلى مراجعة حساباتها وطريقة عملها، ولكنها عملياً لم تتفاعل مع الحدث، كما أن الشباب لم يطوروا إطار عمل مستمر، وعملت الأجهزة الأمنية الفلسطينية على احتواء الحراك الجديد، وعلى سبيل المثال منعت الأجهزة الأمنية التظاهر في أماكن معينة ونقاط تماس محددة، مثل منطقة البالوع في البيرة، وتحديدًا قرب مستوطنة بيت إيل مقر القيادة العسكرية الإسرائيلية، وحاجز الـ (DCO)، الشهر، فقام رجال أمن فلسطينيون يرتدون ملابس رياضية مدنية، في نهاية العام 2015، مثلاً بمنع التظاهر هناك بالقوة، دون توضيح رسمي لسبب منع التظاهر.¹

الانتخابات الطلابية

يوجد في الضفة الغربية 33 مؤسسة تعليم عالٍ موزعة كالتالي: 9 جامعات تقليدية (اثنتان حكوميتان، وست عامة، وواحدة خاصة) و12 كلية جامعية (أربع حكومية، وخمس خاصة، واثنتان عامتان، وواحدة تحت إشراف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين)، و12 كلية مجتمع متوسطة (واحدة حكومية، وست عامة، وأربع خاصة، وواحدة تحت إشراف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين).²

1 منع المتظاهرين من الوصول إلى مدخل البيرة الشمالي، وكالة معاً، 25 كانون الأول (ديسمبر) 2015: <https://bit.ly/2yG198g>

2 موقع وزارة التربية والتعليم العالي، حقائق وأرقام 2017/2016: <https://bit.ly/2Hrp3WC>

تجري الانتخابات الطلابية في أغلب الجامعات في الضفة الغربية (بعكس قطاع غزة كما سيلي لاحقاً)، وأبرزها: جامعة بيرزيت، جامعة النجاح، الجامعة العربية الأمريكية، جامعة القدس المفتوحة، جامعة الخليل، جامعة بيت لحم، جامعة فلسطين التقنية خضوري، جامعة الاستقلال، جامعة البوليتكنك فلسطين.

وتجري الانتخابات، بشكل منتظم، في جامعة بيرزيت، وتنافس الكتل الطلابية المختلفة على مقاعد المجلس، وغالباً ما تكون نتائج التصويت لكتلتين؛ الأولى تابعة لحركة «فتح»، والثانية لحركة «حماس»، متقاربة، مع وجود كتلة يسارية ثالثة قريبة من الجبهة الشعبية، ولكنها لا تحظى بالثقل التصويتي ذاته. ففي الانتخابات العام 2019/2018، على سبيل المثال، فازت كتلة الوفاء الإسلامية «الذراع الطلابية لحركة حماس» في انتخابات مؤتمر مجلس طلبة بيرزيت بـ 24 مقعداً بمجموع 3784 صوتاً، متقدمة على كتلة الشهيد ياسر عرفات «الذراع الطلابية لحركة فتح» التي حصلت على 23 مقعداً بمجموع 3615 صوتاً. وجاء القطب الطلابي الديمقراطي التقدمي «الذراع الطلابية للجبهة الشعبية» في المرتبة الثالثة حاصلاً على 4 مقاعد، بمجموع 705 أصوات، فيما لم تحصل كتلة الوحدة الطلابية الذراع الطلابية للجبهة الديمقراطية على أي مقاعد.¹

كذلك فازت كتلة الوفاء الإسلامية في انتخابات مؤتمر مجلس طلبة جامعة بيرزيت للعام 2017/2016 بـ 25 مقعداً، فيما حصلت كتلة الشهيد ياسر عرفات على 21 مقعداً بمجموع 3035 صوتاً. وجاء القطب الطلابي الديمقراطي التقدمي «الذراع الطلابية للجبهة الشعبية» في المرتبة الثالثة حاصلاً على 5 مقاعد بمجموع 668 صوتاً.

بالعودة إلى نتائج الانتخابات منذ العام 1995 وحتى العام 2018، يظهر تفوق الكتلة الإسلامية، على كتلة «فتح»، حيث فازت الوفاء 8 مرات في أعوام

(1996، 1998، 1999، 2000، 2004، 2006، 2007، 2015)، مقابل 7 مرات للشبيبة في أعوام (1997، 2005، 2008، 2009، 2012، 2013، 2014) مع استثناء سنوات الانتفاضة 2001-2003² التي لم تعقد فيها الانتخابات، والعامين 2010 و2011 اللذين قاطعت فيهما الكتلة الإسلامية

1 موقع جامعة بيرزيت، <https://bit.ly/2xPWSRu> :9/5/2018

2 «نتائج انتخابات جامعة بيرزيت خلال 20 عاماً الماضية ... من فاز أكثر الكتلة أم الشبيبة؟»، الحدث، 24/4/2016: <https://bit.ly/2Hrhyiq>

الانتخابات. وعادة تكون نسب التصويت عالية، بنحو 75 بالمئة من أصحاب حق الاقتراع.¹

الواقع في جامعات أخرى مختلف، فمثلاً لا تجري الانتخابات في جامعة النجاح، بشكل غير منتظم، فمثلاً انقطعت الانتخابات بين العامين 2006 و2013، وبين 2013 و2017. ويوضح الجدول التالي نتائج الانتخابات في «النجاح».²

*تحالف حماس والجهاد الإسلامي.

السنة	المقاعد	
	فتح	حماس
1996	36	39
*1998	35	*42
*1999	34	*42
*2000	35	*42
*2001	28	*48
2004	38	36
2005	34	40
2006	38	38
2013	43	33
2017	41	34

وتعتبر نسب التصويت متدنية في النجاح (أكبر جامعات الضفة الغربية من حيث عدد الطلاب)، مقارنة بجامعات أخرى، وصلت نسبة مشاركة الطلاب العام 2017 إلى نحو 50 %.³

في جامعة الخليل، تجري الانتخابات مع بعض الانقطاع، فمثلاً في العام 2015/2014، شارك 66.7 بالمئة من الطلبة في الانتخابات، وفازت كتلة الشهيد ياسر عرفات بـ 21 مقعداً، والكتلة الإسلامية بـ 19 مقعداً، وكتلة الخليل اليسارية بمقعد واحد. وفي انتخابات

1 موقع جامعة بيرزيت، <https://bit.ly/2xPWSRu> :9/5/2018

2 صلاح عقل، «نتائج انتخابات مجلس طلبة جامعة النجاح: من الانخراط في التنظيمات السياسية إلى انعدام الثقة بها»، وكالة وطن، <https://bit.ly/2M4O8Kl> :29/4/2017

3 نسبة التصويت لطلبة النجاح بلغت 50 %، موقع النجاح الإخباري، 18 نيسان (أبريل) 2017.

2013/2014، فارت كتلة الشهيد ياسر عرفات بـ 23 مقعداً، والكتلة الإسلامية بـ 17 مقعداً، وكتلة الخليل اليسارية بمقعد واحد، بينما لم تحصل كتلة فلسطين للجميع على مقاعد، وبلغت نسبة المشاركة فيها 69%¹. وبخصوص الانتخابات السابقة التي جرت في 2011/2012، فقد فازت كتلة الشهيد ياسر عرفات بـ 30 مقعداً، وكتلة التغيير الطلابي الذراع الطلابية للمبادرة بـ 6 مقاعد، وفازت كتلة صغيرة، يبدو أنها أخذت فرصة من غياب الكتلة الإسلامية، مثل كتلة «التجمع الطلابي لإنهاء الانقسام»، (الجهتان الشعبية والديمقراطية) بمقعدين، وكتلة نضال الطلبة (جبهة النضال الشعبي) بمقعدين، وكتلة الطليعة الطلابية (حزب الشعب) بمقعد واحد، وبلغت نسبة المشاركة فيها 46%².

أما في انتخابات مجلس الطلبة في الجامعة الأميركية في جنين، العام 2018، فحصلت كتلة الشهيد ياسر عرفات على 24 مقعداً، وكتلة تجمع المبادرة الطلابية على 6 مقاعد، وكتلة الشهيد أحمد الكيلاني وهي تحالف بين كتلتي الوحدة الطلابية والاستقلال على 3 مقاعد. وبلغ عدد الطلبة المقترعين 4618 طالباً؛ أي ما نسبته 45.9% من عدد الطلبة الذين يحق لهم الاقتراع.³ والملاحظ عدم دخول حركة «حماس» الانتخابات في عدد من الجامعات، فيما يعتقد أن هذا ناتج لحسابات الفوز والخسارة في هذه الجامعات، أو للتخوف من الملاحقات الأمنية، وما تسميه الحركة القمع والإقصاء والاعتقال والتعذيب.⁴ وتقاطع الحركة الانتخابات أحياناً، كما جرى في جامعة القدس العام 2018، التي فازت بها كتلة الشهيد ياسر عرفات،⁵ مع نسبة مشاركة نحو 37%⁶.

كذلك لا تشترك «حماس» في انتخابات جامعة بيت لحم، حيث تفوز كتلة حركة «فتح» عادة، بنحو ثلثي مقاعد المجلس الـ 31 (20) مقعداً، بينما تحصل الكتلة اليسارية على الثلث.⁷

1 موقع جامعة الخليل، 2018/9/3: <https://bit.ly/2wMSyPp>

2 موقع جامعة الخليل، 2018/5/9: <https://bit.ly/2LrIGA2>

3 موقع الجامعة العربية الأميركية، 2018/5/13: <https://bit.ly/2sEFgms>

4 انظر على سبيل المثال تقرير مقاطعة جامعة النجاح، بعد ست سنوات من المقاطعة .. «حماس» تقرر خوض انتخابات جامعة النجاح، موقع فلسطين اليوم، 2013/4/20: <http://bit.ly/2xzAJ02>

5 موقع جامعة القدس، 2018/4/29: <https://bit.ly/2Jg4IsW>

6 الصفحة الرسمية لشبكة القدس الإخبارية على فيسبوك: <https://bit.ly/2JFVzcq>

7 موقع جامعة بيت لحم، 2018/5/9: <https://bit.ly/2JqIIaK>

هناك ملاحظات يمكن استنتاجها مما سبق، أهمها أن إدارات الجامعات تلعب دوراً في مدى إتاحتها العملية الانتخابية، وأن الحركة الطلابية لا تبدي، في كثير من المواقع، تشبثاً في العملية الديمقراطية، ولكن هذا لا يلغي أهمية العملية الانتخابية التي تجري. وتتفاوت طبيعة العلاقات الطلابية في داخل الجامعات، فمثلاً في بيرزيت، هناك توافق على أن تمثل كل الكتل الفائزة في إدارة مجلس الطلبة، حتى لو تمكنت كتلة منفردة أو بالتحالف مع كتلة أخرى تشكيل المجلس، وهو ما يعد نوعاً من التعاون الطلابي المتقدم.

الملاحظ، أيضاً، أن التسييس في عمل مجالس الطلبة محدود نسبياً لصالح الخدمات الطلابية والعمل النقابي، وبخاصة رفض رفع الأقساط الطلابية، فتتكرر الإضرابات في جامعات مثل بيرزيت، والقدس، والأميركية، لأسباب لها علاقة بالأقساط. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه الجامعات تشهد حالات صدام متكرر مع الاحتلال، وهنا يجدر الالتفات، مثلاً، إلى أهمية موقع الجامعة في مسألة الاصطدام مع الاحتلال، فمثلاً يؤدي قرب جامعة القدس في قرية أبو ديس من جدار الفصل ومن القدس، إلى صدامات دائمة مع جنود الاحتلال، ولا تغيب أنباء الصدامات وإلقاء قنابل الغاز والرصاص من قبل الجنود عن أي فصل من فصول الدراسة الجامعية، ويخرج من الجامعة (ربما بسبب مثل هذه الأجواء) عدد أكبر نسبياً من الشهداء والمشاركين في المواجهات مع الاحتلال في مواقع سكنهم. فعلى سبيل المثال لا الحصر، لا توجد بيانات أو إحصاءات عن أعداد الشهداء أو الأسرى والمعتقلين من الجامعات، ولكن في جامعة القدس، على سبيل المثال، في العام 2015، استشهد الطالب ضياء تلاحمة من الجامعة، في 21 أيلول (سبتمبر) 2015 الذي كان ناشطاً في العمل الوطني في الجامعة، وجاء استشهاده في منطقتة في محافظة الخليل، جنوب الضفة الغربية، فقام زميله في الجامعة مهند حربي (من قرية سردا في محافظة رام الله والبيرة شمال وسط الضفة) بعملية طعن إسرائيليين في القدس، يوم 3 تشرين الأول (أكتوبر)، فيما يبدو أنه رد على العملية، قُتل فيها إسرائيليين واستشهد الحربي، واندلعت على إثرها انتفاضة شبابية، كان من شهدائها طالب الإعلام في الجامعة، من مخيم قلنديا، إياد سجدية، واستشهد في المخيم أثناء صدامات مع قوات الاحتلال التي جاءت لاقتحام المخيم.

ولكن حتى الجامعات غير الملاصقة لنقاط التماس والحواجز، فإن طلبتها، من جهة،

يذهبون إلى نقاط التماس للتظاهر والاحتجاج، كدأب طلبة بيرزيت الذهاب إلى حاجزي عطارة وبيت إيل للاحتجاج، أو إلى محيط سجن عوفر. وتقوم قوات الاحتلال بعمليات اقتحام متكررة للجامعات، من مثل الاقتحام مرات عدة لجامعة خضوري في طولكرم، خلال العامين 2015 و2016، واقتحام بيرزيت مراراً ليلاً، ومنها دخول وحدة مستعربين (جنود متخفين بملابس مدنية) واعتقال رئيس مجلس الطلبة، عمر الكسواني، في آذار (مارس) 2018.

يتضح من واقع جامعات الضفة الغربية أن الفصائل ما زالت هي القوة المنظمة الأساسية بين الطلاب في الجامعات، وهذا ما تعكسه الانتخابات، ولكن، أيضاً، جزءاً كبيراً من الجهد الوطني يجري بقرارات فردية وشخصية للطلبة بمعزل عن الفصائل، وهو ما أوضحه، أيضاً، طلبة في معرض حديثهم عن هبة 2015/2016 كما ورد سابقاً. ويرتبط بهذا، أيضاً، أن انتقال ثقل الفصائل الفلسطينية، وبخاصة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، إلى داخل فلسطين، ونشوء الأجهزة الأمنية الفلسطينية التي باتت تلعب دوراً كبيراً في إدارة وتوجيه نشاط حركة «فتح» الشعبي، أدى إلى تقليص دور الجامعات في إنشاء قادة جدد، بين الشباب، يقومون هم بالمبادرة والقيادة، فبعد نشوء السلطة الفلسطينية، وانتقال الفصائل إلى الداخل، أصبح شائعاً أن تأتي تعليمات للطلبة من فصائلهم والأجهزة الأمنية.

إلى ذلك، يتضح، أيضاً، استعصاء توحيد الحركة الطلابية في إطار موحد، وبخاصة مع استعصاء إحياء الاتحاد العام لطلبة فلسطين، إذ يشير منسق حركة «الشبيبة»/فتح، حسن فرج أن هناك 10 فروع عاملة حول العالم من أصل 49 كانت سابقاً، (عدا وحدات ومجموعات تابعة للفروع). ويشير إلى العديد من الاجتماعات مع رؤساء مجالس الطلبة لتفعيل الاتحاد العام لطلبة فلسطين (بين العامين 2016 و2018)، وتم التواصل مع الاتحادات الشعبية في حركة فتح ومنظمة التحرير من أجل عقد المؤتمر العام الحادي عشر. ويقول فرج إن هناك موافقة ودعمًا من الرئيس الفلسطيني محمود عباس لأجل ذلك، «لكن المعيق هو النظام الداخلي للاتحاد الذي يركز على فروع الخارج، لذلك لا بد من العمل على توحيد العمل الطلابي ما بين جامعات الداخل والخارج»، ويقول «هناك قرار في حركة فتح لتشكيل لجنة تحضيرية للاتحاد بالتواصل مع فصائل منظمة التحرير، من أجل ضمان عقد المؤتمر بأسرع ما يمكن، وتفعيل الاتحاد». ويضيف

«كان هناك تواصل ما بين الشبيبة ورؤساء مجالس الطلبة هنا في الضفة الغربية، مع بعض فروع الاتحاد العام الفاعلة، وعقدت سلسلة اجتماعات بين شبيبة فصائل منظمة التحرير في الضفة وغزة، التي دعت إلى تفعيل الاتحاد العام».¹

2-3 القدس

أسهمت اتفاقيات أوسلو أولاً، وبناء جدار الفصل الإسرائيلي، ومنع أهالي الضفة الغربية وقطاع غزة من دخول القدس ثانياً، في أن يصبح للقدس واقع مختلف عن باقي الضفة الغربية. فمن جهة، لا توجد أجهزة أمنية أو بيروقراطية فلسطينية تعمل علانية وفعالاً في المدينة، وبالتالي فالآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لعمل هذه المؤسسات مختلف في القدس عنه في باقي الأراضي المحتلة العام 1967. كذلك أصبح التواصل بين المدينة والضفة صعباً، وبخاصة من حيث دخول فلسطينيي الضفة لها. وهذا أفرز واقعاً جديداً، وحركات شبابية مختلفة، غير منفصلة تماماً عن باقي الضفة، ولكنها ليست متطابقة أو متواصلة تماماً.

ويمكن الإشارة إلى مجموعات عدة نشأت بعد العام 2011، ولكن اللافت عدم تشابهها مع ما كان يجري في الضفة الغربية، إذ كانت تبدو أقل تسييساً، ومن أسباب ذلك، ربما، عدم وجود سلطة لإعلان معارضتها، حتى وصل الأمر، العام 2017، إلى هبة بوابات القدس التي مثلت ظاهرة مختلفة.

تعتبر مجموعة «شباب من أجل القدس» من أوائل وأبرز المجموعات الشبابية التي شكلت حالة «الحراك الشبابي الفلسطيني» في القدس، وقد ظهرت نحو 2011، وكان محور ظهورها شبيهاً بحراك 15 آذار في الضفة وغزة، هو الثورات العربية، وتحديدًا عقب سقوط حكم محمد حسني مبارك في مصر، وكانت بداية تجلياتها، تغيير صورة «بروفایل» فيسبوك لعدد كبير من الأشخاص في المدينة، إلى صورة تحمل عبارة «شباب من أجل القدس».²

1 حسن فرج، مقابلة، (الواقع أن مسألة النظام الأساسي للاتحاد هي ذريعة تنسحب على باقي الاتحادات الشعبية والمهنية، وأن نظامها يحتاج إلى تغيير، وإلى حل التعارض مع النقابات والاتحادات الأخرى العاملة في فلسطين، وهو أمر بلا شك يمكن تجاوزه لو وجدت إرادة سياسية لذلك).

2 هنادي قواسمي، «مراجعة أولية لتجربة الحراك الشبابي الفلسطيني في القدس»، في: الحركات الشبابية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص 64.

اشتركت المجموعة مع الحركات الأخرى بأنها تألفت من خليط من الشباب الفصائيين والمستقلين، ولكن غير الراضين في الحالتين عن بطء وضعف أداء الفصائل. ثانياً، عدم وجود نظام للعضوية، وهيكلية، ولكن يلاحظ مراقبون ومشاركون بالحراك، أنه بينما كان يمكن لأي شخص أن يشارك في فعاليات المجموعة، فإن «الصف الأول» أو النواة المحركة، وعددها نحو عشرة أشخاص لم يكن مفتوحاً فعلياً، وأن كثيراً من الأمور تعد سلفاً بحوارات شخصية قبل أن تصل إلى وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض الإعلان، وليس التشاور.¹

السمة الثالثة المهمة، في عمل هذه المجموعة، أنها اهتمت، كما حراك 15 آذار، أكثر بالشأن الداخلي، ولكن خصوصية الوضع في القدس من حيث غياب السلطة، جعل الاهتمام الطاغي بقضايا اجتماعية، فوضعت المجموعة في تعريفها لنفسها على فيسبوك: «شباب من أجل القدس: نحن مجموعة شباب من القدس لا يوجد لنا أي انتماء حزبي أو سياسي، نعاني يومياً من الممارسات الخاطئة في القدس، ونعلن رفضنا لما يلي: معاكسات البنات في الشوارع، وعلى أبواب المدارس؛ تعاطي المخدرات وانتشارها بشكل كبير في صفوف الشباب المقدسي؛ أن يكون الشباب بلا هدف أو رؤية؛ هدفنا أن تكون القدس رمزاً للثقافة والكرامة والحرية. إذا كنتم تؤيدون هذه الأفكار فكونوا من المشاركين والفاعلين في هذه المجموعة، وتذكروا أن كل بداية صعبة نهايتها وطن حر كريم».²

قامت المجموعة بنشاطات عدة غالبيتها ذات شكل اجتماعي ثقافي، مثل زيارة المرضى، وحملات النظافة، والوقوف أمام مدارس البنات لمنع المعاكسات. ويبدو أن هذا الطابع الاجتماعي لم يرض جميع المشاركين، فانبثقت من المجموعة جماعة أخرى حملت اسم «هنا القدس»، التي تبنت نشاطات ضد التطبيع، ومساندة الأسرى ذات طابع وطني عام، كما برزت مجموعات ذات طابع اجتماعي خيري، على غرار الضفة الغربية، دون أن يكون هناك تجاهل تام للشأن الوطني، مثل مجموعة «كنعانيون على الخير اجتمعنا»، أو مجموعات تعنى بالتصوير والثقافة والوعي بهوية وتاريخ المدينة، كمجموعة «صور وانت ماشي» ومجموعة «نبض القدس».³

1 المرجع السابق، ص 66-67

2 المرجع السابق، ص 65.

3 المرجع السابق، ص 68-72.

وكما حدث في الضفة الغربية، بات التركيز لاحقاً على نشاط بعينه، بغض النظر عن من ينظمه ويديره، فصارت تعبيرات مثل الحراك الشبابي في القدس، و«أصبحت السمة الأساسية في أي فعالية هو وجود عنصر الشباب كمحرك ومنظم لها، دون الانتظام تحت اسم مجموعة معينة».¹

هذا النشاط الاجتماعي الثقافي لا يعني أنه ليس ذا شق سياسي، أو أنه لن يتطور إلى شق سياسي، فدعم العائلات الفقيرة، أو النظافة، هو دعم للصمود، ولكن الأهم هو أنّ اجتماع الشباب ونشاطهم يمهّد لدرجة أعلى من الانخراط في الهم العام، ومنه السياسي.

كمثال على التحول من الاجتماعي والثقافي إلى السياسي، تم في آذار (مارس) 2014، بمبادرة مجموعة تسمى «شباب البلد»، التي تشكلت في منطقة جبل المكبر في القدس، العام 2012، من نحو عشرة شباب،² تنظيم أطول سلسلة قراءة حول أسوار القدس، سميت بسلسلة للقراءة والصمود، في إشارة لالتصاق الثقافي بالوطني.³ لاحقاً، نقّذ بهاء عليان صاحب المبادرة التي جمعت الآلاف في السلسلة عملية مقاومة استشهد على إثرها، وهذا زاد الاهتمام بمبادراته الثقافية، فصار تنظيم سلاسل القراءة البشرية ظاهرة متكررة في جامعات ومدن فلسطينية مختلفة، بدءاً من جامعات بيرزيت⁴ والقدس⁵ والخليل⁶ والنجاح⁷ وفي العاصمة الأردنية عمّان،⁸ وفي مسيرات العودة من رفح وغزة إلى الحدود العام 2018.⁹

1 المرجع السابق، ص 69.

2 محمود السعدي، «مبادرات شبابية لخدمة المجتمع الفلسطيني وبقائه في القدس»، العربي الجديد، 2016/10/30، <https://bit.ly/2IZF0ZC>

3 «أطول لسلسلة بشرية حول سور القدس للقراءة والصمود»، شبكة القدس الإخبارية، 2014/3/16، <https://bit.ly/2Rw9ken>

4 انظر: «جامعة الشهداء تحتضن سلسلة «بهاء الشهداء»»، موقع جامعة بيرزيت، 20 شباط (فبراير) 2016، <http://bit.ly/2LOSCTL>

5 محمود السعدي، «جامعة القدس الفلسطينية تحيي سلسلة بهاء الشهداء»، العربي الجديد، 13 شباط (فبراير) 2016.

6 «تنظيم أطول سلسلة قراءة جامعية في جامعة الخليل»، القدس، 1 شباط (فبراير) 2016، <https://bit.ly/2SyHxez>

7 الحارث الحصني، «بهاء عليان في نابلس»، وكالة وفا، 18 آذار (مارس) 2016.

8 مصعب الأشقر، «سلسلة «بهاء عليان» القرائية تستمر في عمان»، موقع البوصلة، 1 أيار (مايو) 2016، <http://bit.ly/2Cal82L>

9 «أطول سلسلة قراءة بمخيمات العودة برفح وغزة»، المركز الفلسطيني للإعلام، 4 نيسان (أبريل) 2018، <http://bit.ly/2LPJq1y>

هبة البوابات

في تموز (يوليو) 2017، اندلعت في القدس موجة احتجاجات مدنية غير مسبقة، تمثلت في المراقبة والصلاة في الشوارع، احتجاجاً على تركيب بوابات إلكترونية في القدس، بعد تنفيذ ثلاثة شبان، من مدينة أم الفحم، عملية مسلحة في الحرم الشريف، وقد توجت أيام الانتفاضة المقدسية بتراجع الاحتلال عن قراره.¹ وإذا كانت هذه الانتفاضة لا تصنف ضمن الحركات الشبابية لأنها شهدت مشاركة شاملة لأهالي القدس، فإن دور الشباب لا يمكن تجاهله، أو تجاهل أن نشاطاتهم السالفة أسهمت في حالة الوعي العام والاستعداد الجماعي للنشاط دون فواصل ودون توجيه.

3-3 قطاع غزة

كما حدث في كل من الضفة والقدس، أدى الربيع العربي إلى حماسة شبابية في قطاع غزة، لذلك بدأ في الوقت ذاته تقريباً (مطلع شباط (فبراير)، 2011)، حراك في القطاع، وأيضاً أخذ أسماء شبيهة بما جرى في الضفة، مثل 15 آذار، و5 حزيران، إضافة إلى مجموعة تسمى «غزة نحو التغيير»، حرصت على التفاعل مع المجتمع الخارجي عبر صفحات «فيسبوك» بالإنجليزية. كانت مجموعة 5 حزيران تريد تطوير رؤية واضحة بعيدة المدى، ورفضت مجموعة آذار ذلك على اعتبار أن هذا يحول النشاط إلى حزب. وجرى نقاش للاسم هل هو هبة أم حملة، أم حراك، واتفق على اسم «الحراك الشعبي لإنهاء الانقسام»، وجرى التنسيق مع مجموعة الضفة الغربية». ووضع لجان إعلامية ولوجستية مختلفة.²

تراكمت نشاطات صغيرة تمهيداً للحدث الكبير (مسيرة 15 آذار)، وفعلاً اكتسب الحراك زخماً دفع الحكومة المقالة، آنذاك، لإعلان دعمها التحرك، وبخاصة بعد مؤتمر صحافي يوم 14 آذار، وبدء الاحتشاد في ساحة الجندي المجهول في غزة، وباتوا هناك استعداداً لليوم التالي.³ على الأرض، تم قمع المسيرة، بداية بمحاولة احتوائها (على غرار ما جرى في الضفة الغربية) بإرسال أشخاص للمشاركة فيها واحتوائها وتوجيهها، فجاء عناصر

1 «أهم محطات معركة البوابات الإلكترونية في الأقصى»، موسوعة الجزيرة: <https://bit.ly/2KEshsv>

2 سامر أبو رحمة، «الحراك الشبابي من أين وإلى أين؟»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 90، ربيع 2012.

3 الشطلي، «الحراك الشباب الفلسطيني في قطاع غزة»، مرجع سبق ذكره.

«حماس» إلى ساحة الجندي المجهول، وحاولوا تركيب مسرح وأجهزة صوت ليسيظروا على ما يقال، وليبدو الحدث تأييداً للحركة، ضد الحكومة والرئاسة في رام الله، فقرر الشباب نقلها إلى ساحة الكتيبة، وبعد ساعات احتشد فيها الآلاف قامت «حماس» بقمع المسيرة هناك بالقوة.¹ وكذلك قمعت «حماس» فعاليات جرت أيام 28 آذار (مارس)، وقمعت مسيرة انطلقت من جامعة الأزهر يوم 30 آذار (مارس)، واعتقل عدد من المنظمين، وكانت عمليات القمع قد أدت إلى تراجع المشاركة الجماهيرية.²

شكل طلاب الجامعات، وبعيداً عن الانتماء الحزبي، عصب الحراك في غزة.³ ولكن لم تتمكن الحركة من الاستمرار طويلاً، فعدا عن قمع «حماس» للحراك، تغيرت الأجندة مع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تشرين الثاني (نوفمبر) 2012.

بعد حرب 2012، يبدو أن العودة إلى الاحتجاجات الداخلية وضد الانقسام، لم تعد ممكنة، فجرى التوجه من مجموعات شبابية إلى تبني مقاومة الاحتلال بإعلان تأسيس «ائتلاف شباب الانتفاضة»، في العام 2013، للاشتباك مع قوات الاحتلال في نقاط التماس الحدودية، وبخاصة في ذكرى المناسبات الوطنية، مثل النكسة والنكبة ووعده بلفور، على أساس تجمع غير حزبي لا ينتمي إلى قوة سياسية محددة، وقد لاقى هذا التحرك دعماً، كما يقول أصحابه، من كل من الرئيس محمود عباس، ورئيس الوزراء في غزة حينها إسماعيل هنية.⁴ واستمر الحراك حتى العام 2016، حيث دعا إلى فعاليات في ذكرى النكبة، تشمل العودة إلى الحدود،⁵ قبل أن يتراجع ويتلاشى.

نشأت مجموعات شبابية عدة في غزة حاولت أن تطرح قضايا إنهاء الانقسام وبعض المواضيع المطالبية، وعلى الرغم من أنها كانت تطرح مطالب من حكومة التوافق في رام الله، فإن «حماس» كانت تواجهها غالباً بسيناريو متكرر؛ هو محاولة احتواء الحراك

1 المرجع السابق.

2 سامر أبو رحمة، «الحراك الشبابي من أين وإلى أين؟»، مرجع سبق ذكره.

3 أحمد إبراهيم حماد، «الحراك الشبابي الفلسطيني «نظرة أخرى»، دنيا الوطن، كانون الثاني (يناير) 2017: <https://bit.ly/2ACofxS>

4 «ائتلاف شباب الانتفاضة».. أمل يبزغ من ثورة الشباب»، المركز الفلسطيني للإعلام، كانون الأول (ديسمبر) 2013: <https://bit.ly/2PrTVhg>

5 «ائتلاف شباب الانتفاضة: 15 أيار (مايو) يوم زحف ضد الاحتلال»، الحرية، أيار (مايو) 2016: <https://bit.ly/2Q4UOd3>

بإرسال عناصرها ليقودوا الفعاليات، لتصبح ضد الرئاسة والحكومة في رام الله، ثم تفض التظاهرات التي لا تلتزم بالقيادة الحمساوية لها، ثم يعتقل أفراد قاموا عليها. هذا ما حدث، مثلاً، مع حراك 29 نيسان (أبريل) الشبابي العام 2015.¹ ومع «الحراك الشبابي الشعبي» الذي انطلق العام 2017، وتبنى قضايا حياتية؛ مثل الكهرباء، وكان، كما أعلن أحد منظميه، محمد التلوي، في بيان ألقاه مسجلاً عبر الفيديو، «أن الحراك لا يتبع لأي فصيل أو تنظيم، وأن أبناء التنظيمات الذين خرجوا، خرجوا بوازع انتمائهم لشعبهم وليس لتنظيماتهم».² وعانى هذا الحراك بشكل مزدوج من ملاحقة «حماس» لعناصره ولؤيديهم، واعتقالهم، ومن محاولة أطراف فيه تسييسه بالفعل، كما حدث، أيضاً، في تحرك 29 نيسان، وتحديدًا من قبل عناصر قريبة من حركة «فتح». وفي كانون الثاني (يناير) 2018، حاول الحراك إطلاق سلسلة فعاليات احتجاجية، أعلن عنها أحد قادة الحراك، عامر بعلوشة،³ لتجري حملة اعتقالات من قبل أجهزة «حماس» الأمنية أدت إلى وقف الحراك.⁴

الانتخابات الطلابية في غزة

توقفت الانتخابات الطلابية في جامعات قطاع غزة، حيث توجد 15 مؤسسة تعليم عالٍ، منها خمس جامعات، وأربع كليات جامعية، و6 كليات جامعية متوسطة،⁵ منذ الانقسام العام 2007 على الأقل، ولا وجود لحياة طلابية انتخابية.

تأسست عقب الانقسام ما يسمى «سكرتارية الأطر الطلابية»، بهدف تجنّب الجامعات المناكفات السياسية، ولكن هذا لم ينجح. وتتهم أوساط السكرتاريا إدارات الجامعات بالمسؤولية عن تعطل الانتخابات.⁶ كما تتبادل الكتل الطلابية لحركتي «فتح» و«حماس»

1 أمن حماس «حاول أن يلتفت حول الحراك لكنه فشل» ... بيان صادر عن حراك «29 نيسان»، صحيفة المشرق الإلكترونية، 30 (أبريل) 2015: <https://bit.ly/2OYSPdZ>

2 «الحراك الشعبي يتحدى حماس في بيان ناري: مهلكم 72 ساعة لحل أزمة الكهرباء»، فيديو - يوتيوب، كانون الثاني (يناير) 2017: <https://bit.ly/2F5vkeL>

3 «الآلاف في مخيم جباليا يخرجون احتجاجاً على سوء الأوضاع الاقتصادية»، بوابة الهدف الإخبارية، كانون الثاني (يناير) 2018: <https://bit.ly/2yFj8LW>

4 «مباحث حماس تستدعي عامر بعلوشة وشكري أبو عون ومحمد التلوي»، أمد للإعلام، كانون الثاني (يناير) 2017: <https://bit.ly/2JqjeuZ>

5 المصدر السابق.

6 «غزة: الدعوة لإجراء الانتخابات في الجامعات»، وكالة أنباء معا، 13 أيلول (سبتمبر) 2017.

الانتهاكات بشأن المسؤول عن هذا التوقف. فبحسب مصادر الكتلة الإسلامية، فإن حركة الشبيبة الفتاوية ترفض الدخول إلى انتخابات دون ضمانات بشأن عدم تدخل الأجهزة الأمنية لحركة «حماس»، وبحسب الكتلة فإن الأصل أن سكرتاريا من الكتل الطلابية هي التي تشرف على الانتخابات، وبالتالي لا بد من توافق الكتل الطلابية¹ فيما تحمّل أطراف طلابية أخرى إدارات الجامعات المسؤولية. وتشير نهى البحيصي، عضو الهيئة القيادية العليا لفتح في غزة، أن رفض المشاركة في حالات جاء بسبب رفض إدارة الجامعات منح «الحرية الكاملة للعمل الطلابي وإجراء الانتخابات بالتمثيل النسبي، إضافةً إلى توفير أماكن لممارسة العمل الديمقراطي داخل الجامعة»². وتزعم «فتح» عادة أن حركة «حماس» تمنع الانتخابات في جامعات غزة، وعلى سبيل المثال دعا أسامة قواسمي، الناطق باسم «فتح» في العام 2016، حركة «حماس» إلى «ضرورة السماح بإجراء انتخابات طلابية في جامعات غزة، انتصاراً للوحدة الوطنية وللتعددية والديمقراطية». وردت «حماس» على لسان ناطقها سامي أبو زهري، بأن هذه الدعوة قلب للحقائق، وأن الجامعة الإسلامية في القطاع (التي تسيطر عليها «حماس») الوحيدة التي تجري انتخابات، وأن «فتح»، وجامعة الأزهر التي تسيطر عليها، ترفض التعاون مع الجهود المبذولة من الفصائل لوضع جدول انتخابي يشملها³.

في الواقع أن الجامعة الإسلامية أجرت فعلاً انتخابات بشكل متقطع، فأجرت انتخابات في العامين 2013 و2016، بمقاطعة الكتل الطلابية باستثناء ذراع «حماس» الطلابية، ومن أسباب المقاطعة إجراء الانتخابات على أساس نظام الأكثرية (وليس القائمة النسبية)، وسحب الكتلة الإسلامية موافقتها على هذا النظام، ومطالبتها أن يشمل كل الجامعات (علماً أنه معمول به في الضفة الغربية)⁴.

1 توفيق حميد، لماذا لا تعقد انتخابات مجالس الطلبة في قطاع غزة؟ وكالة شهاب للأخبار، 10 أيار (مايو) 2017.

2 مصطفى البنا، انتخابات الجامعة الإسلامية .. غياب بعض الكتل البارزة أضعف المشاركة، شبكة قدس الإخبارية، 16 آذار (مارس) 2016: <https://bit.ly/2qlzmoI>

3 حماس: دعوة فتح لانتخابات طلابية بغزة محاولة لقلب الحقائق، الرسالة، نت، 26 نيسان (أبريل) 2016: <https://bit.ly/2qkTozL>

4 المصدر السابق.

4-3 الأراضي المحتلة العام 1948

كما حدث في أماكن أخرى، أثارت الثورات العربية بعد العام 2011، حماسة الشباب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1948، بما في ذلك تظاهر شباب غالبيتهم طلاب وطالبات جامعيون، أمام السفارة المصرية في تل أبيب تضامناً مع ثورة يناير في مصر. وأظهر الشباب الفلسطيني في هذه الفعاليات وعياً بأهمية بلورة أهداف خاصة بمناطق العام 1948، فمثلاً، قال منسق حركة «شباب جت الواعي» سعيد عبد القادر، في لقاء إعلامي حينها، أن «الكثير من التحديات تواجه فلسطينيي 48، وعليه انطلق الشباب نحو التغيير، عبر الأطر بغية تجميع القوى وتركيزها نحو أهدافها بالنهوض بالمجتمع حفاظاً على وجوده وهويته».¹

بشكل عام، لم تستمر الحركات الشبابية التي نشأت مع العام 2011، فاخفت أو تراجعت أسماء مثل حراك شباب جت الواعي (نسبة لقرية جت)، أو حركة إنجاز الشبابية (قلنسوة)، أو حركة شباب يبني المستقبل (أم الفحم)، ورابطة «مداد» - كفر برّا، وجمعية تشرين (الطيبة)، التي عقدت في حزيران العام 2011، اجتماعاً لمحاولة تشكيل إطار جامع.² ولعل ملاحظة تستحق التوقف أن من بين هذه الأسماء، استمرت جمعية تشرين (التي تأسست العام 2008)، ونما نشاطها بشكل كبير، فقد نجحت الجمعية في النشاط داخل مدينة الطيبة في المثلث، وأسست الجمعية حراكاً شبابياً ينظم نشاطات مختلفة وندوات ودورات، وأياماً دراسية لقضايا محلية ووطنية عامة.³ وهذا يشير إلى أن الجمعيات أو المؤسسات الرسمية المرخصة أكثر قدرة على الاستمرار. ولكن العناوين الأخرى (الحركات التي شاركت، على سبيل المثال، في اجتماع 2011) إما أنها اختفت وإما ما زالت تحاول النشاط، فمثلاً في العام 2018، وتحت شعار يعكس محدودية الإنجاز والسعي ولو إلى القليل (أن تضئ شمعة خير من أن تلعن الظلام)، نظمت لقاء شبيهاً بلقاء حزيران (يونيو) 2011، وشارك بعض من شاركوا في ذلك اللقاء فيه (مثل رابطة مداد)، والهدف ما زال هو ذاته، تشكيل جسم توحيدي «سبل التعاون المشترك من

1 محمد وتد، «الربيع العربي يزهر بالداخل الفلسطيني»، الجزيرة. نت، 26 أيلول (سبتمبر) 2011: <https://bit.ly/2Sz5KS2>

2 سميرة الحاج يحيى، «بحث تشكيل اتحاد لجمعيات المثلث»، موقع الشمس، 17 حزيران (يونيو) 2011: <http://bit.ly/2LM94oL>

3 حول نشاط الجمعية، يمكن مراجعة موقعها على الإنترنت: www.tishreen.net

أجل تعاون مستقبلي مشترك»، وذلك كما جاء على موقع جمعية تشرين. واللافت من تصفح موقع مثل موقع الجمعية، مثلاً، أن الحركات، وربما الأدق المجموعات الشبابية، إذا ما نشطت، فهي تنشط إما بنشاط تطوعي محدد أو حملات دون خطة إستراتيجية، وإما من أجل أن تجد لنفسها هوية وخطة، وقد باتت إحدى مهمات جمعية «تشرين» التي تتصدى لها تقديم مكان وإرشاد لهذه الحركات.¹ يضاف إلى ذلك وجود حركات نشأت لأهداف محددة، يمكن استعراض أهمها فيما يلي.

لا يبدو أن الشباب في مناطق العام 1948، كانوا استثناء، فلم تتبلور إستراتيجية عمل وطنية برؤية واضحة وبنية ذات استمرارية، من هنا استمر بروز حركات شبابية على شكل حملات، مع وجود شق واضح يتعلق بالتضامن مع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل كبير، أكثر من رفع شعارات خاصة بهم. والواقع أن إحدى السمات التي تبرز في حركات الأراضي المحتلة العام 1948، أنه يغلب عليها الطابع المحلي؛ أي الارتباط بمدينة أو قرية دون أخرى، حتى لو كانت نشاطاتها عابرة للمناطق، وتشكل كل الشأن الفلسطيني، وفيما يلي استعراض لأهم الحركات، التي يمكن، عموماً، تقسيمها إلى نوعين؛ الأول يغلب عليه الارتباط بمدينة معينة، والثاني يرتبط بقضية محددة.

حراك حيفا

حدث في شهر تشرين الأول (أكتوبر) العام 2011 في مدينة حيفا، تزامناً مع إضرابات الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال في تلك الفترة، حراك تضمن، إلى جانب التظاهرات، إعلان مجموعة ناشطين وناشطات من فلسطيني الداخل، إضرابهم عن الطعام واعتصامهم بشكل يومي لأيام عدة في ساحة الشهيد، في مدينة حيفا، وذلك دعماً للأسرى ولإيصال قضية الأسرى إلى الجماهير والعالم. دام الحراك فعالاً بشكل يومي حتى انتصر الأسرى في إضرابهم.² وتكررت الحملات التضامنية مع الأسرى كلما كان هناك حراك للأسرى. وقد برز ما سمي «حراك حيفا»، الذي تأسس إثر إضراب الأسرى في شهر نيسان (أبريل) 2012، ولم يخرج هذا الحراك عن الظاهرة المتكررة للحركات التي تحاول أن تنتقل

1 على سبيل المثال لا الحصر، يشير موقع «تشرين» إلى استضافة اجتماعات لمنتدى يسمى «منتدى الثقافة والفنون في منطقة المثلث الجنوبي»، للتداول في أفكار حول «هوية وعمل المنتدى»، وإلى اجتماعات أخرى لروابط شبابية واجتماعية للغرض ذاته.

2 «حيفا: إضراب مفتوح في خيمة اعتصام تضامناً مع الأسرى»، موقع عرب 48، 9 تشرين الأول (أكتوبر) 2011، <http://bit.ly/2mz7Mm2>

إلى الاستمرارية والمأسسة، ففي اليوم الثامن والعشرين للإضراب، أقرت وأوضحت لجنة تنسيقية مبادئ التنظيم والنشاط وفقها، وتتضمن تقسيم المهام والمسؤوليات. وبعد انتصار الأسرى في شهر أيار (مايو) 2012، تقرر أن هذا النمط من النشاط والتنظيم يجب أن يستمر، وأن يتم بناء إطار عام مفتوح لتنظيم أنشطة وطنية فلسطينية في مدينة حيفا، وقد استمر الحراك فعلاً مع غلبة النشاطات التضامنية مع الضفة وغزة على عمله، ووفر آلية يمكن استدعاؤها للنشاط عند الحاجة.¹

شباب التغيير (الناصرة)

تأسست «حركة» شباب التغيير في العام 2010 كنواة داخل الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (التنظيم اليساري الأبرز في فلسطين المحتلة العام 1948)، وكان القائمون على هذه الحركة يحاولون التأثير والتغيير داخل الجبهة، ومع فشل محاولاتهم قاموا بالانسحاب منها، والعمل بشكل مستقل. وأسسوا حراك «شباب التغيير» في مدينة الناصرة، الذي عمل على أصعدة مختلفة، وانضم إليه أشخاص من شرائح مختلفة، من الحزبيين وغير الحزبيين، وعمل هؤلاء الشباب على التأثير في واقع مدينة الناصرة بشكل خاص، وخاضوا انتخابات بلدية الناصرة العام 2013، وفازوا بمقعد واحد. وهم يقدر عدد الفاعلين الأساسيين في الحركة/الحراك بنحو 20 شخصاً، معهم نحو 70 يمكن تصنيفهم بالفاعلين، مع وجود أعداد مؤيدة لهم، وبنوون الاستمرار في خوض الانتخابات البلدية والتأثير في الأحداث والتفاعل معها، كما حدث أثناء حملة برافر.² ولعل الالفت في نشاط «شباب التغيير» أولاً أنهم يفضلون في بياناتهم (تم الاطلاع عليها على صفحتهم على فيسبوك) استخدام مسمى «شباب التغيير» بدون كلمة حركة، إلا في حالات محدودة، ولعل هذا انعكاس لعدم وجود قناعة لدى الشباب بأنهم يشكلون تنظيمًا حقيقياً، بقدر ما هم ائتلاف. والملاحظة الثانية أن نشاط هذا الإطار انحصر في مدينة الناصرة، دون تقديم تصور وطني شامل.

1 يوآف حيفاوي، «سنة على حراك حيفا- ماذا فعل؟»، مدونة حيفا الحرة، 26 نيسان (أبريل) 2013 <https://bit.ly/2EUated>

2 سمر عزابزة (ناشطة في الحراك)، مقابلة هاتفية أجرتها آية زيناتي، 20 أيلول (سبتمبر) 2018.

«ارفض .. شعبك يحميك»

في العام 2014، كان قد انطلق حراك أشبه بالحركة الدائمة، لكن دون فعاليات مستمرة، حمل اسم «ارفض شعبك يحميك»، وهو حراك شبابي ضد التجنيد الإجباري، ويهدف إلى إسقاط الخدمة العسكرية الإجبارية، وتعزيز الهوية الفلسطينية عند الشباب الفلسطينيين الدروز في الداخل الفلسطيني. وكانت فعالية انطلاقه في 21 آذار (مارس) 2014، بمظاهرة أمام سجن عتليت العسكري، واستمر سنوات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتم تنظيم ثلاثة مؤتمرات، آخرها العام 2016. ونظمت ندوتان للحراك خلال النصف الأول من العام 2018، لكن مع ملاحظة تراجع زخم الحملة، وتراجع عدد الراضين للخدمة العسكرية.¹ ويبقى هذا الحراك مثلاً على الأهداف المحددة، التي على الرغم من أنها تصب في مشروع وطني عام، فإنّ هذا المشروع لا يبدو قادراً على التبلور ضمن بنية تنظيمية شاملة ومستمرة، تتبنى قضايا مختلفة. دون أن يلغي هذا أن بعض المشاركين ربما يكونون أعضاء في أحزاب وتنظيمات.

حراك برافر

كان حراك برافر، هو الحراك الشبائي الأقوى داخل أراضي العام 1948، ولكنه تميز، أيضاً، بأنه استطاع هذه المرة أن ينسق تضامناً أيضاً في الضفة والقطاع مع هذا الحراك. وبرافر هو اسم مشروع قانون إسرائيلي لتوطين بدو النقب العرب، ومصادرة مئات آلاف الدونمات من أراضيهم لصالح الاستيطان اليهودي، وقد جرت بلورة هذا الحراك الشبائي في تموز (يوليو) 2013، واستخدم فيسبوك بكثافة في الحشد لمظاهرات احتجاج على هذا المخطط، عبر شعار «برافر لن يمر»، وصفحة «إضراب الغضب 15 تموز».² لكن مسيرة الوصول إلى هذا اليوم، وما تلاه، تتضمن تفاصيل مهمة، بشأن طبيعة الحراك الشبائي وعلاقته أيضاً مع القوى الاجتماعية والسياسية الموجودة أصلاً. فحراك برافر الشبائي، قام أساساً على لقاء مجموعتين؛ الأولى في جنوب فلسطين (النقب)، والثانية في الشمال، في حيفا، وبينما غلب على الفريق الأول التحرك بصفتهم ناشطين وناشطات في المجتمع

1 للتفاصيل، راجع صفحة الحراك على «فيسبوك» ودنيا النعيم، «ارفض... شعبك يحميك: حراك شبائي يعيد للدروز هويتهم الفلسطينية»، مدونة فسحة أمل.

2 خالد عنتاوي، «كيف نقرأ الحراك الشبائي في الداخل؟ - «برافر» كمثال»، مجلة جدل، العدد 22، شباط (فبراير) 2015.

المدني، حيث بدأ عدد قليل من الأشخاص بالاجتماعات قبل الدعوة إلى لقاءات عامة. ويقول أمير أبو قويدر، إنه كان أحد أربعة أشخاص يعملون في مؤسستين؛ واحدة منها نسوية، دعوا إلى الاجتماعات، وبدأ النشاط في شهر نيسان (أبريل)، واستخدموا فيسبوك للدعوات. ويوضح أبو قويدر أنه هو شخصياً منتمٍ إلى حزب «التجمع»، ولكنه تحرك بشكل مستقل، وأن شباب «التجمع» شاركوا بفعالية في النشاط، إلا أنه يشدد على أن من قاد التحرك قرروا «أن لا نكون جزءاً من عمل المؤسسات، هناك سياسات لا نريد أن نكون جزءاً منها»، وكان هناك تدمير من القيادات والأحزاب التقليدية، ومن «لجنة المتابعة العليا لشؤون الجماهير العربية في إسرائيل»، التي تمثل القيادة العليا التنسيقية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة العام 1948، ومن «لجنة التوجيه العليا لعرب النقب».¹

تميز حراك برافر بسعي القائمين عليه إلى التعلم والتخطيط أثناء العمل، فمثلاً جرى تنظيم دورات تأهيلية في قواعد إدارة الحملات، قادتها منظمة متخصصة تسمى «أهل»²، وضمت الدورات، التي أقيمت في مركز اجتماعي في مدينة رهط، الناشطين المنخرطين في الحراك.³

بجانب هذا التحرك في النقب، كان هناك تحرك في حيفا، أغلب أعضائه كانوا من المؤطرين حزيباً، وتكشف هدى أبو عبيد، التي لعبت دوراً فاعلاً في الحراك في النقب، وانضمت متأخراً إلى الحراك، بعد اندلاع المظاهرات يوم 15 تموز، والاعتقالات التي طالت عدداً من معارفها، أنه كان هناك انقسام بين الشباب بين من سمّتهم مجموعة «الحراك»، ومجموعة لجنة المتابعة، وأنّ اللجنة كانت تريد ضبط الحراك تحت مظلة القانون، والحصول على تراخيص للمظاهرات، على العكس من الحراك. وتقول أبو عبيد أنه بعد الدورات التدريبية في إدارة الحملات، والتخطيط الإستراتيجي، تشكلت لجان وجرى تقسيم العمل، بين من يتابع الشق القانوني، ومن يتواصل مع الأحزاب ولجنة المتابعة العليا،

1 أمير أبو قويدر، مقابلة هاتفية أجرتها آية زينات، 20 أيلول (سبتمبر) 2018.

2 في تعريف نفسها على موقعها على الإنترنت، تقول أهل «التنظيم المجتمعي هو شكل من أشكال القيادة الذي يمكن مجموعة أو قاعدة مجتمعية من حشد مواردها وتوظيفها لبناء القدرة على إحداث التغيير». وتقول «يستند التنظيم إلى توظيف، وتدريب، وتطوير القيادة المجتمعية، وخلق قيادات جديدة، قادرة على العمل معاً لخدمة هدفها المشترك. فالتنظيم المجتمعي يدور حول تمكين الأشخاص (القاعدة المجتمعية)، من القدرة (القصة والإستراتيجية) على إحداث التغيير (نتائج حقيقية)»، انظر: www.ahel.org

3 أبو قويدر، مقابلة، مصدر سبق ذكره.

ولجنة التوجيه، والإعلام العربي، والدولي، والإسرائيلي. وتكشف كيف كانت العلاقة مع المؤسسات والأطر العربية المعروفة بين مد وجزر، وأنهم قدموا مساعدات مهمة دون أن يلغي هذا الخلافات المتكررة.¹

عملياً، كانت لجنة المتابعة العربية هي التي حددت إضراب يوم 15 تموز (يوليو) ودعت إليه، وقام الحراك الشبابي بدعم وتأييد هذا الإضراب، وتشكلت، إضافة إلى مجموعتي حيفا والنقب، مجموعة في الضفة الغربية. وبحسب خالد عنتاوي، وهو ناشط شبابي، ومركز اتحاد الشباب الوطني الديمقراطي، فإنه بين انتقاد الأحزاب «وافتعال» العدائية» معها بون شاسع، وفيه تبسيط للواقع باختزاله بمقولات عدائية وإلغاء لجميع أشكال النضال التي قامت بها الأطر السياسية الفاعلة في المجتمع الفلسطيني منذ نشأته». ويوضح عنتاوي أن تجربة برافر كانت إيجابية على هذا الصعيد، لأنها أوضحت «أهمية هذه العلاقة المكتملة بين الحركات الشبابية والعمل النضالي المأسس».²

شهدت حملة أو حراك برافر مظاهرة في شهر آب (أغسطس)، وأخرى في 30 تشرين الثاني (نوفمبر). وتكشف هدى أبو عبيد عن الكثير من الوسائل الإسرائيلية في مواجهة الحملة، من مثل تحويل أرقام الهواتف التي كانت تعلن للتنسيق وتنظيم المواصلات، إلى أرقام مغلقة، أو الاتصال بالناشطين وتهديدتهم، وتحريض الوجهاء والأهالي ضدهم، وحتى تهديد الفتيات الناشطات بتدبير فضائح لهن. ولكنها توضح أنه بعد انتصار الحراك بتراجع السلطات الإسرائيلية عن المشروع في كانون الأول (ديسمبر)، «حاولنا بعدها أن نعمل سوياً وأن نتنظم لأحداث أخرى، لكننا لم ننجح».

من المؤكد أن حملة أو حراك برافر، لم تكن محطة عابرة، فقد كان فيها الكثير من الدروس والمتغيرات، من مثل وحدة النشاط الفلسطيني في كل فلسطين، وتكامل الحراك مع العمل المأسس، ومثل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بكفاءة، والتعلم والخبرة في الحملات، ولكن ربما يمكن القول بعد سنوات من هذا الحراك، أنه بقدر ارتفاع التوقعات حينها من الحراك الشبابي، فقد بدا واضحاً أن مسألة استمرار هذه الحركات أمر صعب للغاية دون مأسسة.

1 هدى أبو عبيد، مقابلة هاتفية أجرتها آية زينات، 10 أيلول (سبتمبر) 2018.

2 عنتاوي، «كيف نقرأ...»، مصدر سبق ذكره.

استمرت نشاطات لذلك الحراك لاحقاً، ولكن، بشكل عام، يغلب على التحركات الشبابية في الأراضي المحتلة العام 1948، التضامن والتفاعل مع الحدث في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك المشاركة المباشرة في نشاطات في الضفة، من مثل المشاركة الشبابية الفاعلة، في قرى الخيام، التي أقيمت لتحدي الاستيطان خلال العامين 2013 و2014.¹

5-3 الأردن

على العكس من الساحات الأخرى، أدخل الربيع العربي العمل الشبابي الفلسطيني في أزمة، وواجه أسئلة صعبة عدة. فمن جهة، تأطرت قطاعات شبابية واسعة، في صفوف القوى اليسارية والإسلامية التي باتت جزءاً من الحركة السياسية الأردنية، وانضمت كذلك قطاعات من الشباب الفلسطيني المستقل في هذا الحراك، انطلاقاً من كونهم أردنيين أيضاً، كما هم فلسطينيون. ولكنهم ووجهوا، أولاً، بحالة يُبدون فيها إعاقه للإصلاح في الأردن، وأنهم، بمن فيهم الإخوان المسلمون، «تنظيم فلسطيني في الواقع والجوهر داخل الساحة الأردنية»² فصار الإصلاح الذي طالبت به قوى في الأردن على غرار دول أخرى في المنطقة، وكأنه (كما صوره معارضون للحراك) في صالح أصحاب الأصول الفلسطينية، على حساب الأردنيين، فضلاً عن إشارات أن الانغماس في شأن الإصلاح كأنه يتناقض مع الإصرار على حق العودة.

أدت الحيرة في التعبير السياسي وماهية الهوية التي يجب أن يتم تبنيها، فضلاً عن اتجاه في المجتمع الأردني ككل، نحو العشائرية والعائلية، «إلى بروز مجاميع وأذرع شبابية فلسطينية تحمل مسميات تستند إلى المناطقية والعشائرية، فظهرت، مثلاً، تجمعات فلسطينية مناطقية مثل تجمع شباب نزال، وتجمع شباب الوحدات والبقعة والزرقاء، وظهرت بالتوازي تجمعات شبابية فلسطينية تستند إلى العشائرية؛ مثل تجمع شباب بئر السبع، وتجمع شباب القيسية، وتجمع شباب بيت محسير»، وتسمح هذه الأطر

1 يقول بديع دويك، الذي كان ينشط في الخليل، ضمن مجموعة شباب ضد الاستيطان، واشترك في تنظيم قرية باب الشمس، أن عدداً من شباب الأراضي المحتلة العام 1948، ساهم في التخطيط والإعداد لهذه القرية، بل جاء اقتراح اسم القرية منهم. انظر: أحمد جميل عزم، «المشروع الوطني الفلسطيني بين «الوطن والدولة»»، في: قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني (الجزء الأول)، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، 2015.

2 محسن صالح، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2011، مركز الزيتونة، بيروت، 2012، ص 135.

بالتركيز على قضايا مطلّبية في الأردن، دون الدخول في موضوعات القضية الفلسطينية، ودون تسييس كبير.¹

لكن عدم وجود حالة قمع أمني حاد في الأردن، وعدم وجود قرار بمنع التعبير عن مفردات في القضية الفلسطينية، سمح بتشكيل بعض الأطر والكتل والجمعيات الشبابية الجديدة التي تعنى بالقضية الفلسطينية، مع رفعها شعارات أو قضايا محددة، مثل «لجان حق العودة» المختلفة، وحملات شبابية مثل حملة «راجع»، وحملة «عائد»، وحملة «خلي عينك على القدس»، و«حراك وائتلاف الشباب الفلسطيني»، وحملة «كوشان»، وحملة «مفتاح»، وحملة «أحنا 12 مليون»، وحملة «مخيمجي وبدي أرجع»، و«أبناء الشتات» و«حملة زَيْن رفوف بيتك بكتاب عن فلسطين»، وحملات وحركات التضامن مع الأسرى وهي كثيرة ومتعددة الأنشطة. هذا فضلاً عن حملات الترميم والتنظيف في المخيمات؛ مثل حملة «شادر بلاستيك في الشتاء»، في مخيم البقعة، شمال عمّان، ودهان أرصفة، وتنظيف مقابر، وحملة تجميل جدران المخيم.²

وتقوم معظم هذه الحملات والحركات بجهد فردي، وكردة فعل على حدث ما داخل الأرض المحتلة، وما تلبث أن تتراخى وتتقلص حتى تكاد تختفي، هذا إن لم تختفِ أصلاً، ويعود ذلك إلى أسباب رئيسية ثلاثة، منها المتابعة الأمنية الأردنية، وضعف مصادر التمويل والإمكانات، وثالثاً نتيجة التناحرات الداخلية وشخصنة الأمور العامة والوطنية.

هذه اللجان والحملات بشكل عام تتفاوت في جديتها وقوتها، فمثلاً تعتبر «لجنة الدفاع عن حق العودة»، التي تعنى بالقضية الفلسطينية، وتنتشر على مستوى المملكة الأردنية الهاشمية، لجنة فاعلة، وتهتم بكل ما يتعلق باللاجئين وحق العودة بشكل خاص، وتضم في عضويتها كافة القوى والأحزاب الوطنية والإسلامية والهيئات والمستقلين وممثلين عن كافة الأطر والاتحادات والنقابات في الأردن. ولكن لن يتم التوقف عند هذه اللجنة التي تعاني، أيضاً، من انقسامات، إذ لا يمكن اعتبارها جزءاً من الحراك الشبابي.

عملياً، استمرت الكتل الطلابية التي نشأت وازدهرت بالتوازي مع انتفاضة الأقصى،

1 مقابلات مع مجموعة من الشباب الفلسطيني من مناطق مختلفة في الأردن، مخيم البقعة، مرجع سبق ذكره.

2 المرجع السابق.

بالعمل والانتشار، ودخول الانتخابات الطلابية، والنشاط في أندية وأطر، وبخاصة في المخيمات، ولكن مع تفضيل عدم التدخل، على الأقل تحت اسم هذه الأطر، في الشأن الأردني السياسي المباشر. فمع التأكيد على وحدة الحال والهيم المشترك مع باقي الأردنيين، فضلت الكتل الطلابية التي أخذت أسماء اختلفت من جامعة إلى أخرى، أشهرها «الوحدة الطلابية»، و«العودة»، و«الانطلاقة»، و«الصفوة»، و«النخبة»، التركيز على نشاطات هدفها التوعية بالتاريخ الفلسطيني المعاصر، وبالتأكيد على حق العودة، وترتكز نشاطاتها على تنظيم معارض تثقيفية، وعلى إصدار كتب ومجلات، مثل مجلة «فلسطين» في جامعة جرش، و«العودة» في العلوم والتكنولوجيا، ... وغيرهما.

6-3 سوريا

لعل اندلاع الأحداث في سوريا العام 2011 خلط الأوراق كثيراً، وحدثت، أيضاً، هجرة واسعة من سوريا إلى لبنان، شملت الكثير من الفلسطينيين والسوريين الذين سكنوا المخيمات الفلسطينية.

مع اندلاع الأحداث في سوريا، واجه الفلسطينيون هناك سؤالاً حول ما يجب أن يكون موقفهم، بين من يريد الانخراط في الحدث ضد النظام أو معه، وبين من يريد توجيه البوصلة إلى فلسطين. وهنا ظهرت فكرة مسيرة العودة في ذكرى النكبة العام 2011. وقد أدت الفكرة إلى انقسام بين من يرى أن النظام، وهو يسمح بمثل هذه المسيرة، أو حتى لو تم استغلال انشغاله بالاحتجاجات في أنحاء سوريا، إنما يقدم خدمة لنفسه بتوجيه الأنظار عن مطالب الإصلاح الداخلي، وبتوجيه رسالة أن تراجع سيطرة النظام سيؤدي إلى تهديد الحدود مع الجانب الإسرائيلي. ومع رفض شرائح الاشتراك في المسيرة، بدت المسيرات وقد نجحت نجاحاً باهراً للبعض، إذ توجه الآلاف من الفلسطينيين، وبخاصة الشباب، ومن مختلف مناطق تواجدهم في سوريا، ومنذ صباح يوم 15 أيار، إلى الحدود مقابل بلدة مجدل شمس في الجولان، وفوجئ الشباب عندما تمكن جزء منهم من اجتياز الحدود والاشتباك مع الجنود الإسرائيليين، والدخول إلى بلدة مجدل شمس، الذين استقبلهم أهلها بالترحاب. وظهر هذا كإنجاز مهم على الرغم من سقوط ثلاثة شهداء وعشرات الجرحى، فالتشيع للشهداء الثلاثة الذي جرى في مخيم اليرموك كان مميزاً

واحتفالياً¹ كان ما حدث مفاجئاً وبخاصة أنه بدأ بشكل عفوي دون تخطيط، عبر توجيه نداء في صفحة فيسبوك سميت «الانتفاضة الفلسطينية الثالثة»،² أي أنه مرة أخرى فاجأ الجمهور الحرايين إيجابياً.

بدأ أن سيناريو ربيع عربي يماثل مليونيات ميدان التحرير في القاهرة، يخترق الحدود الفلسطينية، ممكناً، فبدأت جهود الشباب تتجه إلى الاستعداد لتكرار السيناريو في ذكرى النكسة، 5 حزيران (يونيو). ولكن ما حدث هذه المرة كان مختلفاً، فالتصدي الإسرائيلي كان دمويّاً للغاية، أدى إلى سقوط 20 شهيداً، ومئات الجرحى، وبدل التشجيع الاحتفالي، كانت الجنازة يوم 6 حزيران (يونيو) غاضبة، ضد النظام السوري والفصائل الفلسطينية، لدرجة الاعتداء على ماهر الطاهر، القيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.³

أدت أحداث حزيران 2011 إلى ردة فعل مضاعفة ضد الفصائل الفلسطينية في المخيمات، وبخاصة في أكبرها؛ مخيم اليرموك، في دمشق، حيث اعتبرت الفصائل شريكة في تسير المسيرات لصالح النظام السوري، واتهمت بالتقاعس شأنها شأن الجيش السوري عن الدفاع عن المتظاهرين، فهتف الشباب أثناء الجنازة، «الشعب يريد إسقاط الفصائل»،⁴ وكذلك هتفوا «بدنا نحكي ع المكشوف فصائل ما بدنا نشوف ... بدنا نحكي ع المكشوف قيادات ما بدنا نشوف». وعقب الجنازة، توجه مئات الشبان، إلى مبنى الخالصة التابع للجبهة الشعبية/القيادة العامة، وهو الفصيل الذي يعد تابعاً بشكل وثيق للنظام السوري، وكان في المبنى قيادات التنظيم، بمن فيهم الأمين العام، أحمد جبريل. وكان هؤلاء قد حضروا إلى المخيم للمشاركة في تشييع الشهداء، قبل أن يتضح الغضب الشعبي.⁵

كان المتظاهرون يريدون دخول المبنى أو خروج جبريل إليهم، ورفض الحراس وحاولوا تفريق المتجمهرين، دون جدوى. وأصبح هناك حصار للمبنى استمر حتى فجر يوم 7 يونيو (حزيران)، وعمل شبان على إحراق المبنى، لتتدخل قوات للجبهة، فرقت الجمهور،

1 رجا ديب، «مجموعة عائدون/سوريا»، جريدة حق العودة، العدد 53.

2 غسان محمد، «الحراك الشباني الفلسطيني في سوريا: مهمات صعبة وآمال»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 91، صيف 2012.

3 رجا ديب، «مجموعة عائدون/سوريا»، مصدر سبق ذكره.

4 غسان محمد، «الحراك الشباني»، مصدر سبق ذكره.

5 رجا ديب، «مجموعة عائدون»، مصدر سبق ذكره.

بعد سقوط قتلى، اثنان من المتظاهرين، وثلاثة من الجبهة.¹

كانت النتيجة حذر فلسطيني من أي نشاط شبيه يوجه الحركة الشعبية إلى الحدود، فأصدرت مجموعة سمّت نفسها «الحراك الشبابي الفلسطيني»، في 23 آذار (مارس) 2012، بياناً تدعو فيه إلى رفض المشاركة في المسيرة التي امتلأت دمشق بدعوات لها تحت عنوان «المسيرة العالمية لنصرة القدس»، واعتبرتها دعوات مشبوهة، وأعلن الحراك -الذي يعتقد أنه يضم مجموعات شبابية مختلفة، بما فيها شباب فصائل فلسطينية، وكان قد لعب دوراً فاعلاً في الدعوة إلى المسيرات في العام 2011- أنه يوقف أي نشاط، في سوريا، في ضوء الظروف السائدة.²

بعد هذا صارت نشاطات الشباب الفلسطيني في سوريا ذات طابع إغاثي، للأهالي، إلا من انضم لأحد أطراف الصراع هناك. وتشكلت مجموعات صغيرة وأحياناً غير فاعلة، لتقديم المساعدة، بأسماء مثل جفرا، هيئة فلسطين الخيرية، مجموعة «عائدون»، أبناء البلد، حتما سنعود، مسرى، وبعضها تأسس قبل الأحداث.³

7-3 لبنان

إذا كانت مسيرة العودة العام 2011 من سوريا تبعها كمون في العمل الشبابي الفلسطيني، فإنّ الوضع في لبنان كان على العكس، فقد شهدت الساحة اللبنانية، نهضة في العمل الشبابي الفلسطيني، ولكن الملاحظ أنّ هذا العمل غير ميسّر (أشبه بما حدث في القدس بعد العام 2011)، يتعلق بشقين هما الثقافة والحياة اليومية، بل وهناك شق من هذا العمل للمطالبة بفتح باب الهجرة له. وكما سيتضح من الأسطر التالية، فإنّ هناك محاولات مأسسة وتشبيك بين الشباب الفلسطيني في لبنان، ولكن ربما الملاحظ أن مفردات هذه الشبكات؛ أي الوحدات المكونة لها، ما زالت تفتقد إلى التفعيل، كما يلاحظ أنّ جزءاً من حوافز بناء هذه «الأطر» هو التنافس الداخلي الفلسطيني، وبخاصة مواجهة مشاريع القيادي السابق في حركة «فتح» محمد دحلان. وهنا لا بد من

1 رجا ديب، «مجموعة عائدون»، مصدر سبق ذكره؛ وغسان محمد، «الحراك الشبابي»، مصدر سبق ذكره.

2 غسان محمد، «الحراك الشبابي»، مصدر سبق ذكره.

3 لمزيد من المعلومات، يمكن مراجعة أوس يعقوب، بوابة اللاجئين الفلسطينيين: <https://bit.ly/2qieoqY>

التنويه بأنّ أزمات عاشتها المخيمات مثل أزمة حرب نهر البارد، بين مجموعات سلفية فلسطينية وغير فلسطينية دخلت المخيم والجيش اللبناني، العام 2006، كانت حافزاً للشباب للتفكير بشكل جديد، وليس الربيع العربي فقط.

لقد شارك الآلاف في مسيرة النكبة في العام 2011، التي عرفت باسم «مسيرة العودة»، وتحديدًا عبر قرية مارون الراس الحدودية، في جنوب لبنان، واستشهد عشرة فلسطينيين، برصاص الجيش الإسرائيلي.¹ أما في ذكرى النكسة، فقد أثّرت اتصالات وضغوط إلى إلغاء مسيرة العودة (2)، وتحويلها إلى إضراب في المخيمات، وبحسب صحيفة الأخبار اللبنانية، أدت ضغوط أميركية، ورفض الجيش اللبناني للمسيرة، خوفاً من تدهور الأوضاع في الجنوب، أدى إلى الإلغاء.² ولكن ساهمت، أيضاً، في إلغاء المسيرة حالة عدم الثقة التي تولدت لدى الشباب من الفصائل. وكما ورد في تقرير صحافي نقلاً عن أحد الشبان الذي كان ينتمي إلى فصيل معين، ويتحمس له «اكتشف والشباب المستقلّين الذين كانوا يحضرون اجتماعات لتنسيق المسيرة، أن الفصائل الفلسطينية والأحزاب اللبنانية المشاركة، عملت على استغلال المناسبة للتأثير على مجريات الأمور في سوريا، وأنهم، بسبب ذلك، رفضوا لاحقاً القيام بمسيرة في 5 حزيران (يونيو)، وبخاصة أن الضحايا الذين سقطوا والجرحى في مسيرة «العودة»، بدأت الفصائل تتسابق على تبنيهم، ما أوجد حالة من «القرع»، دفعت هذا الشاب المتحمس إلى فصيله، لاحقاً، إلى الاستقالة، ثم الهجرة».³

بعد الربيع العربي، وبالتزامن مع مسيرة العودة تقريباً، ولد مفهوم المبادرات الشبابية في مخيمات لبنان المختلفة، وبدأت تتشكل حركات أو مجموعات شبابية في مخيمات مختلفة، فمثلاً تشكلت في مخيم عين الحلوة مبادرة شبابية بعد خلافات داخل المخيم على الحواجز، وفي العام 2012، كان نظام تقييد الدخول والخروج من مخيم نهر البارد، وفق نظام التصاريح، ما زال قائماً بعد 6 سنوات من انتهاء الصدمات هناك، فتشكل إطار شبابي باسم «الحراك الشبائي الفلسطيني»، ونجح الحراك في إلغاء نظام التصاريح، ما أعطى للحراك دفعة كبيرة. وفي مخيم البداوي، نظمت حملة شبابية بعنوان «كرامتي

1 داني الأمين وقاسم س. قاسم، «نكبة مارون الراس: 10 شهداء وأكثر من 112 جريحاً»، الأخبار، 16 أيار (مايو) 2011.

2 قاسم س. قاسم، «نكستنا في 5 حزيران: إلغاء (مسيرة العودة- 2)»، الأخبار، 3 حزيران (يونيو) 2011.

3 أنيس محسن، «الحركات الشبابية الفلسطينية في لبنان بين «العودة» و«تحسين مستوى المعيشة»»، صحيفة الأنباء، 27 آذار (مارس) 2017.

خط أحمر»، ثم تشكل حراك الشباب الشعبي، ومن أهم أهدافه وقف فوضى حمل السلاح في المخيم، وتواصلت الحملات الشبيهة، وبعضها مجرد نشاط على وسائل التواصل الاجتماعي، ولكن التفكير انتقل بين العامين 2012 و2013، إلى تشكيل «شبكة شبابية فلسطينية».

ويبدو أن فكرة المبادرات الموقعية، ثم التشبيك بينها، هي الفكرة البديلة لحراك المليونيات الذي حاولت مسيرات العودة تطبيقه. وإذا كانت المبادرات الموقعية، كثيرة، وبعضها مجرد أفكار تم التعبير عنها بتجمعات افتراضية على وسائل التواصل الاجتماعي، فإن الشبكات أو الأطر الجامعة يمكن أن تعكس تفكير الشباب الفلسطيني، في لبنان، ويمكن الإشارة فيما يلي إلى مجموعة من هذه الشبكات.

- **هيئة تنسيق عمل الأندية الثقافية الفلسطينية المستقلة:** كان للأندية الثقافية في المخيمات والجامعات، حضور، وتشكلت نحو العام 2011، شبكة الأندية الثقافية تحت اسم «هيئة تنسيق عمل الأندية الثقافية الفلسطينية المستقلة»، وتضم أندية طلابية شبابية بالدرجة الأولى، أهمها: النادي الثقافي الفلسطيني العربي؛ النادي الثقافي الفلسطيني في الجامعة الأميركية؛ النادي الثقافي الفلسطيني في جامعة بيروت العربية؛ النادي الثقافي الفلسطيني — شاتيلا، ويتضمن التنسيق والمساعدة في الترويج للنشاطات والعمل معاً¹، وهي نشاطات تتعلق باحتفالات فنية ومحاضرات وما إلى ذلك.

- **الشبكة الشبابية الفلسطينية:** يعود تشكيل هذه الشبكة إلى العام 2011 أيضاً، في وقت سابق لمسيرة النكبة، كإطار عام يرعى المبادرات الفلسطينية في المخيمات، وفعلاً تشكلت شبكة تغطي مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة في بيروت، ومخيمي نهر البارد والبدواي في الشمال، ومخيم عين الحلوة في صيدا، ومخيمات الرشيدية وبرج الشمالي والبص في صور. وهدف الشبكة تنسيق الجهود للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في ظل الظروف الخاصة في لبنان². وكما حدث في أماكن أخرى، أبدى

1 المصدر السابق.

2 أيمن فرغاوي، «الشباب الفلسطيني في لبنان .. آلام تهدم آمال»، موقع عاصمة الشتات، 2014/1/29، www.aseatalshatat.com

الشباب استياءهم من الأداء القيادي الفلسطيني، فأعلنوا أن «القيادة الفلسطينية في لبنان بمختلف أوجهها، ولا نستثني أحداً إطلاقاً، باتت أصغر بكثير مما نصبو إليه، وليس خفياً على أحد مستوى العجز والتراجع والفساد الذي أمعن فيها».¹

استمر ظهور حملات في المخيمات اللبنانية، فمثلاً في العام 2014، قامت مجموعات شبابية فلسطينية بتنظيم حملة بعنوان «طبّق نظامك»؛ بهدف تطبيق النظام الداخلي للجان الشعبية للخدمات في المخيمات، الصادر في نيسان 2010 عن دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، وبما ينهي الفوضى في المخيمات.²

- **أطر محمد دحلان:** شكل خروج أو إخراج محمد دحلان، عضو اللجنة المركزية السابق في حركة «فتح»، العام 2011، من الحركة، عاملاً في تشكيل أو استقطاب قطاعات شبابية فلسطينية، ودعمها، عبر مؤسسات أبرزها المركز الفلسطيني للتواصل الإنساني (فتا) الذي تقوده جليلة دحلان، زوجة محمد دحلان، وتموله منظمات وشركات غير ربحية.

يعلن «فتا» على موقعه على الإنترنت: «يعتمد المركز، بشكل أساسي، على جهود المتطوعين الشباب في تنفيذ نشاطاته المختلفة الموجهة إلى الأسر الفقيرة المهمشة في المناطق المستهدفة في قطاع غزة والمخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية وسوريا ولبنان». وقد بدأت زيارات جليلة دحلان للمخيمات اللبنانية منذ مطلع العام 2013،³ وفيما تقود نشاطاتها من خلال «فتا»، فإنّ نشاطات أخرى تخصص للشباب، بشكل خاص، تحت عنوان «مشروع التمكين الاقتصادي للشباب الفلسطيني ومؤسسات المجتمع المدني»، يشرف عليها شخص آخر، فصل من حركة «فتح» لقربه من دحلان، هو إدوار كتورة، وهو مسؤول سابق في السفارة الفلسطينية في لبنان، وبدأ عمله، بداية، من خلال شركة تسمى «بيرسو» (Pursue LTD)، ثم انتقل إلى شركة تسمى «آرك» (ARK)، تعرف نفسها على أنها «شركة للاستقرار والتنمية»، تهدف إلى «إيجاد فرص والتغيير الاجتماعي المستدام البناء»، وتسعى إلى «السلام،

1 أنيس محسن، مصدر سبق ذكره.

2 إيڤا الشوفي، «المخيمات الفلسطينية، الوضع نحو الأسوأ»، الأخبار، 20 نيسان (أبريل) 2015.

3 آمال خليل، «زوجة دحلان في المخيمات، قلق في «فتح»»، الأخبار، 2 تموز (يوليو) 2013.

والعدل، والمؤسسات القوية، وتقليل عدم المساواة، والمساواة بين الجنسين، والشراكة للوصول إلى الأهداف». ولا تحدد المؤسسة جنسياتها، ولكنها تشير إلى مشاريع نفذتها لصالح الأمم المتحدة، ووزارة الخارجية الأميركية، ووزارة الدفاع البريطانية، وحكومات أوروبية أخرى، وكندا واليابان.¹

في آذار (مارس) 2017، تحدث كتورة في ورشة عمل في منطقة صور، حضرها عدد كبير من الشباب الفلسطيني، لشرح «مشروع التمكين الاقتصادي للشباب الفلسطيني ومؤسسات المجتمع المدني»، متحدثاً عن «شركة آرك بكلمة شرح بها طبيعة إطلاق الشركة الجديدة لتحل مكان شركة بيرسيو التي اعتبرها غير مؤهلة للقيام بمثل هذه المشاريع الضخمة»، موضحاً أهداف المشروع، ومنها تحسين أوضاع اللاجئين، وخفض النزاعات في المخيمات. وقال إنّ مشاريع «آرك» تمويلها وكالة التنمية الدولية البريطانية. كما شملت الورشة المذكورة تعريف الحضور على مندوبين للشركة في المخيمات.²

وكان كتورة، قد نفى إبان عمله في بيرسيو، أنّ مشاريعه (وبلغ عددها، آنذاك، كما يقول 85 مشروعاً)، يمولها دحلان، ولكنه أكد علاقته الوثيقة مع محمود عيسى، الملقب بـ«اللينو»، المسؤول العسكري السابق، في حركة «فتح»، الذي يعد محور نشاط دحلان في لبنان، ويؤكد أن علاقة اللينو بالشباب في المخيمات هي التي سمحت له ولؤمستته بالاستمرار بالعمل على الرغم من حظر فرضه عليه الرئيس الفلسطيني محمود عباس.³ ويمول كتورة (عبر الشركات التي عمل بها) مؤسسات شبابية، تذكر منها صحيفة الأخبار، مشروع «أحلام لاجئ»، الذي يشرف عليه «شاب مفصول» من العمل في مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية.⁴ ولا ينفي كتورة علاقته بمشروعات شبابية في المخيمات محور عملها الدعوة إلى «إصلاح الوضع، وتطوير

1 موقع الشركة: www.arkgroupdmcc.com

2 «آرك» تطلق مشروع التمكين الاقتصادي للشباب والمؤسسات الفلسطينية في مخيمات جنوب لبنان»، موقع مخيم الرشيدية، 29 آذار (مارس) 2017.

3 ثائر غندور، «دحلان ومخيمات لبنان: استثمار سياسي وهجرة مشبوهة وشراء ولاءات، العربي الجديد، 15 أيار (مايو) 2014.

4 أيهم السهلي، «كتورة: بريء والدحلان من دم التهجير؟»، الأخبار، 4 آذار (مارس) 2014.

اللجان الشعبية، ومنظمة التحرير، كممثل شرعي ووحيد قولاً وفعلًا¹. ويقر أنه مسؤول عن إيصال تمويل من مؤسسة «فتا» إلى مشاريع في المخيمات، وأنه على علاقة مع اللينو، ويقول إنهم يشكلون «حالة اعتراضية تدعو إلى الإصلاح داخل فتح ومنظمة التحرير»، في اقتراب من إقرار عضويته في ما يسمى التيار الإصلاحي في حركة «فتح» الذي يقوده دحلان².

ربما لا يأتي تمويل جميع المشروعات الشبابية التي يشرف عليها كتورة، من دحلان، ولكن تسهيل دحلان وزوجته ذلك، يبدو مثبتاً بواقع تصريحات كتورة، فضلاً عن أنه يشكل جزءاً مما قد يسمى تيار دحلان في لبنان. ولكن النجاح في تكوين تيار فعلي وإطار عمل فاعل، يحتاج إلى مرور مزيد من الوقت على هذه التجارب، حتى يكون بالإمكان تقييمها.

مجموعة شبابنا والاتحاد العام لطلبة فلسطين

هناك شبه اتفاق على أن نشاطات مؤسسة «فتا» وجيلية دحلان و«إنشائها جمعيات شبابية وأندية ثقافية، أجبرت حركة «فتح» على مواجهتها»³. وكرد أسست فصائل وقوى مضادة إطاراً اسمه تجمع المنظمات الشبابية والطلابية الفلسطينية في لبنان (شبابنا)⁴. وقد أطلق التجمع في مبنى المستشارية الثقافية للسفارة الفلسطينية، في لبنان، يوم 6 آذار (مارس) 2014⁵. وأعلن أنه يضم أذرعاً شبابية للفصائل الفلسطينية⁶.

وقد تزامن إطلاق هذا التجمع مع تظاهرات وحملة «الحق بالهجرة»، وقد وجهت للجمعيات والهيئات التي يشرف عليها إدوار كتورة أو ما وصف بأنه «تيار دحلان»، أنه شجع ما عرف باسم حملة «الحق بالهجرة»، التي أخذت، بداية، شكل دعوات على فيسبوك، ثم تظاهرات في مخيمات شمال لبنان وعين الحلوة، وبداية لم ينظر إلى

1 المصدر السابق.

2 المصدر السابق.

3 «جيلية دحلان ليست Persona non Grata»، الأخبار، 5 آذار (مارس) 2014.

4 «لوموند»: دحلان رجل «الثورة المضادة» في العالم العربي، مونتي كارلو الدولية، 9 تشرين الأول (أكتوبر) 2017: <http://bit.ly/2urYFs3>

5 «اجتماع للمنظمات الشبابية والطلابية الفلسطينية في لبنان»، موقع جنوبية، 13 آذار (مارس) 2014: <http://bit.ly/2JomhCm>

6 «إطلاق» تجمع المنظمات الشبابية والطلابية الفلسطينية في لبنان» من أجل توحيد الجهود، النهار، 6 آذار (مارس) 2014.

الدعوات أنها جديدة، ولكن الأمر تطور. ونفى كتورة هذه التهمة، «لا أشجع الهجرة، ولكن لا يمكن أن أكون ضدها».¹ وقد اعتُبر إطلاق تجمع «شبابنا» هو جزء من رد السفارة الفلسطينية، على هذه الحملة.²

وقام التجمع بالإعلان عقب تأسيسه عن سلسلة نشاطات غلب عليها الطابع الثقافي والإعلامي، مثل الدعوة إلى الاستماع للنشيد الوطني الفلسطيني في مدارس المخيمات، ومثل عرض أفلام وندوات، فضلاً عن القيام بوقفات واعتصامات في مناسبات وطنية.

في العام 2017، وتحديداً في 24 كانون الأول (ديسمبر)، استضافت سفارة فلسطين، ما وصف أنه المؤتمر العام الأول «للاتحاد العام لطلبة فلسطين- فرع لبنان»، بعنوان «القدس عاصمة فلسطين الأبدية»، فيما يبدو أنه رد على القرار الأميركي الاعتراف بالقدس عاصمة إسرائيلية في ذلك الشهر ذاته. وقالت مصادر المؤتمر أنه ضم مندوبين عن مناطق طلابية مختلفة في لبنان، جاؤوا بالتوافق، دون انتخاب، بحجة أن الجامعات اللبنانية تمنع ذلك، وحضور ممثلين عن الكتل الطلابية، لحركة «فتح»، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب، وجبهة النضال الشعبي، وجبهة التحرير الفلسطينية، فيما قاطعته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وجبهة التحرير العربية. وأعلن كذلك مكتب يسمى نفسه «مكتب خدمات الطلبة الفلسطينيين»، ويزعم أنه يضم 1500 طالب مستقل، ويؤمن منحاً تعليمية، مقاطعته. كما قاطعته الكتل الطلابية التابعة لحركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، حيث أعلن محمد سالم، «رئيس الرابطة الإسلامية لطلبة فلسطين»، التابعة لحركة «حماس»، أنه لم يتم إطلاعهم على الإعدادات للمؤتمر، أما ممثل منظمة «الشبيبة الطلابية» التابعة للجبهة الشعبية، فبرر المقاطعة، بعدم تطبيق دستور الاتحاد بما يتيح لكل الطلبة الانتماء له، وفق الآلية المحددة بالدستور. بدوره، أكد يوسف أحمد، رئيس «اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني- أشد»، التابع للجبهة الديمقراطية، أن الاستعدادات بدأت العام 2015، وأن ثلاثة آلاف عضو انضموا إلى الاتحاد.³

1 أيهم السهلي. «كتورة: بريء والدخلان من دم التهجير؟»، الأخبار، 4 آذار (مارس) 2014.

2 قاسم س. قاسم، «موسم الهجرة من لبنان»، الأخبار، 4 آذار (مارس) 2014.

3 زينب زيون، «الاتحاد العام لطلبة فلسطين- فرع لبنان يعقد مؤتمره الأول وسط تشكيك ومقاطعة كتل طلابية واسعة»، موقع بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 29 كانون أول (ديسمبر) 2017: <https://bit.ly/2yDjQJy>

اللافت أنَّ إحياء الاتحاد في لبنان جاء بعد 25 عاماً من توقفه، وبضغط مورس على دائرة الاتحادات والمنظمات الشعبية الفلسطينية في منظمة التحرير الفلسطينية.¹

حملة المخيمات تقاطع

أعلن في العام 2015 عن حملة بعنوان «المخيمات تقاطع» بالاتصال مع حملة المقاطعة الأصلية (BDS)، وأعلنت مخيمات منها برج البراجنة، وشاتيلا، والبدوي، ونهر البارد، تشكيل لجان انضمت إلى الحملة. وهذه الحملات، على الرغم من أنها أيضاً متخصصة وذات هدف محدد، فإن ما يميزها، ربما، أنها تقوم على «التشبيك» مع إطار واسع هو حملة المقاطعة المنتشرة حول العالم.

8-3 الولايات المتحدة الأميركية

مع النصف الثاني من العقد الأول من القرن الحالي، كانت العوامل تتكامل لكي تشهد القطاعات الطلابية والعربية في الولايات المتحدة الأميركية نوعاً من النهضة؛ فبدايةً، أدى الانقسام الفتحي الحمساوي إلى تقليل الاهتمام بالفصائل لصالح المزيد من الوحدة المجتمعية، وهذا ما تجسد، مثلاً، في محاولة تطوير شبكة الجاليات الفلسطينية، سالفه الذكر، ثم جاءت حملة (BDS) لتقدم للشباب والطلاب آلية عمل ممكنة، وهذا تلقى دفعة من تبني أساتذة جامعات فلسطينيين ومناصرين لفكرة المقاطعة الأكاديمية، وقد جاءت حروب غزة العامين 2008 و2009، لتعطي دفعة للشعور بضرورة فعل شيء. لذلك، عندما جاء العام 2011 وحتى 2018 على الأقل، برزت عناوين عدة في العمل الشبابي الفلسطيني في الولايات المتحدة، تفوقت نسبياً من حيث انتشارها واتساعها، وحتى محاولة بلورة أفكار متقدمة في التنظيم، عن ساحات عمل فلسطينية أخرى. ويمكن الإشارة إلى عنوانين برزا في هذه المرحلة على وجه التحديد، دون إغفال مجموعات أشير إليها في الفصل الثاني، وأخرى نشأت دون أن تحقق الانتشار ذاته، وسيشار إلى بعضها في سياق الحديث عن المجموعتين الأساسيتين؛ الأولى «طلبة من أجل العدالة في فلسطين»، والثانية «حركة الشباب الفلسطيني - فرع الولايات المتحدة».

1 «الديمقراطية تحصد 45 بالمئة من تنسيبات الاتحاد العام لطلبة فلسطين»، نداء الوطن، 24 تموز (يوليو) 2017: <https://bit.ly/2JygpIB>

طلبة من أجل العدالة

أدت تجربة حملة المقاطعة من قبل مجموعة «طلبة من أجل العدالة في فلسطين»، العام 2010 إلى تشجيع تأسيس فروع جديدة للمجموعة، وجاء تأسيس «طلبة من أجل العدالة في فلسطين» العام 2010، لتوفر عنواناً للطلبة للتشاور والتباحث والتنسيق بين فروع مجموعات «طلبة من أجل العدالة في فلسطين». وبدأت حملة المقاطعة تتقدم، وجاءت حرب العام 2014 لتقدم وقوداً جديداً لتأييد المقاطعة، وتوسع مجموعات «طلبة من أجل العدالة»، لدرجة أنه مع العام 2017، أصبح هناك نحو 200 فرع للمجموعة حول الجامعات الأميركية، استطاعت في الوقت ذاته، أن تمرر نحو 40 قراراً في الجامعات، تؤيد مقاطعة الشركات التي تدعم الاحتلال.¹

على الرغم من أن الشبكة لا تصل إلى مرحلة تنظيم مركزي، وهي إطار تنسيقي أكثر منه قيادة مركزية، فإنها تعكس الإيمان بضرورة الانتقال إلى مرحلة جديدة في المؤسسة، ولكن مع خشية التقليدية من فكرة التنظيم المركزي.

شهد التركيب الديمغرافي لهذه المجموعات تطوراً ذا مغزى، فبين العامين 2003-2010، كانت غالبية أعضاء المجموعات، وقادتها، طلبة أميركيين (بيض) ومعهم يهود، ولكن مع العام 2018، أصبح نحو ثلث الأعضاء الناشطين فلسطينيين، وأصبح ثلثهم الثاني عرباً ومسلمين، وثلث آخر من الفئات الأخرى، ما يعني، عملياً، تحول حملة التضامن من إطار خارجي إلى إطار فلسطيني.

هذا التغير في التركيبة الديمغرافية رافقه تغير في طبيعة الخطاب، فقد كانت المجموعات قبل العام 2010، تركز على مواضيع حقوق الإنسان، ووضع فلسطين في سياق القضايا العالمية التي تحتاج إلى حل وعدالة، وحتى الجندر، وقضايا البيئة، ولكن دخول العنصر الفلسطيني، زاد التركيز على موضوع حق تقرير المصير، والتحرير، كما أنه صار هناك اقتراب أكثر من الحديث عن فلسطين ككل، لا عن الضفة الغربية وقطاع غزة فحسب (وهذا مهم لخلق إطار جامع) في الوقت ذاته هذا لم يؤدّ إلى حصر النظر للقضية الفلسطينية في سياق إسرائيلي - فلسطيني فحسب، بل على العكس من ذلك، تم ربط

1 National Students for Justice in Palestine, About US, <https://www.nationalsjp.org/about-nsjp.htm>.

النضال الفلسطيني بالصراع ضد الاستعمار، وحركة نضال السود للتحرر، ونضال الهنود الحمر للسيادة وضد الطمس، وكجزء من نضال ضد التمييز ضد اللاجئين والمهاجرين، وضد عسكرة الحدود المكسيكية الأميركية. ولعملية الربط هذه دور مهم، لوضع إسرائيل في صف القوى التي تمارس العنصرية والانتهاكات ضد حقوق الإنسان، وجعل التضامن مع الفلسطينيين جزءاً من التضامن مع كل ذلك.

يمكن رؤية مثال عملي على النزعة الفلسطينية لتشجيع خطاب النضال المشترك، في مؤتمر الحملة الأميركية للحقوق الفلسطينية العام 2013، وفي المؤتمر الوطني لطلبة من أجل العدالة، في العام 2013، وفي كليهما جرى السعي إلى تعميق الروابط بين النضال الفلسطيني والنضال للعدالة والحرية داخل الولايات المتحدة الأميركية.

أصبحت حركة الطلاب التضامنية، وبخاصة حركة «طلبة من أجل العدالة» هي الجزء الأكثر حيوية وقوة في حركات التضامن الفلسطينية المختلفة في الولايات المتحدة، ما جعلها مركز الهجوم الصهيوني، بدءاً من حملات التشهير، وجمع المعلومات عن قيادات «الحركة»، ووصفهم باعتبارهم إرهابيين، أو متضامنين مع الإرهابيين، أو لاساميين. وهدفت هذه الحملات، وبخاصة عبر الإنترنت، إلى منع هؤلاء الشباب من دخول فلسطين (بحيث يسهل على شرطة الحدود الإسرائيلية وقوة الأمن العثور على معلومات عنهم حتى لو بمجرد البحث في المطارات عن أسمائهم)، وتقليل فرصهم في الحصول على عمل، وبالتالي إعاقة النشاط لأجل فلسطين.

معلم آخر من الحملة الصهيونية، تحريض إدارات الجامعات ودفعها إلى التضييق على النشاطات المتعلقة بفلسطين في جامعاتهم، وبالتالي تم إبعاد طلبة، وجمدت وحظرت نشاطات بين الطلاب. وعلى سبيل المثال، في العام 2011، وبضغط من الجامعات الصهيونية، تقدمت إدارة جامعة UC Irvine، بشكاوى ضد 8 طلاب من UC Irvine، و3 من UC Riverside، بسبب مقاطعتهم خطاباً للسفير الإسرائيلي في الحرم الجامعي. ووجه هذا رسالة بأن نشاطات التضامن ومناهضة إسرائيل يمكن أن تؤدي إلى محاكمة.

وقد جرى شيء شبيه مع طلبة من أجل العدالة في جامعات أخرى، من طرد طلاب وملاحقات قضائية، طالت، أيضاً، أكاديميين، وكانت إحدى الحالات الشهيرة، حالة دكتور

ستيفين سلايطة، بسبب تغريدات على تويتر ضد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة.¹

هذه الهجمات الإسرائيلية الممولة والمنسقة، لم تؤدّ، بالضرورة، إلى التراجع، بل حفزت، في حالات، الشجاعة والإصرار على الماضي في هذه الطريق. وحدث تطور نوعي في النشاط لأجل فلسطين والتضامن معه. فمثلاً، تأسست مجموعات أو أطر متخصصة من حيث عضويتها أو وظيفتها. وعلى سبيل المثال، نشأت مجموعة «فلسطين القانونية» (Palestine Legal)، وتضم محامين متفرغين تماماً للدفاع عن الطلاب، سواء ضد الملاحقات القضائية والقانونية بحقهم، أو هجمات التشهير والإيذاء. وعدا عن الدفاع القانوني عن الطلاب والأفراد، تسعى هذه المجموعة، بالتعاون مع جهات مثل «صوت يهودي للسلام»، ومركز الحقوق الدستورية، إلى التصدي لكبت الحريات، ووضع قواعد ترفض حالات من الرقابة

1 حضر الباحث وشارك في سياق إعداد هذا البحث، في ورشة عمل من يوم كامل و4 جلسات عمل، في المؤتمر العالمي للدراسات الشرق أوسطية، WOCMES2018، في إشبيلية في إسبانيا، وكانت جلسات اليوم كما يلي:

Panel 1. From 1492 to 1968: historicizing and framing Teaching Palestine: Pedagogical Praxis and the Indivisibility of Justice (1/4).

Nacira Guenif, University of Paris 8 Vincennes-Saint-Denis (France): 'Indigenes ad Autochthones in Time of Post/Coloniality: Teaching from the Invisible'

Rosalind Petchesky, Hunter College and the Graduate Center, City University of New York: 'Can the 'Infiltrators' Speak? Teaching the History of Racism and White Supremacy in Zionist Ideology and Practice'

Rabab Ibrahim Abdulhadi, Arab and Muslim Ethnicities and Diasporas Studies, San Francisco State University (USA): 'The Spirit of 68 in Context: Islamophobia, Coloniality, and Emancipatory Pedagogies'

Panel 2. Comparative perspectives on Teaching Palestine and Decolonizing the Curriculum (2/4).

Jaime Veve, Puerto Rican Independence and Palestine Labor Independent Scholar (USA): 'Teaching Colonialism, Neoliberalism, and Resistance from Puerto Rico to Palestine'.

Rayan El-Amine, Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs, American University of Beirut (Lebanon): 'Palestine in the Arab «North»: Teaching Palestine at American Universities in the Arab World'

Ahmad Azem, Ibrahim Abu Lughod Institute for International Studies, Birzeit University, Palestine: 'Teaching Palestine in Palestinian Higher Education Institutions'

Panel 3. Censoring Palestine: Islamophobia, New McCarthyism and Campus Politics (3/4).

Saliem Shehadeh, University of California-Los Angeles

Saed Abu Hijleh, Political Geography, An-Najah National University, Nablus (Palestine): 'Palestinian Education under Israeli Occupation: Pedagogical and Ethical Implications'.

Brooke Lorber, Women's and Gender Studies, Sonoma State University, USA & Halla Keir, Occidental College (USA): 'The Practice of Coalition: Palestine Solidarity and the Student Movement at Occidental College'

Amani Azzaidani, Public Health; Washington; Enrico Doan, School of Law, University of Washington; & Mennah El-Gammal, Political Science, University of Washington (USA): 'Surveillance, Censorship, and Punishment: Selective Free Speech and the Suppression of Palestine on University Campus'.

Panel 4. Closing Plenary/Roundtable Discussion: Critical Questions & Future Directions for Palestine Studies: (4/4).

Saed Abu Hijleh, Political Geography, An-Najah National University (Palestine)

Na'eem Jeenah, Afro-Middle East Centre, Johannesburg (South Africa).

Rayan El-Amine, Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs, American University of Beirut (Lebanon).

Rosalind Petchesky, Emerita Distinguished Professor of Political Science, Hunter College and The Graduate Center, City University of New York.

Rabab Ibrahim Abdulhadi, Arab and Muslim Ethnicities and Diasporas Studies, San Francisco State University (USA).

وتقييد الحريات. كذلك حفز النشاط الطلابي والأكاديمي ورد الفعل الصهيوني، منظمات غير حكومية لتخصيص المزيد من الوقت والموارد والجهد للموضوع الفلسطيني، وفتت شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، الأكثر تنظيماً مع درجة من المركزية في العمل، مع ميل كبير لجعل المقاطعة و(BDS) نقطة ارتكاز، ما شجع نشوء شبكة المقاطعة، وجعل من الجمعيات المدنية إطاراً للعمل عوضاً، أو بدا بديلاً، عن كيان وطني فلسطيني ينظم عملهم ويؤطره، وبديلاً لغياب إطار حركة تحرر وطنية.

هذا كله لا يلغي أن الافتقار إلى المؤسسة ذات المركزية، يجعل من الصعب تشكيل مواقف محددة وسريعة في كثير من الأحيان. ولا توفر الآلية الموجودة حيزاً للنقاش في قضايا مختلفة، ومنها، على سبيل المثال، الربيع العربي، والموضوع السوري، وهو موضوع جذب بعض الشباب الفلسطيني لأخذ موقف منه. كما أنه بعد إنجاز مهمات تشكيل المجموعات، والدخول في عدد من الحملات، أثّرت هناك تساؤلات حول سقف البرامج المطروحة، بما في ذلك سقف (BDS) على وجه الخصوص، وهو ما برز بشكل محدد في مؤتمرات «طلبة من أجل العدالة» السنوية، وبخاصة في مؤتمر 2015، عندما قدمت مجموعة من جامعة (New York City) ورقة عمل عنوانها «سقف BDS»، تتحدث عن محدودية المتوقع من حملة المقاطعة، ما أدى إلى جدل وخلاف مع مجموعة «طلبة من أجل العدالة» في الجامعة المذكورة، وإلى إشارة إلى أن آراءهم تعكس موقفاً أيديولوجياً يسارياً، لا يعكس موقفاً طلابياً خالصاً، بل أطراف خارجية، وبخاصة، مع استخدام أوصاف مثل «الليبرالية الجديدة» في الإشارة إلى (BDS)، وجرى انتقاد المجموعة لنقل النقد للعلن، ما يؤثر على زخم المقاطعة، وعلى ثقافة منظمة «طلبة من أجل العدالة». في المقابل، اتهمت مجموعة نيويورك اللجنة التوجيهية لـ«طلبة من أجل العدالة» بأنهم لا يراعون العملية الديمقراطية، في النقاش، وتشكيل المجموعات، وأن المنظمات غير الحكومية والحلفاء الداعمين يتدخلون في عملهم، وبالتالي لا يضعون المقاومة، والتحرير، والعودة في صلب خطابهم.

تفجر الخلاف والتوتر في مؤتمر 2015، في سانديغو، وبخاصة مع رغبة أعضاء في المجموعات تطوير البنية الهيكلية للمجموعات، لتتمكن من الاستمرار بعد مغادرة عدد من المؤسسين اللجنة الوطنية التوجيهية. ولم يجرِ تقليص التوتر إلا بعد خلافات

حادثة ووساطات، أدت إلى احتواء الموقف دون حله نهائياً، وبحيث أمكن متابعة تحقيق انتصارات لصالح المقاطعة. ولكن الخلاف أوضح مجدداً عدم وجود تصور واضح لتقدم العمل الفلسطيني، والانقسام بين الإلحاح على الانتقال للمأسسة، والخوف من ذلك. ومن ضمن القضايا التي برزت، هي العلاقة بين المتضامنين الأجانب والناشطين الفلسطينيين، ومن صاحب القرار؟ وهي المشكلة ذاتها التي برزت بين صفوف حملة التضامن الدولية (ISM)، في فلسطين. في سياق احتجاج نيويورك ذاته، حاول طلاب يعملون ضمن مجموعات «طلبة من أجل العدالة» تطوير رؤى أكثر ثورية، وأكثر فلسطينية، وأوسع مدى في التفكير، وفي هذا السياق تشكلت في تكساس مجموعة «لجنة التضامن الفلسطينية»، العام 2016، لتكون ممثلة للطلبة الفلسطينيين تحديداً. وفي العام 2018، أعلن تأسيس منظمة تسمى «في أثناء عمرنا» (Within our Lifetime)، وتتعاون مع لجنة التضامن، التي أعلنت في تكساس وكلتاها تنسقان مع (PYM) فرع فلسطين، وشكلت قيادة المجموعتين جزءاً من قيادة عنوان جديد، صار يعرف باسم «حركة الشباب الفلسطيني - الولايات المتحدة» ((Palestinian Youth Movement (PYM- USA)).

حركة الشباب الفلسطيني (PYM- USA) Palestinian Youth Movement

تأسست حركة الشباب الفلسطيني، تحت اسم (شبكة الشباب الفلسطيني) في برشلونة العام 2006، وضمت شباباً فلسطينياً من أوروبا، وفلسطين، والعالم العربي، وعقد مؤتمرها التأسيسي في مدريد العام 2008، بحضور 150 شاباً من 33 دولة. وبين العامين 2008 - 2011، شكلت الشبكة عدداً من الوفود، وقامت بحملات، وحركات احتجاج، ومخيمات ومدارس صيفية. وكان الهدف هو تنشيط دور الشباب في النضال الوطني، وإعادة الروابط بين فئات الشعب الفلسطيني، داخل فلسطين وخارجها، وبغض النظر عن التباينات الأيديولوجية وحتى السياسية. وسعت الشبكة إلى تجديد المشروع الوطني ككل، وإلى اختراق إطار أوسلو، الذي قوض الدور الحقيقي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وشوّش الرؤية الإستراتيجية والبرنامج السياسي للشعب الفلسطيني.

في لقاء الجمعية العامة للشبكة في إسطنبول العام 2011، انتقلت الشبكة وتحولت حركة. ولعل هذا مؤشر على الوعي المبكر بأهمية الانتقال من أشكال الحراك والشبكة إلى

الحركة.

بناء على ما سلف، تأسست حركة الشباب الفلسطيني في الولايات المتحدة، فرعاً لتلك الحركة. وتبع هذا التغيير تحولات في هيكلية الحركة وميثاقها، وأدى إلى إنشاء مجلس سياسي مركزي يهدف إلى تطوير نظرية ورؤية سياسية وخطط عمل ومناهج ليتم تبنيها من قبل أعضاء فروع حركة الشباب الفلسطيني، في ثلاث عشرة دولة، حول العالم، ومن قبل أعضاء الحركة في بلدان أخرى.

تبت الحركة في العام 2012 مواقف سياسية لتكون منطلقات لعمل الفروع، مع السعي إلى جعل المؤتمرات المستمرة، والمدارس الصيفية والنشاطات مدخلاً لإدماج الشباب في عملية جماعية تنتج عنها رؤية الحركة وإستراتيجياتها، فضلاً عن تعزيز قاعدتها وتطوير فروعها.

كان هناك في العام 2011 نحو 15 عضواً نشيطاً في فرع الحركة في الولايات المتحدة، جميعهم من منطقة سان فرانسيسكو، من النشيطين في الحياة السياسية والاجتماعية الفلسطينية/العربية، بطرق مختلفة. وقد نشطوا في عقد مؤتمر للشباب الفلسطيني في فانكوفر، في كندا، العام 2013، وفي نشاطات مختلفة للحركة في أكثر من دولة.

عمل الفرع بفعالية على الاتصال بالروابط والحركات التحررية، والاتحادات والنقابات، من مثل المنتدى الاجتماعي للولايات المتحدة، (The US Social Forum)، والمنتدى الاجتماعي العالمي (World Social Forum The)، والرابطة العالمية لنضال الشعوب (The International League of Peoples Struggles (ILPS). ولعل أحد أبرز نشاطات أو إنجازات هذا الفرع، هو التعاون مع «اتحاد الطلاب العاملين (The United Workers Student)، في العام 2014 الذي يضم مساعدي التدريس وطلاب الدراسات العليا العاملين في التدريس والإرشاد، في تسع مقرات لجامعة كاليفورنيا، (في العام 2018 كان في الاتحاد 17 ألف عضو)، لإصدار بيان يشجب الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة. وفي شهر كانون الأول (ديسمبر) 2014، نظم الاتحاد استفتاء على تبني حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS)، وقد تمت الموافقة على المقاطعة، ليكون ذلك أول اتحاد عمالي أميركي يتبنى المقاطعة. وحتى العام 2018، كانت حركة الشباب تعمل مع اتحاد الطلاب العاملين في

نشاطات مختلفة، تتضمن إحياء الحركة الطلابية التحريرية في الولايات المتحدة، انطلاقاً من ذكرى إضراب 1968، وبحيث يجري اعتبار القضية الفلسطينية جزءاً مركزياً من قضايا هذه الحركة الطلابية التحريرية.

في الواقع أن حركة الشباب الفلسطيني (الفرع الأمريكي) تبنت موقفاً سياسياً لها إزاء السياسة الداخلية الفلسطينية، فمثلاً في العام 2012، رفضت الحركة موقف السلطة الفلسطينية تقديم قرار للحصول على العضوية في الأمم المتحدة، وعملت على إرسال وفد للمشاركة في المنتدى الاجتماعي العالمي المنعقد في البرازيل تحت عنوان (فلسطين الحرة - Free Palestine)، حيث أصدر الفرع بياناً ضد الطلب، واعتبر البيان ذلك محاولة لإجهاض الانتفاضة الجارية في فلسطين حينها (برأيهم)، ضد الفساد، والتطبيع، والتنسيق الأمني، والقمع، من قبل السلطة الفلسطينية، وضد جهود إعادة إطلاق مفاوضات وعملية سلام على الأسس ذاتها التي أضرت بالشعب الفلسطيني، ووطنه، ومشروعه السياسي، والبنية التحتية السياسية، وقد انضم شباب من غير أعضاء حركة الشباب الفلسطيني، قادمون من فلسطين، في الصعود إلى المنصة أثناء إلقاء البيان، تعبيراً عن تأييدهم لمضمونه.

لقد كان هذا الموقف، يعكس تصوراً ربما يفوق المدى والأهداف الحقيقية للحركات الشبابية التي حدثت في العامين 2011 و2012 في فلسطين، ولكنه يعكس حالة حماس وتوقعات عالية لدى الحركة صاحبت موجات «الربيع العربي». أدى الشعور بوجود تغير في السياق العام إلى تحولات داخل حركة الشباب الفلسطيني. لذلك، قررت الحركة في مؤتمرها الدولي الثالث الذي عقد في الأردن، في العام 2014، تجميد نشاطاتها الدولية مؤقتاً لصالح البناء الداخلي، والتركيز على تأسيس فروع فاعلة وقوية في الميدان. وتقرر كذلك التركيز على القضايا الخاصة بكل بلد أو منطقة، يسكنها الشباب، مع إيجاد طريقة لربط ذلك مع النضال الفلسطيني العام والمشتترك. وقد كان جزءاً من أسباب هذا التوجه الشعور بوجود قضايا ملحة ميدانياً، فمثلاً، في لبنان، قام فرع الحركة هناك، في مخيم برج البراجنة، بتأسيس مركز سمي مركز النقب، وهدفه مساعدة اللاجئين السوريين والفلسطينيين الآتين من سوريا، وكذلك الأمر في سوريا، جرى العمل في مخيم اليرموك على المساعدة الإنسانية أثناء حصار المخيم.

وفي تعريف فرع الحركة الأميركي، لنفسها على موقعها على الإنترنت، جاء «نحن حركة للشباب الفلسطيني، عابرة للحدود، مستقلة، شعبية، ومُكرّسة لتحرير وطننا وشعبنا».¹

أولى فرع الحركة في الولايات المتحدة اهتماماً لتنفيذ قرار الحركة التوسع ميدانياً، وبينما كان هناك فرعان للحركة في الولايات المتحدة العام 2015، في سان فرانسيسكو وسان دييغو، يضمن 15 عضواً فاعلاً، نظم الفرعان مدرسة صيفية ضمت 60 شاباً عربياً تحول 70 بالمئة منهم تقريباً إلى أعضاء فاعلين في الحركة، وجزء من قيادتها.

ناقشت المدرسة الصيفية موضوعات مثل الهوية الفلسطينية، والانتماء، وأهمية العمل ضمن شبكات التضامن، بما في ذلك مع مجموعة «طلبة من أجل العدالة»، وجهود إحياء الحركة الشبابية الفلسطينية في الشتات.

ضمت المدرسة الصيفية الثانية للحركة في الولايات المتحدة، العام 2017، نحو خمسين شخصاً، منهم 25 من أعضائها و25 من غير أعضائها، بهدف خوض نقاش التمييز بين «الحراك» و«الحركة». وهو ما يشكل استمراراً لنقاشات سابقة، ومتابعة للطروحات الداعية للمأسسة التي نوقشت في إطار المؤتمر الوطني لـ«طلبة من أجل العدالة في فلسطين»، كما ذكر سابقاً.

تعمل الحركة على تطوير ميثاقها وبرامجها وطرق تجديد قيادتها، ومع منتصف العام 2018، كانت هناك فروع للحركة في الولايات المتحدة، في كل من سان فرانسيسكو، وسان دييغو، ولوس أنجلوس، ونيويورك، وتكساس، وفروع ناشئة في فيلادلفيا، وجاكسون فيل، وواشنطن دي سي، وديترويت، وميتشيغان.

استمرت الحركة تحاول تبني مواقف سياسية مما يحدث داخل فلسطين، مثل اشتراكها في الاحتجاجات أمام مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في الولايات المتحدة، العام 2017، ضد اعتقال مناضلين مثل باسل الأعرج، ثم لاحقاً بشأن الملابس التي أدت إلى قتله. وفي العام 2018، سعت الحركة إلى تنسيق تحرك تضامني مع مسيرات قطاع غزة نحو الحدود.

1 موقع الحركة على الإنترنت: www.pymusa.com Palestinian Youth Movement, USA Chapter

كما أن نشاطاتها تتسع لموضوعات ثقافية مثل منحة غسان كنفاني للكتابة العام 2018، والتضامن مع الهنود الحمر، سكان الولايات المتحدة الأصليين، ضد مشروعات تهجيرهم، مثل إرسال وفدين تضامنيين تحت اسم «رحلة من أجل العدالة»، إلى ولاية نورث داكوتا للتضامن ضد مشروع أنبوب نفط، وكذلك حملات تضامن مع المهجرين واللاجئين. وهنا يلاحظ أن الحركة تعمل مع حركات العدالة والحقوق، أكثر مما تعمل مع القوى والتيارات السياسية الأساسية.

يلاحظ الإدراك العالي والمحاولات من قبل الشباب الفلسطيني في الولايات المتحدة للانتقال من النشاطات الموسمية والعبارة و«الحركات»، إلى مستوى «الحركة»، كما يلاحظ تركيز الشباب الفلسطيني حتى الآن على التعامل مع الفئات المضطهدة، ولا يبدو أن هناك قناعة أو جهداً يذكر بشأن التأثير في القوى السياسية الرسمية، مثل أعضاء الكونغرس، والتركيز على الجامعات والاتحادات المهنية والطلاب الفلسطينيين والعرب والجماعات التي تطالب بحقوقها ضد اضطهاد أو تمييز داخل الولايات المتحدة وخارجها.

9-3 المملكة المتحدة

حفز الربيع العربي، والحركات الشبابية في فلسطين، الشباب الفلسطيني في بريطانيا، لمحاولة التركيز، أيضاً، على الإصلاح السياسي والشأن الداخلي، وجرى التحرك، أيضاً، من قبل مجموعات صغيرة دون إطار رسمي جامع أو واضح، فمثلاً في كانون الثاني (يناير) 2011، قام عدد من الطلبة بتحديد موعد مع السفير الفلسطيني في لندن، مانويل حساسيان، وعندما وصلوا أخبروه بأنهم يريدون احتلال المكتب (الجلوس فيه)، كنوع من الاحتجاج على موقف القيادة الفلسطينية من حق العودة، وللمطالبة بانتخابات مجلس وطني جديد. وقد جاء الطلبة من خمس جامعات بريطانية على الأقل، ولم يبدِ السفير الفلسطيني رد فعل رافضاً أو غاضباً، بل أبدى استعداداً لتسهيل الاحتجاج، ونقل المطالب إلى القيادة الفلسطينية.¹

استمرت السمة العامة للنشاط الشبابي الفلسطيني، في هذه المرحلة بالتشتت بين عناوين

1 Sam Jones, 'Palestinian ambassador to UK's office taken over by protesters', The Guardian, 27 January 2011.

عديدة، فبينما هناك لجان لفلسطين وأصدقاء لها في أغلب الجامعات البريطانية الأساسية، فإنه لا يوجد عناوين فلسطينية خاصة تسعى إلى أن تكون جامعة، ربما باستثناء محاولة إحياء الاتحاد العام لطلبة فلسطين.

مشروع طلبة من أجل فلسطين

يعمل الشباب الفلسطيني، إلى حد كبير، تحت عناوين مؤسسات بريطانية متضامنة مع الشعب الفلسطيني، جزء منها ذو أهداف عامة ليست خاصة بفلسطين، والهيئات التي تسعى إلى تمثيل أو تأطير الطلبة الفلسطينيين أقرب إلى كونها أذرعاً فصائية. ومن المنظمات غير الفلسطينية الداعمة لفلسطين، وتستقطب شباباً فلسطينياً، «حرب على الحاجة» (War on Want) المختصة بقضايا الفقر، والعدالة، واللامساواة، وكذلك حملة الاتحاد الوطني للطلاب السود، وحملة التضامن مع فلسطين (PSC)، ولدى هذه المجموعات الثلاث مشروع تدعمه سمي «مشروع طلبة مع فلسطين» (The Pal-- PSP) (estine Student Project)، وهو كما يدل تعريفه لنفسه ليس تنظيمًا بقدر ما هو برنامج دعم، فجاء في تعريف المشروع على موقعه أنه يهدف إلى «تقديم دعم للحراك الطلابي للتضامن مع النضال الفلسطيني من أجل الحرية والعدالة والمساواة».

ينظم هذا المشروع مؤتمراً سنوياً للطلاب المنضوين في الحركات الفلسطينية، بهدف تعميق فهمهم للشأن الفلسطيني، وتطوير مهاراتهم في القيام بحملات. وعلى الرغم من أن المؤتمر ليس للطلبة الفلسطينيين، بل ولا يقوده طلاب فلسطينيون بالضرورة، فإنه يشكل فضاء للقاء الطلبة الفلسطينيين سنوياً.

أسبوع الأبارتهايد الإسرائيلي

يحاول ناشطون تحويل بعض الحملات والنشاط إلى إطار للقاء وتنظيم الطلاب الفلسطينيين، فمثلاً مع استمرار انعقاد مؤتمر «مناهضة الأبارتهايد الإسرائيلي»، السنوي، ومع استمرار وجود لجان دولية لتنظيم الأسبوع، مع دور كبير للجان المحلية، فإن الأسبوع بات حدثاً مهماً في الجامعات البريطانية، مع دور مهم لطلبة في جامعة (SOAS) في لندن، وبخاصة بعد العام 2012، ومن هؤلاء الطلبة، الشاعرة الشابة والأكاديمية رفيف

زيادة، وطلبة آخرون. ويحاول القائمون على هذا الأسبوع تحويله إلى مكان للقاء الطلبة الفلسطينيين، لكن دون أن يعني هذا أنه إطار تنظيمي للطلبة الفلسطينيين، وذلك كما تقول إحدى الناشطات المركزيات في النشاط.

مجموعة لندن للعمل الفلسطيني

تظهر بشكل متكرر مجموعات صغيرة من الطلاب والشباب تحاول القيام بحملات ودور في العمل الفلسطيني، أحد الأمثلة، هو «مجموعة لندن للعمل الفلسطيني»، التي تأسست العام 2014، وتركز على النشاط الميداني، وهي مجموعة نسوية (feminist)، تتبنى وجهات نظر راديكالية ضد الاستعمار، وعلى الرغم من أنها بدأت تضم الفلسطينيين وغيرهم، فإنها اتجهت نحو أن تقودها فلسطينيات.

بعد استشهاد باسل الأعرج، وبالتزامن مع إضراب للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وتجاوباً مع دعوة لمجموعات شبابية فلسطينية التقت وأصدرت بياناً عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بعنوان «حراك 17 نيسان .. إنهاء التنسيق الأمني»، مع عناوين لأماكن تظاهرات لها في مدن فلسطينية مثل حيفا، والولجة، وعربية مثل عمان، وأوروبية مثل إستكهولم ولندن وبرلين وفيينا وباريس، وأميركية مثل بوسطن، ونيويورك، ولوس أنجلوس مثل سانديغو، وقد حدثت استجابة في لندن، ونظمت اجتماعات لشباب فلسطيني، ووفق الطريقة الحراكية الجديدة، من مثل أن القرارات تتخذ بالإجماع، ودون قيادة عليا مركزية. وكنتيجة، نظمت مسيرة نسائية أمام بعثة السفارة الفلسطينية يوم 17 نيسان (أبريل).¹

الملاحظة الأمنية للطلبة في بريطانيا

في واحدة من الحالات التي تظهر، من جهة، افتقار الطلبة الفلسطينيين لإطار جامع ممثل مقبول منهم، وتوضح، من جهة أخرى، تأزرهم لإصدار موقف محدد في قضية ما، هي عندما بثت شبكة تلفزيون الجزيرة العام 2017، برنامجاً تحت عنوان «اللوبي»

1 Al Quds New Network, 'Live: a demonstration in London in front of the Palestine mission in solidarity with the prisoners and against security coordination', 17 April 2017, Facebook.

يتضمن معلومات عن تدخل السفارة الإسرائيلية في الحياة البرلمانية والسياسية والنقابية في بريطانيا، بتحريك نوع من المؤيدين والسياسيين لإبعاد آخرين لا يؤيدون سياساتها. وقد أصدر عشرات الطلبة الفلسطينيين، بياناً وقعوه بأسمائهم الشخصية، يطلب من نائب رئيس الاتحاد الوطني (البريطاني) للطلاب، ريتشارد بروكس، الاعتذار والاستقالة، بعد أن ظهر في البرنامج يعمل بالتنسيق مع السفارة الإسرائيلية، والحصول على مساعدتها لتنظيم مجموعة تؤدي إلى إخراج رئيسة الاتحاد مليا بواتيا، من موقعها، بسبب موقفها «القوي، وإلى «زعزعة الاتحاد ككل». ويكشف بيان الطلاب جزءاً من بيئة عملهم، فهم يقولون «لقد جرت إساءة، وهجوم، وتحرش بشكل منتظم برئاسة الاتحاد الوطني للطلاب، لأنها تعبر عن تأييد للحقوق الفلسطينية. ونحن كطلاب فلسطينيين، لطالما آمنا بوجود تدخل حكومي إسرائيلي في المملكة المتحدة وفي الحرم الجامعي للجامعات (البريطانية). لقد كانت نشاطاتنا تراقب دائماً وتصور، ويساء للطلبة الذين ينظمون النشاطات، داخل المملكة المتحدة وعند عودتهم إلى فلسطين»¹.

في الواقع أن الطلبة الفلسطينيين كانوا يعبرون عن حالة المتابعة والتضييق التي يعيشونها والنتيجة عن سياسة مخططة، وقد تم توثيق هذه السياسات في بعض الحالات والكتابات، مثل برنامج «اللوبي»، كذلك إصدار دليل حكومي موجه للجامعات يتضمن ضرورة «تقييم وإدارة المخاطر»، للنشاطات المقترحة في الجامعات، وبخاصة فيما يتعلق بقضايا تتضمن فلسطين والانتقاد للسياسات الغربية في الشرق الأوسط، ووضعت هذه القضايا مع قضايا مثل المعارضة لزواج المثليين، ومعارضة استخدام الحيوانات في التجارب الطبية، وقد وضعت هذه السياسات، وطلب من العاملين التقيد بها، باعتبارها التزاماً بالقانون ضمن برنامج حكومي يسمى «حرم جامعي آمن»، وكجزء من إستراتيجية «الوقاية من التطرف المضاد». وعلى سبيل المثال، ألغت جامعة وسط لانكشاير نشاطاً تنظمه جمعية أصدقاء فلسطين، خوفاً من «عدم التوازن»، وبحجة أن النشاط (أسبوع الأبارتهايد الإسرائيلي) قد يكون مناهضاً للسامية وغير قانوني. وقد بررت الجامعة موقفها بأنه التزام بتعريف اللاسامية الذي يحدد «الإعلان العالمي لتذكر الهولوكوست»، والذي تبنته الحكومة البريطانية العام 2016. وهذا التعريف يتضمن أجزاء مثل «الزعم أن

1 Malaka, Statement by Palestinian Students in the UK Demanding the Resignation of Richard Brooks, 11 January 2017.

وجود دولة إسرائيل هو عمل عنصري»¹. وفي مثال آخر، قامت جامعة مانشستر بتحويل طالبين للتحقيق، بسبب رفع يافطة كتب عليها «أوقفوا تسليح إسرائيل»، وهو ما تبعه احتجاج من عشرات الأساتذة في الجامعة ضد التحقيق. وكان هذا التحقيق على الرغم من أن مانشستر من بين جامعات أخرى أقر الطلاب فيها في اتحاداتهم توصية بضرورة عدم الاستثمار من قبل الجامعات في شركات تدعم الاحتلال، وتقوم بتزويده بالسلاح ومعدات بناء المستوطنات، علماً أن اتحاد طلبة مانشستر من أكبر اتحادات الطلبة في أوروبا، وبينما كانت إجراءات التحقيق تتم، أقر طلبة جامعة كوينز في بالفاست في إيرلندا قرار مقاطعة شبيهاً².

في الواقع أن مثل هذه الإجراءات لتقييد العمل الفلسطيني، ووضع مثل هذه التعريفات القانونية بشأن معنى اللامسية، تجعل مهمة الطلبة أصعب، ويصبح الخطاب الحقوقي والقانون الدولي هو المهمين على خطابهم، بدل الخطاب الذي يشكك بشرعية السياسات الإسرائيلية ككل، ويجعل حتى المطالبة بعقاب إسرائيل ومقاطعتها يبدو أحياناً غير قانوني.

الاتحاد العام لطلبة فلسطين- بريطانيا

وسط حالة التشظي هذه، برزت محاولة إعادة إحياء الاتحاد العام لطلبة فلسطين (GUPS). وبدأ يُعلن عن إعادة إطلاقه، في العام 2011، وذلك بعد نحو 5 سنوات من شبه الغياب الكلي، ولكن لم يشارك في انتخاب هيئة إدارية جديدة سوى 41 شخصاً من أصحاب حق الاقتراع³. واستعاد الاتحاد مطلع العام 2012 عضويته في الاتحاد الوطني للطلاب البريطاني⁴. كما أعلن عن إطلاق موقعه على الإنترنت (يبدو أن الموقع في العام 2018 لم يعد يعمل). وفي العام 2013، افتتح مقر للاتحاد في لندن، وأعلن الاتحاد عن فتح أبوابه لأي طالب فلسطيني، وأعلن فؤاد شعث رئيس فرع الاتحاد، بالمناسبة أنه «أصبح

1 Simon Hooper, Revealed: UK Universities Told to 'Manage' Palestine Activities, Middle East Eye, 22 February 2017: <https://bit.ly/2lCrEnc>

2 Shafik Mandhai, UK students face disciplinary action over BDS protest, Al Jazeera, 28 March 2017: <https://bit.ly/2zfhhFq>

3 «الاتحاد العام لطلبة فلسطين ينتخب هيئة إدارية جديدة»، وفا، 23 أيار (مايو) 2011.

4 GUPS in UK returns to membership in National Union of Students, PFLP, 29 Jan 2012: <https://bit.ly/2OhfFZ4>

الآن للطالب الفلسطيني مقر يهتم بقضاياه على الصعيدين الشخصي والوطني»¹. وكان شعث قد صرح عند إطلاق موقع الفرع على الإنترنت، أن الموقع سيوضح «الخدمات التي يقدمها الاتحاد العام لطلبة فلسطين في المملكة المتحدة، بدءاً من استقبال الطلبة الجدد في المطار يوم وصولهم لأول مرة، ومن ثم متابعة أمورهم، من توفير السكن المؤقت لهم، والمساعدة في إتمام إجراءات التسجيل الأكاديمي، وإتمام إجراءات الإقامة، وقد تم تشكيل لجنة (...) لتنظيم العمل على هذه المستويات، لما في ذلك من أهمية تنعكس على نفسية الطلبة الجدد ومعنوياتهم»². وفي الواقع أن مسألة المساعدة الشخصية التي تصدى الاتحاد لتقديمها للطلبة، تعتبر علامة فارقة عن باقي الهيئات والأطر الطلابية الفلسطينية، التي طغى فيها السياسي على المعيشي. ويعرف الاتحاد نفسه على صفحته على فيسبوك، بما يلي «لدى الاتحاد العام لطلبة فلسطين هنا في المملكة المتحدة دور في مساعدة الطلاب الذين يتطلعون إلى الدراسة. وبما يجعل انتقالهم من الوطن فلسطين إلى المملكة المتحدة أسهل قليلاً. والمساعدة في قضايا (دائرة) الهجرة والتعليم. وكذلك تعريف الطلبة على البيئة الجديدة، وتعريفهم بالجاليتين العربية والفلسطينية. كما نهدف إلى أن نكون فاعلين وناشطين من أجل زيادة الوعي بالقضية الفلسطينية. ونتطلع إلى دعم الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، وإلى مناهضة الاحتلال غير الشرعي».

يلاحظ في هذا التعريف أن الشق غير السياسي أساسي ومتقدم في تعريف الاتحاد لدوره، ولكن الأبرز من ذلك، التركيز على الطلبة القادمين من فلسطين، دون الإشارة إلى الطلاب الفلسطينيين القادمين من الشتات، أو الفلسطينيين المقيمين والمستقرين في بريطانيا، ويحملون الجنسية البريطانية.

قام الاتحاد بنشاطات عديدة، ولكنها تركزت على شقين، أولهما الشأن الطلابي، بما في ذلك الاجتماعي والثقافي، عبر فعاليات ونشاطات اجتماعية وثقافية وطنية تحيي المناسبات التاريخية، والثاني التواصل مع الأحزاب وأعضاء البرلمان البريطانيين، للتوعية والحض على تبني مواقف مؤيدة للحقوق الفلسطينية. منها، مثلاً، مبادرة في تشرين الثاني (نوفمبر) العام 2015، لعقد جلسة في البرلمان البريطاني حضرها ممثلون عن مختلف الأحزاب

1 «افتتاح مقر الاتحاد العام لطلبة فلسطين فرع بريطانيا»، موقع «حق العودة»، 5 نيسان (أبريل) 2013. <http://bit.ly/2mCltkv>

2 «الاتحاد العام لطلبة فلسطين يطلق موقعه على الإنترنت»، وفا، 22 كانون الثاني (يناير) 2012.

البريطانية تقريباً، استمعوا فيها إلى مداخلات من الشباب الفلسطيني حول ما يجري في فلسطين (وحينها كانت هناك هبة شبابية شعبية في الضفة الغربية وغزة)، فضلاً عن أوضاع مخيم اليرموك، وقد وصف فؤاد شعث، الذي ظهر باستمرار في الإعلام للتعليق على الشأن الفلسطيني، مثل هذه اللقاءات، بأنها «ديبلوماسية الشباب».³ وعقد الاتحاد جلسة استماع لأعضاء البرلمان البريطاني مطلع العام 2018 بشأن الأسيرة الطفلة عهد التميمي، وباقي الأطفال الأسرى.⁴

كذلك تفاعل الاتحاد مع قضايا سياسية فلسطينية، من مثل الاحتجاج على مواقف رسمية فلسطينية، منها، مثلاً، المشاركة في العزاء بوفاة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، شيمون بيريس العام 2016،⁵ وبالتزامن من انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، في نهاية نيسان (أبريل) وبداية أيار (مايو) 2018، أصدر الاتحاد بياناً، نشره على صفحته على فيسبوك، احتجاجاً على طريقة اختيار ممثلي الطلبة في المجلس، وجاء في البيان أن الاتحاد «يدعو إلى تشكيل لجنة وطنية لإعادة النظر في الأسماء المختارة لتمثيل الاتحاد العام لطلبة فلسطين في المجلس الوطني»، وإلى «ضرورة إعادة النظر في توزيع مقاعد المجلس الوطني المخصصة لتمثيل الاتحاد العام لطلبة فلسطين في المجلس الوطني». ولم يوضح الاتحاد كيف وما هي الأسماء التي اختيرت لتمثيل الاتحاد، ولكن الفرع عبر عن «استغرابه من تهميش تمثيل طلاب فلسطين في قطاع غزة وبعض جامعات الضفة ولبنان والأردن ومصر وأوروبا ودول أميركا». واعتبر الاتحاد أن «استمرار الوضع الحالي من شأنه أن يفجر خلافات كبيرة، محذراً من توجه القيادات الطلابية إلى الدعوة إلى الاعتصام سلمياً داخل السفارات ومقرات منظمة التحرير، حتى يتم تصحيح الخطأ الذي ارتكب». وقال إن «اختيار من ترك مقاعد الدراسة قبل عشرات السنين ليمثل الطلاب، يعكس ويؤكد ضعف القائمين على هذا الملف».

الملاحظ أن أحد الفروق بين الاتحاد العام وباقي المجموعات العاملة في بريطانيا، أولاً

3 محمد أمين، «ديبلوماسية الطلبة .. مبادرة تروي معاناة الفلسطينيين»، الجزيرة. نت، 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 2015: <http://bit.ly/2LBTHiH>

4 انظر، مثلاً، خبر على صفحة الاتحاد بعنوان «مشروع قرار في البرلمان البريطاني للمطالبة بإطلاق سراح عهد التميمي وكافة الأسرى الأطفال»، 30 كانون الثاني (يناير) 2018.

5 «الاتحاد العام لطلبة فلسطين في بريطانيا: لا عزاء في من قتل وشرذ وعذب أبناء شعبنا»، الرأي اليوم، 30 أيلول (سبتمبر) 2016: <http://bit.ly/2LsGZGb>

الشق غير السياسي في عمل الاتحاد، وهو أمر مفهوم ومتوقع، في ظل الطابع النقابي للاتحاد، ولكن يلاحظ عدم قدرة الاتحاد على التحول إلى عنوان جامع للطلبة، وهذا ربما يعود إلى أسباب منها التركيز على الطلبة القادمين من داخل فلسطين (وتحديداً الضفة الغربية وقطاع غزة) بالدرجة الأولى، وثانياً، التماهي والتلاصق مع حركة «فتح»، فكثير من البيانات تصدر مشيرة إلى الاتحاد وحركة «فتح»، فمثلاً في يوم 15 أيار (مايو) 2018، صدر بيان نشر على صفحة الاتحاد بعنوان «بيان من الاتحاد العام لطلبة فلسطين- بريطانيا وشببية فتح، عن الهجوم المرعب أمس على المدنيين في غزة ونقل سفارة الولايات المتحدة الأميركية إلى القدس». كذلك يلاحظ محدودية تدوير رئاسة الاتحاد، فقد استمر اسم فؤاد شعث، وهو طالب أتى من غزة للدراسة في بريطانيا، متداولاً كرئيس للاتحاد، منذ 2011 حتى 2016 على الأقل، ثم صار اسمه يظهر في نشاطات الاتحاد بصفته «رئيس المركز الفلسطيني البريطاني للتواصل»، وهو مؤسسة عاملة في بريطانيا، دون أن يظهر اسم رئيس آخر، وصدرت أخبار تتحدث عن نشاطات تنظم بالتعاون بين الاتحاد وهذا المركز.¹

ربما يكون الابتعاد عن النشاط الجماهيري، أو ما يسمى الفعل الميداني (direct action)، والتماهي مع حركة «فتح»، ومحدودية التغيير في إدارة الاتحاد انتخابياً، من أسباب عدم تحول الاتحاد إلى عنوان العمل الفلسطيني في بريطانيا.

تشكل بريطانيا نموذجاً للطاقة الشبابية والطلابية الحيوية، لكن ساحتها تخلو من إطار طلابي أو شبابي فلسطيني خاص جامع، باستثناء الاتحاد العام لطلبة فلسطين الذي لم يخترق كثيراً الدوائر خارج إطار الطلبة القادمين من فلسطين، ومخيمات الشتات، ودوائر حركة «فتح».

1 انظر، مثلاً، خبر على صفحة الاتحاد بعنوان «مشروع قرار في البرلمان البريطاني للمطالبة بإطلاق سراح عهد التميمي وكافة الأسرى الأطفال»، 30 كانون الثاني (يناير) 2018.

الفصل الرابع

من الحراك إلى الحركة (خاتمة سياساتية)

يمكن عبر المقارنة بين البانوراما التاريخية التي قدمها الفصل الثاني من هذا البحث، مع الاستعراض الذي قدمه الفصل الثالث، تبين الفرق بين أنماط الحركات الشبابية منذ مطلع القرن العشرين وحتى نهاية الحرب الباردة، والحركات التي ظهرت بالتوازي مع العولمة ومرحلة أوصلو ثم الربيع العربي، بعد العام 2011. في الحالة الأولى، كانت الأطر الشبابية، إما نواة يدرك مؤسسوها سلفاً أنها ستتحول إلى حركات أو أحزاب، لديها شعارات أو برامج أو رؤى نحو مجمل القضايا الوطنية، أو على الأقل مستعدة للتفاعل مع طائفة واسعة من القضايا، ويعد الاتصال الشخصي هو أداة التواصل الأساسية في هذه الأطر، مع نظام عضوية محدد، وغالباً ما يكون تأسيس البناء التنظيمي وشبكة الأعضاء مرحلة سابقة، وهذا ما كان عليه الأمر في الخمسينيات والستينيات بشكل خاص. وإذا لم تكن هذه الأطر نواة لأحزاب وحركات، فهي، غالباً، ذراع أو منظمة فرعية من حزب أو فصيل أكبر، وهذا ما كان عليه الوضع من السبعينيات وحتى التسعينيات، مع العمل على أطر وطنية جامعة للشباب، مثل الاتحاد العام للطلبة الفلسطينيين.

جاءت حركات العولمة والربيع العربي مختلفة، من حيث، أولاً، أنها تعتمد على الرفض للواقع أكثر من تقديمها تصوراً محدداً لما تريده، ولكيفية الوصول إلى واقع جديد. وثانياً،

أنها تعتمد على الفعل المباشر؛ أي النزول إلى الشارع دون الكثير من التخطيط لخطّة عمل متكاملة، وقد تحدد أهدافها وهي في الميدان، بناءً على استقراء مزاج الشارع، ومدى قوته وبناء على استقراء مواقف القوى المختلفة. وغالباً ما يكون الهدف جزئياً قد يؤدي إلى تغير في طبيعة العملية السياسية، وطبيعة القوى المسيطرة، والعلاقات بينها. وثالثاً، أنها تعلن براءتها من الفصائل والأحزاب والقوى السياسية التقليدية المنظمة، والسبب في ذلك الاستياء من أداء هذه القوى، وبخاصة من حيث الضعف وعدم الرضى الشعبي عنها، ورفض هذه القوى لتبني روح الشباب ومطالبهم، ولأن هذه القوى منقسمة، وتدخل في صراعات جانبية بعيدة عن القضايا الأساسية (ولأنها باتت تمثل سلطة ولو محدودة السيادة)، ولأن هذه الفصائل لا تمتلك برنامج عمل أو رؤية واضحة مقنعة. يضاف إلى ذلك، أنّه بنهاية الحرب الباردة، وانتهاء الاستقطاب بين الفكرين الرأسمالي والاشتراكي، تراجعت كثيراً جاذبية العقائد والأيديولوجيا الشاملة.

يضاف إلى كل ما سبق، أن سهولة الوصول للإعلام المجتمعي، أضعف الحاجة للتمويل، ولإمكانات المادية والخبرات والمؤسسات، التي كانت ضرورية لأي عمل جماهيري، والتي كانت الأحزاب والقوى المنظمة هي من يمتلكها ويقدمها، فأصبح يمكن لأي مجموعة شبابية أن تصنع إعلامها عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

إذا ما جرى قصر النظر على الحركات الشبابية الفلسطينية، يمكن الإشارة من واقع البحث، الذي عرضت الفصول الفائتة نتائجه، إلى أن الحركات في الأغلب فشلت في تحقيق أهدافها المحددة، وكثيراً ما كان أعضاء حراك يتسربون إلى حراك آخر، أو يبتعدون عن المجال العام، ويأتي حراك جديد في مناسبة أخرى يتبنى هدفاً ما، أو كانت الحركات تنتهي لشعور بالفشل والكارثة، من مثل مسيرات العودة من لبنان وسوريا العام 2011، أو للتلاشي التدريجي دون أسباب واضحة لذلك. ولوهلة، كان مصطلح التشبيك (networking)، يبدو مصطلحاً شائعاً، في إشارة إلى عملية ضرورة الربط بين المجموعات الشبابية المختلفة، باعتبار ذلك هو الحل، وهو ما كانت هناك أمثلة عليه عرضها الفصل الثالث، وبخاصة في حالات الأندية الشبابية في لبنان، وشبكات الطلاب في الولايات المتحدة، والأراضي المحتلة العام 1948، لكن الحقيقة التي تبدت مع الوقت، أنّ هناك مشكلة داخل المجموعات ذاتها، وأن المجموعات ذاتها لا تملك مقومات الاستمرار والتطور، وبالتالي تفقد الشبكات أهميتها.

أحد أهم أسباب عدم الاستمرار يكمن في صفة الشبابية ذاتها، فالشباب هو، من زاوية محددة، مرحلة عمرية مؤقتة، وكثيراً ما يرتبط النشاط العام لدى الشباب بمرحلة تعليمهم الجامعي، حيث الجامعات والمعاهد فضاء عام للقاء والتنظيم والتحرك، وتقدم السن والانتقال إلى أدوار ومكانات اجتماعية جديدة، لا تعود ظروف استمرار الشباب في النشاط متاحة، وبخاصة بغياب الأحزاب، وغياب الحياة النقابية المتجددة، كما هو الواقع الفلسطيني. فحتى في الاتحاد العام للطلبة الفلسطينيين، لا يوجد تجديد للقيادات عبر الانتخابات، ويمثل الاتحاد في المجلس الوطني أشخاص في الخمسينيات من أعمارهم.

من الأسباب الأخرى للتعثّر وعدم القدرة على التقدم، ومن ثم التفكك، اعتماد الحركات الجديدة فكرة عدم وجود قيادة مركزية، والاعتماد على التوافق. والنفور من القيادة جزء منه يعود إلى الرغبة في تفاعلي صراع القوة، وعمليات تقديس الفرد، أو التكالب على الموقع، وهي جميعها ظواهر برزت في الحركة السياسية الفلسطينية، فنادرًا ما غاب قائد أو أمين عام فصيل لسبب غير الوفاة، أو التراجع الكبير في الحالة الصحية، بل إن كثيراً من الاتحادات والنقابات والجمعيات الخيرية لا تغير أيضاً قياداتها. يضاف إلى هذا النفور، جاذبية وسهولة وسائل التواصل الاجتماعي التي أتاحت آلية نقاش وتواصل أغرت الكثيرين بأنه لا حاجة إلى قيادة مركزية. ولكن التجربة أثبتت أنه في أزمات ولحظات حرجة، يصعب الاعتماد على قرار يتخذ عبر تشاور عدد كبير من الأشخاص، بعضهم قد يصبح جزءاً من الحراك في مرحلة متقدمة من ظهوره، وأن جعل القرارات غير ملزمة أمرٌ غير عملي، ويؤدي إلى انقسام وتشتت وتناقض في القرارات.

ويرتبط بموضوع أثر الافتقار إلى القيادة على عملية صنع القرار، أثر الافتقار إلى العقائد أو البرامج أو الرؤى السياسية. فصحيح أن بعض الفلسفات والأفكار، تتحول إلى نوع من الجمود الذي لا يواكب العصر، وإلى أيديولوجيا يراد مشاهدتها الواقع عبرها، لدرجة إمكانية تحريف الواقع ورؤيته من الزاوية التي تجعل النظريات صحيحة، لا من حيث ماهية هذا الواقع حقاً، ولكن، أيضاً، عادة ما تتخذ القرارات والمواقف لتتواءم مع أفكار ومبادئ متفق عليها سلفاً بين «الأعضاء»، أما بدون مرجعية سياسية وفكرية مسبقة، فيصعب تحديد أسس اتخاذ القرار.

أضف إلى ذلك، أن تخفيض وسائل التواصل الاجتماعية تكاليف العمل العام، وتسهيله، لا يلغي أن هناك تكاليف مادية للعمل العام، يتضمن تأمين تفرغ كوادر للعمل، أو تنظيم نشاطات وفعاليات تحتاج لتكاليف، وهذا غير متاح دون مؤسسة فيها مختصون في الحصول على التمويل، ونظام عضوية، واشتراكات، وتبرعات، وما إلى ذلك، مما لا يتوفر في أغلب الحركات، بينما يتوافر لخصومها والقوى الأخرى.

إذًا، يمكن القول ما يلي:

- الافتقار إلى الأيديولوجيا والمرجعية السياسية له وجهه السلبي.
- الافتقار إلى القيادة المركزية ليس فضيلة دائمة.
- النفور من الفصائل والتنظيمات لا يلغي الحاجة إلى هيكليّة تنظيمية.
- العضوية الفضفاضة حد الفوضى لها تبعات سلبية.
- سهولة وانخفاض تكاليف وسائل التواصل الاجتماعي لا تعني أن الاستغناء عن موارد مادية كافية أمر ممكن.

يصبح السؤال هنا، ما هو الحل؟ هل هو بالعودة إلى الأشكال القديمة (الأحزاب والحركات السياسية)؟

لا شك أن العودة إلى الأشكال القديمة طرح غير واقعي، وفيه كثير من الخلل. فمن جهة، لم تحقق تلك الأطر القديمة أهدافها التي تأسست لأجلها، ودخلت في أزمتها بنيوية، كما أنها، من جهة أخرى، جاءت في سياقات ثقافية وسياسية واجتماعية تغيرت. لكن ربما يجب التفكير بعدم القطيعة مع تلك البنى، وعدم اعتبار الأخطاء والعثرات التي وقعت فيها في تجربتها سبباً لرفضها، ولرفض مضامينها وأدواتها ووسائلها، ودون استنساخها بالتأكيد. ولعل تحديد مشكلات وعثرات هذه القوى، يحتاج إلى دراسة منفصلة، سواء تتعلق بقضية الديمقراطية الداخلية في هذه القوى، أو علاقتها ببعضها، أو دور الأيديولوجيا فيها، أو مسلكية قياداتها وأعضائها، أو طرق إدارتها وتمويلها،... إلخ.

يحتاج الشباب إلى خوض نقاش واضح لتجربتهم في السنوات الفائتة، وللمرحلة الراهنة،

وفيما يلي عناوين يمكن أن تشكل أجندة مقترحة للنقاش وللتفكير، وهذه النقاط يمكن أن تكون جزءاً من مشروع أو عدة مشاريع بحثية وتشاورية، وجزءاً من برامج تدريب ومنتديات، تناقشها جميعها، وتناقش غيرها من النقاط، أو تناقش جزءاً منها.

أولاً. التثقيف في أشكال التنظيم السياسي

بغض النظر عن الملابس التي أفرزت مصطلحات المرحلة الراهنة، من «حراك»، و«ناشطين»، و، فإن هناك حاجة إلى تأمل هذه التجربة ومقارنتها بأشكال التنظيم السياسي.

في الماضي، كانت أشكال التنظيم السياسي الأساسية في السياق الفلسطيني، بشكل خاص، وعربياً وعالمياً، إلى حد ما، هي ثلاثة أشكال: الحزب، والجهة، والحركة. ودون الدخول هنا في التعريف العلمي، أو التطبيقات العملية لهذه الأشكال، فإن الحزب بكونه الأكثر مركزية وعقائدية وانضباطاً وانتقائية في اختيار الأعضاء، والحزم في توجيههم، والجهة من حيث اعتبارها من الناحية النظرية على الأقل، تجمعاً لأحزاب أو قوى وتيارات، دون اندماج، والحركة باعتبارها أقل اهتماماً بالأيدولوجيا، وبالتالي بشروط العضوية، وأكثر مرونة في عملية صناعة القرارات واختلاف الآراء، وفي السماح بالمبادرات القاعدية للأعضاء، كل هذا يمكن أن يكون موضوعاً لعملية تثاقف وتثقيف ونقاش مفصلة، تهدف إلى تبين السلبيات والإيجابيات، والأخطاء والإنجازات، وكيفية تطوير شكل التنظيم السياسي في سياق المرحلة الحالية، بما فيها من عوامة وظروف دولية وإقليمية ومحلية خاصة.

ويمكن، أيضاً، دراسة أمور مثل تمويل التنظيمات السياسية، وطرق الاستفادة من وسائل جمع التمويل الحديثة عبر الإنترنت.

ثانياً. صناعة القرار التنظيمي

هناك نماذج لصناعة القرار تختلف بحسب اختلاف نوع التنظيم السياسي، والسياسات المختلفة، وهناك الكثير من الملابس والقواعد التي يجدر بشاب يبدأ نشاطه السياسي أو حتى الوطني العام، أن يدركها، من مثل عدم السقوط في «مثالية» الديمقراطية

اللامتناهية، حد الإصرار على الإجماع، تماماً مثل ضرورة الابتعاد عن الفردية والتسلط في اتخاذ القرار. وكذلك عدم السقوط في فخ التشدد والرفض لأجل الرفض، مقابل ضرورة عدم الوقوع في حالة من عدم الثقة بالذات، وبالتالي سرعة تقديم التنازلات. ويجدر التفكير في أنواع اتخاذ القرار، بدءاً مما يعرف بالمركزية الديمقراطية، إلى السماح بتعددية التيارات في هامش معين من القرارات. وكذلك تقسيم أنواع القرارات، ما بين الأساسي الذي يكون أشبه بالقاعدة الدستورية، إلى السياساتي البرامجي، إلى القرارات الطارئة والتنفيذية العاجلة.

ثالثاً. التأثير في صناعة القرار والجمهور

بقدر ما توجد حاجة إلى فهم كيف يتخذ جسم ما، شبابي أو طلابي أو حزبي أو قراره، يجدر معرفة ديناميات اتخاذ القرار عند الهيئات القيادية الرسمية، وآليات التأثير بها. وكيفية تفادي المعارضة لأجل المعارضة، بل المعارضة (أو التأييد) من أجل التغيير، ومن أجل الحصول على موافقة الهيئات صاحبة القرار. ويجدر تعلم آليات التأثير في عمليات صنع القرار، بدءاً من الإقناع والحوار، إلى الضغط والتأثير، إلى توليد الصدمة أو استغلالها.

وكذلك القدرة على تقييم واقع الجمهور ومصالحه وحالته العامة ومزاجه اللحظي، ومعرفة طرق التواصل مع هذا الجمهور، وكيفية احترامه والتعامل معه، والتأثير به. فضلاً عن تصنيف الجمهور لشرائح، والقدرة على تحديد شكل العلاقات مع هذه الشرائح، وكيفية التعامل معها في مستويات مختلفة، بعيدة ومتوسطة وقصيرة المدى، والوزن النسبي لهذه الشرائح، والتمييز بين الديمقراطية في التعامل مع الجمهور مقارنة بالشعبوية.

رابعاً. المبادئ والأيدولوجيا كدليل

هناك فرق بين المبادئ والأيدولوجيا، ولكن بينهما تقاطعاً كبيراً، ويجدر فهم أهمية وجود مبادئ وأيدولوجيا، وأيضاً التداعيات والسلبيات التي قد تنتج من التعامل الخاطئ مع المبادئ والأيدولوجيات؛ سواء بتحويلها إلى سلاح ضد القوى الحليفة أو

المفترض أنها حليفة، أو بالإصرار عليها حتى لو ناقضها الواقع الملموس.

هناك أهمية لوجود برامج شاملة ووافية مسبقاً لأي تحرك، بحيث لا يكون هناك الكثير من الجدل والتفكير والخلاف عند كل قضية تبرز في الميدان، وبحيث تكون هناك رؤية متبلورة للشأن الوطني عموماً، يسهل الاستناد إليها في تشكيل موقف أو رأي أو خطة تبرز في سياق الحدث اليومي، دون أن يلغي هذا احتمال تغيير التصورات وتعديلها في ضوء متغيرات الأحداث.

خامساً. التمييز بين «الشرارة» والحركة

كثيراً ما تندلع تحركات جماهيرية، على شكل احتجاج، أو انتفاضة، بعد حدث معين. وقد لا تكون ردة الفعل شبيهة عندما يحدث حدث شبيه في مرحلة لاحقة.

وكثيراً ما يعتقد نشطاء أن اندلاع تحرك جماهيري بعد حدث ما كفيل بإيجاد دينامية يستمر الشارع فيها في العمل، ولكن هذا غير دقيق. فالشرارة هي الحدث أو اللحظة التي تأتي في واقع موضوعي بعينه، فتحدث ردة الفعل. وبالتالي، الشرارة ذاتها قد لا تؤدي إلى ردة الفعل ذاتها في مكان أو زمان آخر. ثم إن الشرارة والبداية للتحرك ليست ضماناً لاستمراره، فلا بد من بنى جماهيرية ومجتمعية وإعلامية، جاهزة سلفاً، أو تُطور سريعاً لتضمن ديمومة أي حراك جماهيري وتوجيهه.

فانتفاضة العام 1987، تختلف عن هبة النفق 1996، عن انتفاضة الأقصى 2000، عن هبة العام 2015، من حيث الواقع الموضوعي والسياقات (ومن هي القوى القائمة بها والحريصة على استمرارها)، ويجدر فهم السياقات وكيفية تحليلها وصناعتها والتأثير فيها، وكيفية تحويل (أو منع تحويل) حدث ليكون شرارة لحراك ما في زمن أو مكان معينين.

سادساً. الواقعية في تقييم واستخدام القوة

للقوة تعريفات وأشكال وديناميات وقواعد في تفاعلها وتطورها والتعامل معها، ويجدر فهم كل هذه الأشكال والقواعد قبل الدخول في تجاذب قوة أو تنازع أو تألف. وهناك

مدارس مختلفة في تعريف القوة، بدءاً من الصلابة، إلى الناعمة، إلى الذكية، إلى... إلخ. ويمكن أن تتحول المدارس إلى نوع من المرشد في التفكير في أوراق القوة وإيجادها وتغيير موازينها واستخدامها.

وهذا يقود لتفكير أوضح في تقييم موازين وأوراق القوة كمياً ونوعياً، وعدم السقوط مثلاً في تمجيد نوع من أنواع القوة ورفض آخر، بإسباغ بعد قيمي وأخلاقي على أنواع على حساب أنواع أخرى.

كذلك هناك أهمية لفهم أنواع وقواعد صراعات القوة المختلفة، على مستوى القوى العظمى والصغيرة، والقوى التقليدية في السياسة (الدول مثلاً) وغير التقليدية (غير الحكومية والشعبية)، وفهم ديناميات كل صراع أو تحالف.

تتحول أحياناً، في سياق الحركات الجماهيرية الوسيطة، سواء أكان ذلك نوع من أنواع القوة، أو تنظيم أو حزب ما، يفترض أنه آلية عمل للوصول إلى هدف، ليصبح نوع القوة هذا أو التنظيم هو هدف بحد ذاته، ولو على حساب القضية الأساسي أحياناً. فتصبح مصلحة الفصيل، أو المبدأ السياسي، أهم من القضية السياسية.

سابعاً. أنواع التناقضات - الثانية والرئيسية

في العلاقات السياسية، وبخاصة في ظروف الصراع، لا بد من معرفة آليات التمييز بين التناقض الثانوي والتناقض الأساسي، وتحديد سبل التعامل مع كل تناقض منها، في الممارسة اليومية، وفي الخطط قصيرة وبعيدة المدى. وكيفية الحفاظ على التصنيف الصحيح للتناقضات، وعدم انحراف البوصلة أثناء التفاعل اليومي للحدث.

وهذا يتبعه، أيضاً، فهم معنى الهوية، واعتبارات صنع القرار السياسي والأمني والنضالي، والفرق بين حسابات الدول وحسابات حركات التحرر.

ثامناً. التمييز بين الزخم والتشظي

لا يعني اتفاق شرائح كبيرة من الجمهور على موقف بعينه أنها موحدة، فالوحدة

لها اعتبارات تنظيمية، ومصالح، وعقائد، وارتباطات مختلفة، وتتعلق بالقدرة في توحيد الأفكار والأمزجة وصناعة الثقة والمصالح المشتركة. فتشابه المواقف قد يعطي زخماً لقضية بعينها، ولكن إنشاء حركة سياسية أو جماهيرية موحدة، أمر مختلف. وتشابه المواقف قد يكون سبب تنافر أحياناً، وكثيراً ما يجري تصنيف المتشابه بأنه منافس أكثر منه حليف، وكل هذا يحتاج إلى تحليل وفهم.

تاسعاً. العلاقة بين التضامن وحركة التحرر

تنقسم مجتمعات حركات التحرر إلى فئات مختلفة، منها النواة الصلبة، ومنها الجبهة المساندة، ومنها الدوائر الأوسع المساندة، ومنها المعارضة والرافضون للمقاومة. ويجدر دراسة تجارب حركات التحرر لفهم طبيعة القوى المجتمعية المختلفة، وتوزيع المهام والأدوار فيها، ودراسة الحركات وقواها المشكلة لها، ثم أيضاً التمييز بين أنواع حركة التحرر ذاتها، والمدارس المختلفة لتعريفها على أسس عقائدية، أو جغرافية، أو ثقافية، ثم طبيعة العلاقة بين القوى التي تشكل حركة التحرر والقوى الخارجية من متضامنين ومعارضين.

وأخيراً،

تضمن هذا الفصل في الأجزاء السابقة، خاتمة واستنتاجات عامة من الفصول السابقة، ثم عناوين لأجندة نقاش وبحث وتدريب للشباب، وهذه العناوين يمكن العمل عليها لتطوير مشاريع ثقافية أو فكرية، أو جلسات نقاش وعصف ذهني حولها، لتشكيل مدخلاً لتفكير جديد، وبالتالي تبني ممارسات مختلفة تأخذ من التجارب السابقة أفضل ما فيها وتتجاوز عثراتها، لذلك فإنّ هذا البحث يحتاج إلى أن يلحق به بحث أو دليل عمل آخر، أو ورش عمل تناقش العناوين التسعة في هذا الفصل، وتحوله إلى برنامج مفصل.

قائمة المصادر والمراجع

الأراشيف

أرشيف جامعة سان فرانسيسكو.

المقابلات

- أحد قيادات حركة فتح الطلابية في الجامعات الأردنية في الثمانينيات وحتى العام 1991.
- أمير أبو قويدر، (حراك برافر)، 20 أيلول (سبتمبر) 2018.
- جنين مرعي، (مجموعة نبض)، 22 أيلول (سبتمبر) 2018.
- جهاد نمورة، (مجموعة Hope)، 12 تموز (يوليو) 2018.
- حسن فرج، (منسق «الشبيبة» في حركة «فتح»، عضو المجلس الثوري للحركة)، 27 حزيران (يونيو) 2018.
- سمر عزازة، (شباب التغيير)، 20 أيلول (سبتمبر) 2018.
- مجموعة من ناشطي الكتل الطلابية (ممن أنهوا دراستهم الجامعية بالفعل)، مخيم البقعة، الأردن، 24 تموز (يوليو) 2018.
- هدى أبو عبيد، (حراك برافر)، 10 أيلول (سبتمبر) 2018.

الكتب

- الياس خوري وميشال نوفل، حوار مع معين الطاهر، الكتيبة الطلابية: تأملات في التجربة، منشورات ضفاف، بيروت، 2015.
- أحمد قطامش، في التنظيم الثوري السري، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الوطن المحتل أمودجاً، حزيران 1967 - أوسلو 1993، دار الأمين، رام الله، 2011.
- بسام أبو شريف، وعوزي محناي، أفضل الأعداء، دار الساق، بيروت، 2011.
- جميل هلال، (محرر)، الشباب الفلسطيني .. المصير الوطني ومتطلبات التغيير، مؤسسة الأرض للأبحاث، رام الله، 2016.

- _____، (محرر)، رؤية استشرافية: الحركات الشبابية الفلسطينية، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات، البيرة، 2013.
- زياد عثمان، المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني ظلال الماضي تحاصر المستقبل، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله، 2008.
- سليم الزعنون، السيرة والمسيرة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- عادل مناع، تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني 1700-1918، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2003.
- عبد الوهاب الكيالي، (تحرير)، وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية 1918-1939، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1969.
- عصام الغريب، الحاج محمد أمين الحسيني، ودوره في الحركة الوطنية الفلسطينية (1897-1974)، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2014.
- عصام عدوان، حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، 1958-1967، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2010.
- عماد غياظة، الحركة الطلابية الفلسطينية، الممارسة والفاعلية، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، رام الله، 2000.
- عيسى خليل محسن، فلسطين وسماحة المفتي الأكبر الحاج محمد أمين الحسيني، (د.ن)، عمان، 1998.
- لندا طبر وعلاء العزة، المقاومة الشعبية الفلسطينية تحت الاحتلال، قراءة نقدية وتحليلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2014.
- مجدي المالكي، (محرر)، الحركة الطلابية ومهمات المرحلة، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، رام الله، 2000.
- _____، وآخرون، مشاركة الشباب في صناعة القرار: فلسطين واقع وآفاق، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، 2007.
- مجموعة مؤلفين، قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، 2015.
- محسن صالح، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2011، مركز الزيتونة، بيروت، 2012.
- محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب (النشأة - التطور - المصائر)، كراس صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2007.
- نبيل شعث، حياتي من النكبة إلى الثورة، دار الشروق، القاهرة، 2016.
- نديم روحانا وأريج صباغ-خوري، (محرران)، الفلسطينيون في إسرائيل، قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع، مدى الكرمل، حيفا، 2013.
- وقائع ورشة «الشباب يتحدثون» .. (مشروع التواصل الشبابي الفلسطيني)، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات، البيرة، 2011.
- يارا عبد الله، «حركة التضامن الدولية» مع الشعب الفلسطيني»، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، 2018.
- يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2002.

الدوريات

- أحمد عيسى، «دور الحركة الطلابية في انتفاضة الحجارة (1987)»، *مجلة سياسات*، العدد 42. سامر أبو رحمة، «الحراك الشبابي من أين وإلى أين؟»، *مجلة الدراسات الفلسطينية*، العدد 90، ربيع 2012.
- خالد عنبتاوي، «كيف نقرأ الحراك الشبابي في الداخل؟ - «برافر» كمثال»، *مجلة جدل*، العدد 22، شباط (فبراير) 2015.
- عبد الفتاح القلقيلي، «الشباب الفلسطيني ما قبل منظمة التحرير»، *مجلة حق العودة*، العدد 49، 2012.
- غسان محمد، «الحراك الشبابي الفلسطيني في سوريا: مهمات صعبة وآمال»، *مجلة الدراسات الفلسطينية*، العدد 91، صيف 2012.
- لندا طبر وعلاء العزة، «المقاومة الشعبية بعد الانتفاضة الثانية»، *مجلة الدراسات الفلسطينية*، العدد 97، شتاء 2014.
- معين الطاهر، ««فتح» البدايات والمنطلق والمعنى»، *مجلة الدراسات الفلسطينية*، مجلد 28، العدد 110، 2017.
- _____، «بين تأسيس رابطة طلاب فلسطين ومقاومة الإسكان والتوطين»، *مجلة سطور*، العدد 5.
- نبيل السهلي، «فلسطينيو سوريا وتحولات المشهد السوري»، *شؤون فلسطينية*، العدد 259، ربيع 2015.

الصحف

- الأخبار.
- الأنباء.
- الحدث.
- حق العودة.
- رأي اليوم.
- الرسالة.
- العربي الجديد.
- الغد.
- القدس.
- النهار.

المواقع الإلكترونية

الاتجاه.

الاتحاد العام لطلبة فلسطين في بريطانيا.

أمد للإعلام.

بوابة الهدف الإخبارية.

بيرزيت أو نلاين.

تلفزيون الفلسطينية.

الجزيرة. نت.

جمعية تشرين: www.tishreen.net

حركة BDS: www.bdsmovement.net

الحرية.

دنيا الوطن.

راديو بيت لحم 2000.

شبكة راية الإعلامية.

شبكة قدس الإخبارية.

صحيفة المشرق الإلكترونية.

صفحة حراك «ارفض... شعبك يحميك».

عرب 48.

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح).

المجموعة الفلسطينية للإعلام.

مدونة حيفا الحرة.

مدونة فسحة أمل.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

المركز الفلسطيني للإعلام.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

الموسوعة الفلسطينية.

موقع «حق العودة».

موقع البوصلة.

موقع الجامعة العربية الأمريكية.

- موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
- موقع الحوار المتمدن.
- موقع الشمس.
- موقع الفجر.
- موقع الكاتب أحمد جميل عزم.
- موقع النجاح الإخباري.
- موقع أهل: www.ahel.org
- موقع بوابة اللاجئين الفلسطينيين.
- موقع جامعة الخليل.
- موقع جامعة القدس.
- موقع جامعة بيت لحم.
- موقع جامعة بيرزيت.
- موقع جنوبية.
- موقع عاصمة الشتات.
- موقع عرب 48.
- موقع فلسطين اليوم.
- موقع مخيم الرشيدية.
- موقع وزارة التربية والتعليم العالي.
- مونتي كارلو الدولية.
- النادي الثقافي الفلسطيني: www.palculturalclub.org
- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا).
- وكالة سما الإخبارية.
- وكالة شهاب للأخبار.
- وكالة معا الإخبارية.
- وكالة وطن.

المصادر باللغة الإنجليزية

Cheryl Benard, Civil Democratic Islam, Partners, Resources, and Strategies, (Santa Monica, CA; Arlington, VA; Pittsburgh, PA: RAND Corporation, 2003).

Ehud Rosen, Mapping the Organizational Sources of the Global Delegitimization Campaign against Israel in the UK, (Jerusalem: Jerusalem Centre for Public Affairs, 2010).

Jean – Pierre Filiu, Gaza A History, (London: Hurst & Company, 2015).

New Papers and Journals:

Algemeiner.

Associated Press.

Foreign Affairs.

Islamic Human Rights Commission.

Middle East Eye.

National Students for Justice in Palestine: www.nationalsjp.org.

Palestinian Youth Movement, USA Chapter: www.pymusa.com.

San Francisco State University.

The Guardian.

Washington Post.

المشاركون/ات

الباحث الرئيسي: أحمد جميل عزم

عضو هيئة التدريس في دائرة العلوم السياسية، جامعة بيرزيت، وعضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكاتب عمود في صحيفة الغد الأردنية. زميل سابق، في جامعة كامبردج في المملكة المتحدة، وعمل في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، حاصل على الدكتوراه من جامعة إدنبرة البريطانية.

الباحثون الميدانيون:

آية زيناتي (أراضي 48)

ناشطة نسوية وسياسية من اللد، حاصلة على بكالوريوس في الإعلام والاتصالات، وشهادة في «التفكير الإستراتيجي وإعداد السياسات» من مركز مسارات. مؤسسة مشروع «حلقات استقبال» - جولات نسوية في مدن وقرى فلسطينية. تعمل كمرغزة لجنة العمل للمساواة في قضايا الأحوال الشخصية - ائتلاف لجمعيات نسوية فلسطينية من الداخل، ومؤسسات حقوق إنسان تهتم بحقوق النساء في قضايا الأحوال الشخصية.

لبنى قطامي (الولايات المتحدة الأمريكية)

باحثة في «مرحلة ما بعد الدكتوراه»، في دائرة الدراسات الإثنية، في جامعة كاليفورنيا بيركلي. حصلت على الدكتوراه من جامعة كاليفورنيا ريفر سايد، وعلى الماجستير في الدراسات الإثنية، ضمن مبادرة العرب والمسلمين في الشتات، في جامعة سان فرانسيسكو. عنوان أطروحتها

للدكتوراه «قبل السماء الجديدة: النضال المتطاوّل والإمكانيات لحركة الشباب الفلسطيني الجديدة». كانت عضواً في الاتحاد العام لطلبة فلسطين، والمنسقة الدولية السابقة لحركة الشباب الفلسطيني، والمديرة التنفيذية السابقة للمركز الثقافي الاجتماعي العربي في سان فرانسيسكو.

عايدة الحجار (الضفة الغربية والقدس)

حاصلة على ماجستير الدراسات الدولية من معهد إبراهيم أبو لغد- جامعة بيرزيت، عملت باحثة ميدانية في عدد من الأبحاث التي نفذت في الضفة الغربية وتمس قطاع الشباب، وتعمل باحثة ميدانية في مشروع بحث وتوثيق القضية الفلسطينية، ومقره عمان.

مهند الأخرس (الأردن)

كاتب وباحث وروائي فلسطيني، من مواليد مخيم البقعة في الأردن، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، محامٍ ومستشار قانوني، المنسق العام للشبيبة الفتاوية في الأردن.

سماح كساب (قطاع غزة)

باحثة مقيمة في قطاع غزة، ساهمت في إنتاج عدد من أبحاث السياسات المتخصصة بقطاع المرأة والشباب الفلسطيني وتداعيات الانقسام الاجتماعية والثقافية. وهي ضمن طاقم الإشراف على إنتاج أبحاث سياسات وتقدير موقف في برنامج التفكير الإستراتيجي وإعداد السياسات الذي ينفذه المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات).

عفاف سامي شمالي (لبنان وسوريا)

من قرية العلمانية قضاء مدينة صفد، لاجئة في لبنان: بيروت، ناشطة في مجال حقوق الإنسان؛ مدربة قانونية وباحثة في مجال حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

ريّا الصانع (المملكة المتحدة)

باحثة مقيمة في المملكة المتحدة، ناشطة طلابية، تخرجت من جامعة (SOAS) في لندن.



المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT

The Palestinian Youth from Movement to Mobilization (1908-2018)

Ahmad Jamil Azem

Research Team

Ahmad Jamil Azem

Research Assistants

**Lubna Qatami, Aida Alhajjar, Aya Zinati, Samah Kassab,
Muhannad Alakhras, Afaf Alshimali, Riya Al-Sanah**

2019

Research Summary

This study examines the manifestations of Palestinian youth mobilizations (Hirak) since 2011. Yet, in order to conduct this research within a historical context and be able to understand the background of the current scene, the youth movements since the beginning of the twentieth century had to be researched and studied.

The main idea of the research is based on witnessing a shift in the style of the youth work from the so-called “movement” to “mobilization”. The pattern of “a movement” is based upon the adoption of a comprehensive national project by its organizers, which sometimes is a consequence of the feel of absence of effective political leadership and frameworks. One example is the establishment of the “Youth Congress Party” in the 1930s, that arose after the paralysis of the “Palestine Arab Congress”, which acted then as a Palestinian parliament and leadership. Another example is the “League of Palestinian Students” in Cairo in the early 1950s, and the groups of students who

were active within the “Al-Urwa al-Wuthqa Association” at the American University of Beirut; where the first resulted in the Palestinian National Liberation Movement, “Fatah”, and the second resulted in the Arab Nationalist Movement, which the “Popular Front for the Liberation of Palestine” emerged from.

As a result of a void, such youth movements were not the introduction to a comprehensive national project, yet they formed the arm for factions or parties and claimed the possession of a general national project; a status that prevailed during the 1970s and 1980s. It was then that Palestinian factions founded their arms and student and youth leagues, and became organized, coalesced, and competed within the General Union of Palestinian Students, which formed an important action framework that was active in the various countries of the Palestinian Diaspora.

In the wake of the 1990s, the world began witnessing the phenomenon of “Mobilizations”; i.e. waves of protests and mass activity, that were non-partisan and mostly lacked an ideology. They believed in the direct action on the streets to achieve a goal, letting the development of events in the field steer things randomly without having set plans, demands or structures, and without having an apparent leadership to these mobilizations. After the end of the Cold War, the fall of the Soviet Union and the socialist camp, and as a consequent phenomenon of globalization and the expansion of means of electronic communication which gave individuals the capacity to act and communicate, the strength and centrality of the role

of the state throughout the world has not only retreated, but the significance of the role and attractiveness of the political parties, factions, and organizing forces have diminished as well.

The Palestinian case in the 1990s was largely an exception to the global trend due to the weakness of the central authorities and powers, as that decade had witnessed the process of establishing the Palestinian Authority as part of the transitional interim peace agreements. The plan was that this authority turns into a state; hence, the spotlight was shed more on formal and bureaucratic action rather than on the non-formal one. This led to a “non-politicized” status and to the collapse of many Palestinian youth, student and popular organizations around the world, including the General Union of Palestinian Students (GUPS), whose elections have been suspended since 1990 and the vast majority of its branches around the world have disappeared.

The void and non-politicization status ended when Al-Aqsa Intifada erupted in 2000. However, Israeli policies were the cause of the militarization of such movements, which in turn, resulted in focusing on the military resistance as a response to the Israeli military attacks. Despite the restoration of the politicized status between 2000 and 2005, yet, the actual popular civil activity began to emerge only with the ending of that Intifada towards 2004-2005.

The revolutions of the Arab Spring that took place in Tunisia and Egypt in 2010 and 2011, formed a milestone in the Palestinian

youth context inside and outside Palestine, and came in various forms and shapes. It was then that the concept of mobilization crystallized in the Palestinian arena.

To highlight the difference between mobilizations and movements, their characteristics must be traced and analyzed; First, although part of the emergence of the “mobilizations” came as an expression that reflected the sense of political void as well as an inability of the current political structures to carry the burdens of the national project, yet mobilizations strode towards a specific and limited goal, with the expectation that the achievement of this goal (like ending the political division) will lead to a change in the overall components of the political scene, and thus a positive change will take place, which characteristics will be delineated later on, contrary to the movements and frameworks that were active in the twentieth century and had a very clear vision of the future.

Second, “movements” sought to reject the current situation, more than to decide new goals (they did not define their goals in a comprehensive and clear way). They refused to have leadership or organizational traditional structure, insisting that the means of social media and direct action in the field shall lead to decisions by consensus, without reverting back to the traditional hierarchical structures, which in this case, is a type of aversion from the partisan action and the monopoly of powers by leaders who are constantly holding positions. This is also followed by the refusal to adopt work patterns that require full-time and substantial financial expenses.

By studying the Palestinian youth experiences in the West Bank, Jerusalem, the Gaza Strip, the occupied Palestinian territories of 1948, Lebanon, Syria, Jordan, the United Kingdom, and the United States of America, it is clear that these characteristics did not score as high as those responsible for these “mobilizations” thought they would, which shortened the life span of these mobilizations’ frameworks, and humbled the results achieved. Consequently talks resumed, highlighting the importance of adopting more permanent and centralized frameworks, talks and discussions which explicitly called for a return to the concept of “movement”, instead of the concept of “activism/mobilization”.

Currently, the new concept of a youth organization (civil and civic) is not yet a topic of discussion. In the fourth chapter, this study presents nine titles for a research and discussion agenda that would help any youth forums or programs to think about the next stage.

When a research ends with a question, what is the solution? Is it to revert back to old ways and methods of work?

No doubt that going back to these old methodologies is something unrealistic and bears lots of imbalances; For on the one hand, these old frameworks did not serve the purpose for which they were founded and entered instead into a structural crisis. On the other hand, their cultural, political and social concepts have changed, however, maybe it is worth considering not to breakup with those structures, and not to mull over

the mistakes and pitfalls that have occurred throughout their previous experience for them to be the reason to reject them, or to discard their contents, tools and means, yet certainly without reproducing them.

The youth need to have a clear discussion on their previous experiences. For the time being, the following are possible titles to be discussed and reflected on. Hence, these points can be part of a project or of several research and consultative projects, as well as part of some training programs and forums that shall be discussed.

First: Strategic Thinking Basics

It is necessary to explain the concept of strategy, as well as the relevant terms such as tactics and strategic phases. Therefore, it should be differentiated between the reaction and a complete plan, as well as the ability to develop any partial plan or step in the framework of a comprehensive plan.

Youth need to understand how to make future planning, draw scenarios, and differentiate between key objective factors of the overall context (game changer) and the elements that could be created or used in order to reach strategic goals, and adapt to, benefit from or overcome greater objective elements (including the international system formation, the regional phase, technological changes, natural conditions, etc.).

In the same context, there is also a differentiation between a spark, movement and revolution. There are many popular

movements in the form of demonstration or uprising, etc. after a certain event. The reaction may not be the same if a similar event takes place later.

Activists often believe that a popular movement after a certain event creates sufficient dynamics for people to continue such work, but this is inaccurate. A spark is the event or moment that comes at a specific reality creating a reaction. Therefore, the same spark might not lead to the same reaction in another time or place. Moreover, the spark and beginning of the movement is not a guarantee for its continuity, there needs to be already prepared mass, social and media structures, etc. or quick development to ensure sustainability and guidance for any popular movement.

The uprising of 1987 differs from the Tunnel Uprising of 1996, Al-Aqsa Uprising of 2000, and the uprising of 2015 in terms of reality and contexts. We need to understand the contexts and how to analyze, create and influence them, as well as how to transform (or prevent the transformation) of an event to become a spark for a movement at a certain time or place.

Second: Education on the Forms of Political Factions

Regardless of the circumstances that have created the terms of the current period, such as “movement”, “activists”, etc. There is a need to reflect on this experience and compare it to the forms of political factions.

In the past, there were three forms of political factions in the

Palestinian context in particular, and the Arab and international contexts to some extent: party, front and movement. Without going into the scientific definition or practical applications of such forms, a party is more centralized, ideological and selective in choosing its members, and it they have a determined approach; a front, at least in theory, is a collection of parties, powers or factions without any integration; while a movement has less interest in ideology, this membership criteria is broad and there is more flexibility in decision making and difference of opinion, and in allowing grassroots initiatives of members. This could all be the subject of detailed and lengthy discussion that aims at identifying advantages and disadvantages, mistakes and achievements, and how to develop the form of political factions for the current period taking into account globalization and the special conditions at the international, regional and local levels.

It is possible also to study other issues, such as funding political factions and how to utilize modern online funding mechanisms.

In addition to understanding the differences between the types of factions, the different decision making models are being studied, which differ from one type of political faction to another and from one context to another. There are many circumstances and rules the a youth starting his political activity or even overall national activity must understand, such as no falling in the never-ending democracy “idealism” trap, as well as the extremism and opposition for the sake of opposition trap, as opposed to avoiding the state of insecurity which leads

to prompt concession. One should think of the types of decision making processes, starting from what is known as democratic centralization to allowing multiple options on the margin of decisions. Also the kinds of decisions, from basic decisions that constitute a constitutional rule to programmatic policy decision to urgent executive decisions.

Third: Influencing Decision Making and the Public

As much as there is a need for understanding how a certain body, may it be youth, student, political...etc. makes a decision, there is also a need to understand the dynamics of making such decisions at the leadership level and mechanisms to influence them; how to avoid opposition for the sake of opposition, but rather opposition (or support) for the sake of change and to receive the approval of decision making bodies. The mechanisms to influence decision making processes need to be understood, starting with persuasion and dialogue to pressure and impotence and to creating or utilizing shock... etc.

There is also a need for the ability to assess the reality and interests of the public and their general state and instantaneous mood. As well as understanding means of communication with this public, and how to respect, deal with and influence them. Moreover, there is a need to understand the classification of the public into several categories and the ability to identify the forms of relations with these categories, how to deal with them on the long, medium and short term and the relative impact of these categories.

Fourth: Principles and Ideology as Proof

There is a difference between principles and ideology; however, they are greatly crosscutting. The importance of having principles and ideology and the repercussions and disadvantages that result from wrong handling of principles and ideologies, whether by turning them into a weapon against allies or supposed allies, or by insisting on them even if they contradict with actual reality.

The existence of comprehensive and sufficient programs before any movement is important, where there would be a formulated vision in the best national interest, which could be easily depended on in forming any position, opinion or plan for any occurring events, and without eliminating the possibility of changing and amending such visions in light of changing events.

Fifth: Dynamics of the Conflict

Given that the Palestinian context is that of conflict, learning the rules of conflict studies and how to deal with them is key. Issues that are important to know include how to study the conflict, what are its elements and the difference between processes of management, resolution, transforming the conflict and factors and contexts of appeasement and escalation.

Sixth: Pragmatism in Evaluating and Using Power

Power has many definitions, forms, dynamics and rules in its interaction, development and in dealing with it. All these forms

and rules must be understood before going into any conflict or alliance. There are different definitions of power, from hard, to soft, to smart...etc., such definitions could act as a guide in thinking about power, finding it, changing its scales and using it.

This leads to a clearer thinking in assessing the scales of power both quantitatively and qualitatively, and avoiding the trap of glorifying a type of power and rejecting another for example by giving moral value to some forms at the expense of others.

It is also important to understand the types and rules of conflicts of different powers in terms of greater and small powers, traditional (such as countries) and non-traditional (non-governmental and popular) powers, as well as to understand the dynamics of each conflict or alliance.

In the context of popular movements, regardless whether they were a type of power, faction or party that is supposed to be a mechanism to realize an objective, such powers sometimes transform to become the objective, sometimes at the expense of the cause. Therefore, the interests of the faction or political principle become more important than the political cause.

Seventh: Types of Contradictions – Secondary and Primary

In political relations, particularly in the context of conflict, one must know the mechanisms to distinguish between secondary and primary contradictions; identifying how to deal with each

contradiction in daily practice and in short and long term plans; and how to maintain the correct classification of conflicts and avoid misinterpretation in interacting with events.

This is also followed by understanding the meaning of identity, as well as the considerations of making political, security and struggle related decisions, and the difference between the interests of countries and the interests of liberation movements.

Eighth: Differentiating between Momentum and Unity

The agreement of large segments of the public on a certain position does not mean they are united; unity has organizational considerations, interests, beliefs and different connections. It is also related to the ability to unify thoughts and ideologies and creating mutual trust and common interests. Similar positions may give momentum to a certain cause, but establishing a united political or popular movement is a different matter. Moreover, joint positions might cause conflict sometimes, and those with similar positions are often classified as competition rather than allies, which requires analysis and understanding.

Ninth: The Relationship between Solidarity and the Liberation Movement

Liberation movement communities are divided into different categories, some are the nucleus, others are supporting fronts, broader circles of support, and opposition rejecting resistance. There is a need to study the experiences of liberation movements

to understand the nature of different community powers and the distribution of tasks and roles in them. There is also a need to study movements and the powers that led to forming them. Then there is a need to distinguish between the types of liberation movements and the different definitions based on beliefs, geography, culture...etc. and the nature of relationship between the powers that form a liberation movement and external powers of solidarity and opposition.

يدرس هذا الكتاب تاريخ الحركة الشبابية الفلسطينية، وحاضرها، منذ العام 1908 إلى العام 2018، ويفرّق بين ثلاثة أنماط للحركات الشبابية برزت في هذه السنوات، تلك التي كانت تقدم نفسها كمقدمة وبديل لمجمل الحركة الوطنية الفلسطينية، بمعنى أنها حركات شبابية تهدف منذ البداية إلى التطور إلى حركة وطنية شاملة، وإلى قيادة الحركة الوطنية، وانتشر هذا النمط حتى خمسينيات القرن العشرين. النمط الثاني، حيث الأطر الشبابية والطلائية أذرعة للفصائل والتنظيمات السياسية، وساد هذا النمط من الثمانينيات إلى التسعينيات. أما النمط الثالث، فهو ما يعرف باسم "الحركات" التي نشأت في القرن الواحد والعشرين، والتي تمتاز بهلامية التنظيم والقيادة. وبعد الاستعراض التاريخي، يحدد الكتاب تسع توصيات لتطوير العمل الشبابي.

أحمد جميل عزم

عضو هيئة التدريس في دائرة العلوم السياسية، جامعة بيرزيت، وعضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكاتب عمود في صحيفة الغد الأردنية. زميل سابق، في جامعة كامبردج في المملكة المتحدة، وعمل في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، حاصل على الدكتوراه من جامعة إدنبرة البريطانية.



المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات

www.masarat.ps